



This is a digital copy of a book that was preserved for generations on library shelves before it was carefully scanned by Google as part of a project to make the world's books discoverable online.

It has survived long enough for the copyright to expire and the book to enter the public domain. A public domain book is one that was never subject to copyright or whose legal copyright term has expired. Whether a book is in the public domain may vary country to country. Public domain books are our gateways to the past, representing a wealth of history, culture and knowledge that's often difficult to discover.

Marks, notations and other marginalia present in the original volume will appear in this file - a reminder of this book's long journey from the publisher to a library and finally to you.

### Usage guidelines

Google is proud to partner with libraries to digitize public domain materials and make them widely accessible. Public domain books belong to the public and we are merely their custodians. Nevertheless, this work is expensive, so in order to keep providing this resource, we have taken steps to prevent abuse by commercial parties, including placing technical restrictions on automated querying.

We also ask that you:

- + *Make non-commercial use of the files* We designed Google Book Search for use by individuals, and we request that you use these files for personal, non-commercial purposes.
- + *Refrain from automated querying* Do not send automated queries of any sort to Google's system: If you are conducting research on machine translation, optical character recognition or other areas where access to a large amount of text is helpful, please contact us. We encourage the use of public domain materials for these purposes and may be able to help.
- + *Maintain attribution* The Google "watermark" you see on each file is essential for informing people about this project and helping them find additional materials through Google Book Search. Please do not remove it.
- + *Keep it legal* Whatever your use, remember that you are responsible for ensuring that what you are doing is legal. Do not assume that just because we believe a book is in the public domain for users in the United States, that the work is also in the public domain for users in other countries. Whether a book is still in copyright varies from country to country, and we can't offer guidance on whether any specific use of any specific book is allowed. Please do not assume that a book's appearance in Google Book Search means it can be used in any manner anywhere in the world. Copyright infringement liability can be quite severe.

### About Google Book Search

Google's mission is to organize the world's information and to make it universally accessible and useful. Google Book Search helps readers discover the world's books while helping authors and publishers reach new audiences. You can search through the full text of this book on the web at <http://books.google.com/>









22/11/2017

قوله التعزير حق  
العبد كسائر حقوقه  
يعني حقوق العبد  
ومراد ان التعزير  
الغالب فيه حق العبد  
وان كان حق الله تعالى  
فيه ايضا ولكن حق  
العبد والغالب اوان  
المراد ان افراد التي  
هي حق العبد اكثر من  
افراد التي هي حق  
الله ولكن المتبادر  
الاول وهو انه اجتمع  
فيه الحقان وحق العبد  
غالب فيه وتماه في رد  
المختار اه منه



32101 021971526

البينة عليه هو ما لم يتضمن من حق الله تعالى ولا للعبد كما في الهداية وغيرهما لحق الله تعالى أعـ من  
الحدود والتعازير التي هي من حقوق الله تعالى لأن المراد بحق الله تعالى كما صرح به الأصوليون  
ما يتعلق نفعه بالعامه لا يؤذ كر في المعراج في شرح قول الهداية ولا تسمع الشهادة على جرح مجرد (فان قيل)  
انه عليه الصلاة والسلام قال اذكر والفاجر بما فيه (قلنا) هو محمول على ما اذا كان ضرره يتعدى الى  
غيره ولا يمكن دفع الضرر الا بالاعلام اهـ فدخل تحتـه ما اذا كان ضرره عاما كر جل يؤذى الناس  
بلسانه ويذه فان اعملوا القاضي بذلك قبل خبرهم حيث كان المخبر عدلا فيزجره القاضي ويمنعه أشـ المنع  
ويعززه بما يليق بحاله وفي الظهيرية من الكراهية كر رجل يصلي ويضرب الناس بيده ولسانه فلا  
بأس باعلام السلطان به ليزجره اهـ فقد استفيد منهما ان اعلام القاضي بذلك يكفي لتعزيره وهو من باب  
الاخبار فلا يحتاج الى لفظ الشهادة ولا الى مجلس القضاء فاذا أخبر بان فلانا ارتكب معصية ليس فيها حد  
مقدور وكان المخبر عدلا أرسل القاضي خلفه وعززه ولذا قال في الفتح ان تعزير اشرار الاشراف بالاعلام بأن  
يقول له انك تفعل كذا أو بلغني انك تفعل كذا فيزجره ومثله في الزيلعي وهذا كالصرح في أن مجرد الاعلام

مطلب كل ما كان من  
باب الاخبار لا يشترط  
فيه لفظ الشهادة

والاخبار للقاضي يكفي لتعزير القاضي من غير توقف على دعوى حيث كان من حقوقه تعالى وقد فسر  
القنية بان يرتكب منكر اليس فيه حد مشروع من غير أن يجنى على انسان (فان قلت) يحتمل انه قد تا  
من المنكر فكيف يعززه قلت في القنية التعزير لا يسقط بالتوبة اهـ ويدخل تحت قوله في المعرا  
اذا كان ضرره يتعدى الى غيره ولا يمكن دفع الضرر الا بالاعلام ما اذا أخبر القاضي أن زوجته غائب تخرج  
بيت زوجها وتذهب وتدخل الى فلان الا حني عنها فان القاضي يمنعها ويعزرها على ذلك لانه لا يمكن د  
التعزير الا بذلك فان الزوج غائب وقالوا القاضي نصب ناظرا لمصالح المسلمين خصوصا الغائبين وكثر هذا  
كلامهم (وفي الفتح) القاضي نصب ناظرا لكل عاجز عن النظر لنفسه اهـ فالغائب كذلك ولا شك  
هذا من أعظم مصالحهم فاذا كان له حفظ مال الغائب فكيف بعياله وحرمة (فان قلت) يحتمل انها ذه  
اليه لزبارة أو قضاء حاجة (قلت) لا اعتبار بالاحتمال في باب التعزير اذا القاضي يبنى الأمر على اننا  
وفي القنية لو وجد منه رائحة الخردون السكر يعززه وكذا لو وجد منه آنية فيه آخر يعززه والحاصل

مطلب التعزير يبنى  
على ما هو الغالب  
مطلب فيما لو أخبر  
القاضي بأن فلانا طلق

باب التعزير يبنى على الغالب والغالب في مثل هؤلاء الفسق فيعزرون على الظاهر اهـ (فان قلت) اذا  
أخبر القاضي بمعصية رجل هل له أن يرسل خلفه من غير أن يدعي عليه ذوحسمة (قلت) نعم اذا كان من  
حقوق الله تعالى وفي الواقعات من القضاء قاض أخبر أن فلانا طلق امرأته ثلاثا وأسترق الحران كان المخبر ان  
عدلين ينبغي له أن يطلب ما أشد الطلب لانه ثبت عند القاضي ما هو منه كبحجة شرعية وان كان المخبر عدلا  
واحدا وكان أكبر رأيه أنه صادق فالأفضل أن يطلبهما وان لم يطلبهما أوسع ذلك وان كان المخبر غير عدل  
وغلب على ظن القاضي صدقه الأولى أن يطلبهما \* وان لم يشهد أحد بطلاق الزوجة وعق الأمة لا يمكن بلع  
القاضي ذلك وأرسل خلفه فأنكر ولا بينة فهل يحلفه القاضي \* قال في جامع الفصولين لا يحلف على عتق  
العبد دون دعوى وفاقا وفي عتق الأمة والطلاق بدون دعوى قيل يحلف وقيل لا فليتأمل عند الفتوى اهـ  
وقد تأملتـه فترجح لي الأول لرجاء النكول ولذا قدمـه في الذكر وعادته ذلك فهذا كله يدل على ان التعزير  
لا يتوقف على الثبوت والدعوى الشرعيين اذا كان حقا لله تعالى (قلت) وقيد القبول لشهادة الحسبة في  
النهاية بما اذا كان الزوج حاضرا وأما اذا كان غائبا فلا قال في شرح المنظومة للعلامة عبد البر وكذا يشترط  
حضور المولى في طلاق الأمة ولا يمكن لا يشترط حضور المرأة ولا الأمة على المشهور اهـ قال بعد العلامة  
الطحاوي في حاشيته للدر المختار وتقبل وان أنكر الزوجان اهـ وقال في تكملة رد المحتار بعد نقله ومثله في  
العمادية والفصول والبرازية اهـ واحترز بقوله على المشهور عما نقله الجوى في حاشية الاشباه عن العمادية  
نقلا عن الامام الحلواني من انه يشترط حضور المرأة والأمة ليشار اليهما في الدعوى (وفي فتاوى قاضي خان)  
ان من يتهم بالقتل والسرقه يحبس ويخلف في الحبس الى ان تظهر عليه التوبة وعن أبي يوسف ان من يبيع  
الخمر ويشترى ويترك الصلاة يحبس ويؤدب ثم يخرج اهـ وقد استفيد منه ان التعزير يكون بمجرد التهمة

مطلب لا بد من حضور  
الزوج لقبول الشهادة  
عليه بطلاقه حسبة

(Arabic)

172

قوله التعزير حق  
العبد كسائر حقوقه  
يعني حقوق العبد  
ومراد ان التعزير  
الغالب فيه حق العبد  
وان كان حق الله تعالى  
فيه ايضا ولكن حق  
العبد والغالب اوان  
المراد ان افراد التي  
هي حق العبد اكثر من  
افراد التي هي حق  
الله ولكن المتبادر  
الاول وهو انه اجتمع  
فيه الحقان وحق العبد  
غالب فيه وتماه في رد  
المختار اه منه

مطلب كل ما كان من  
باب الاخبار لا يشترط  
فيه لفظ الشهادة

مطلب التعزير يبنى  
على ما هو الغالب  
مطلب فيما لو أخبر  
القاضي بأن فلانا طلق

مطلب لا بد من حضور  
الزوج لقبول الشهادة  
عليه بطلاقه حسب

بغير ريب من الزوج عاب وهو القاضي نصب ناظرا لمصالح المسلمين خصوصا الغائبين وكثر هذا في  
كلامهم (وفي الفتح) القاضي نصب ناظرا لكل عاجز عن النظر لنفسه اهـ فالغائب كذلك ولاشك ان  
هذا من أعظم مصالحهم فاذا كان له حفظ مال الغائب فكيف بعياله وحرمه (فان قلت) يحتمل انها ذهبت  
اليه لزبارة أو قضاء حاجة (قلت) لا اعتبار بالاحتمال في باب التعزير اذا القاضي يبنى الأمر على الغالب  
(وفي القنية) لو وجد منه رائحة الخردون السكر يعزر وكذلك وجد منه آنية فيه اخبر يعزر (والحاصل) ان  
باب التعزير يبنى على الغالب والغالب في مثل هؤلاء الفسق فيعزر وروى على الظاهر اهـ (فان قلت) اذا  
أخبر القاضي بمصيبة رجل هل له أن يرسل خلفه من غير أن يدعي عليه ذو حصة (قلت) نعم اذا كان من  
حقوق الله تعالى (وفي الواقعات من القضاء قاض أخبر أن فلانا طلق امرأته ثلاثا واسترق الحران كان المخبران  
عدلين يبنى له أن يطلبهما أشد الطلب لانه ثبت عند القاضي ما هو منه كبحجة شرعية وان كان المخبر عدلا  
واحدا وكان أكبر رأيه أنه صادق فالأفضل أن يطلبهما وان لم يطلبهما أوسع ذلك وان كان المخبر غير عدل  
وغلب على ظن القاضي صدقه الأولى أن يطلبهما \* وان لم يشهد أحد بطلاق الزوجة وعتق الأمة لكان بلغ  
القاضي ذلك وأرسل خلفه فأنكر ولا يثبت فهل يحلفه القاضي \* قال في جامع الفصولين لا يحلف على عتق  
العبد دون دعوى وفاقا وفي عتق الأمة والطلاق بدون دعوى قيل يحلف وقيل لا فليتأمل عند الفتوى اهـ  
وقد تأملت فيه فخرج لي الأول لرجاء النكول ولذا قدمه في الذكر وعادته ذلك فهذا كله يدل على ان التعزير  
لا يتوقف على الثبوت والدعوى الشرعيين اذا كان حقا لله تعالى (قلت) وقيد القبول لشهادة الحسبة في  
النهاية بما اذا كان الزوج حاضرا \* وأما اذا كان غائبا فلا \* قال في شرح المنظومة للعامة عبد البر وكذا يشترط  
حضور المولى في طلاق الأمة واين لا يشترط حضور المرأة ولا الأمة على المشهور اهـ قال بعدة العلامات  
الطحاوي في حاشيته للدرا مختار وتقبل وان أنكر الزوجان اهـ وقال في تكملة رد المختار بعد نقله ومثله في  
العمادية والفصول والبرازية اهـ واحترز بقوله على المشهور عما نقله الجوى في حاشية الاشباه عن العمادية  
نقلا عن الامام الحلواني من انه يشترط حضور المرأة والأمة ليشار اليهما في الدعوى (وفي فتاوى قاضي خان) \*  
ان من يتهم بالقتل والسرقة يحبس ويخالف في الحبس الى ان تظهر عليه التوبة وعن أبي يوسف ان من يبيع  
الخمر ويشترى ويترك الصلاة يحبس ويؤدب ثم يخرج اهـ وقد استفيد منه ان التعزير يكون بمجرد التهمة

وان من كان ضرره عاما كالقتل والسرقة بخلاف من لم يكن ضرره عاما فانه لا يخلد \* وفي  
 البحر \* من فصل التعزير وقد ذكر في كتاب الكفالة ان التهمة تثبت بشهادة مستورين أو واحد عدل  
 فظاهره انه لو شهد عند الحاكم واحد مستور وفاسق بفساد شخص ليس لاحكام حبسه بخلاف ما اذا كان عدلا  
 أو مستورين فان له حبسه \* وقال المصنف فيها ولا يحبس في الحدود والقصاص حتى يشهد شاهدان أو واحد  
 عدل \* وتقدير مدق الحبس راجعة الى الحاكم كما لا يخفى \* وأجبت الأمة على وجوبه في كبيرة لا توجب الحد أو  
 جنابه لا توجب الحد كذا في التبيين \* فصار الحاصل أن كل من ارتكب معصية ليس فيها حد مقدر وثبت  
 عليه عند الحاكم فانه يجب التعزير من نظر محرم ومس محرم وخلوة محرمه وأكل رباطا طاهر \* ومن ذلك ما في  
 القنية مسكينة أخذت كسرة خبز من خباز فضر بها حتى صرعها ليس له ذلك ويعزر اه قال ويؤخذ منه ان  
 من أخذ مال أحد ليس له ضرب به حيث أمكنه رفعه الى الحاكم الا ان يقال انه لقله قيمتها ولا كونها مسكينة  
 \* ومن ذلك الاستخفاف بالمس لم كافي القنية \* وفي فتح القدير ويعزر من شهد شرب الشاربين والمجتمعين على  
 شبه الشرب وان لم يشرب به \* ومن معه ركوة خمر في نهار رمضان يعزر ويحبس \* وكذا المغني والمختار  
 والنائحة يعزرون ويحبسون حتى يحدوا توبة قال ويعزر من قبل أجنبية أو عانقها أو لمسه بأشهوة اه فهذا  
 كله دليل على ان التعزير اذا كان حقا لله تعالى يكفي فيه مجرد الاخبار ولا يتوقف على دعوى كالتقبيل والمعانقة  
 واللمس والغناء والنوح والخلوة بالأجنبية والبيت عند أجنبي سواء كان لها زوج ادعى عليه أولا والخلوة  
 بالأجنبية وان رضى به زوجها أو محرمها لانه حق الله تعالى يعني ان الغالب فيه ذلك ويجوز لاحكام التعزير  
 بالشم بشرط عدم القذف ولولفسه بشرط ان لا يتصف بما وصفه الغير به كما لو قال له المقضي عليه أخذت  
 الرشوة فله تعزيره \* فان قلت \* وهل للقاضي العفو عن التعزير \* قلت \* قد ذكر في تعزير رد المختار  
 الاختلاف فيه والتوفيق لصاحب القنية بان له ذلك في الواجب حقا لله تعالى بخلاف ما كان لجنايته على العبد  
 فان العفو فيه للجني عليه وأما ما ذهب اليه المتأخرون وهو المقتضى به من انه لا يقضي بعلمه في زماننا فيجب حمله  
 على ما كان من حقوق العباد كذا في كفاية النهر ونازعه في رد المختار فانظره \* فان قلت \* هل يجوز الهجوم  
 على الفاسق في بيته \* قلت \* قال في البراز به ذكر الصدر الشهيد عن أصحابنا انه يهدم البيت على من اعتاد  
 من أنواع الفساد في داره حتى لا بأس بالهجوم على بيت المفسدين وقيل يراق العصر أيضا \* وهجم عمر رضي  
 تعالى عنه على نائحة بالمدينة وضربها بالدرية بالكسرويه جلدته حتى سقط خمارها فقبل له في ذلك لم فعلت  
 فقال لا حرمته لها بعد اشتغالها بالمحرم والتحقت بالاماء \* وروى عن الفقيه أبي بكر البخني انه خرج  
 لمستاق يوما وكانت النساء على شاطئ النهر كاشفات الرؤس والذراع فضر بهن فقبل له كيف فعلت هذا  
 بالحرمة لهن وانما أشك في إيمانهن كانهن حرييات (وفي البراز به) من كتاب القضاء ولم يجوزوا الهجوم  
 بيته ووضع ذلك بعض أصحابنا وفعل ذلك عند قضائه (وصورته) قال الخصم انه يتوارى وطلب الهجوم  
 بالقاضي اثنين معه من أعوانه ونساء فتقوم الاعوان من جانب السكة والسطح وتدخل النساء حرمة ثم ان  
 ان القاضي يفتشون الغرف وتحت السرر \* والفاروق هجم بيت رجلين بلغه ان في بيته ما شرابا فوجده  
 ت أحدهما وهجم على بيت نائحة بالمدينة كما تقدم فقد استفيد منه ان الحاكم اذا سمع الغناء في بيت انسان  
 عليه \* وأما قوله \* ولم يجوزوا الهجوم انما هو راجع الى الخصم اذا اختفى في بيته لا الى المفسد فانه  
 ذف فيه \* وفي فتاوى فاضل خان \* المشهور من قول أبي حنيفة انه لا ينصب عنه وكيل اولكن يهجم عليه  
 استحسن فعله عمر رضي الله تعالى عنه والصالحون بعده فترك بذلك القياس \* فان قلت \* هل لغير  
 كم التعزير \* قلت \* قال في البراز به ان كان حال مباشرة الفاحشة يجوز لكل أحد وبعد الفراغ لا يقيم  
 الا الامام وعلى هذا الرأي مسلما يزني بامرأة وعلم منه عدم الانزجار بصياح عليه أو ضرب منه له حل له قتله وانما  
 يمنع منه لانه لا يصديق قضاء بلا شرط احصان لتعينه عليه طريقا في ازالة المنكر ولانه ليس من الحد بل من  
 الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولذا ذكرنا ان الحد لا يليه الا الامام سواء كان بامرأته أو بامرأة أخرى  
 كادل عليه تنكير المرأة \* وذكر في رد المختار ان شرط العلم منه بعدم الانزجار بما ذكر لحل قتله انما هو في من

مطلب كل من ارتكب  
 معصية ليس فيها حد  
 مقدر وثبت عليه عند  
 الحاكم فانه يجب التعزير

مطلب فيما يجوز  
 للقاضي ان يعزره  
 نفسه

مطلب للقاضي العفو  
 فيه عن التعزير

مطلب يجوز الهجوم  
 على المفسد في بيته الخ

مطلب محل قتل الزاني  
 بشرطه



وجدها معه قبل وجود دواعي الجماع وقبل ان ينزى بها فهذا لا يحل قتله اذا علم انه ينزى به غير القتل سواء كانت اجنبية عن الواحد أو زوجة له أو محرما منه أما اذا وجدته ينزى بها فله قتله مطلقا اهـ وأيده بنقول فانظره ان شئت (وفي الخاتمة) من مسائل اليمين من كتاب الدعوى لا يختص الامام باقامة التعزير فان الزوج يؤدب المرأة والمولى يؤدب العبد ولو رآه انسان يفعل ذلك لكان له ان ينهيه ويمنعه ويؤدبه ويضربه ان كان لا يرضى بالمنع باللسان فيجزي فيه اليمين ذكره بعد الدعوى (وقلت) ما الافضل اعلام القاضي بفعل العاصي أو ستره (وقلت) اذا كان يتذكر منه الفعل وصار متهمة كآب فالأفضل رفعه اليه زجره \* وأما من عصي مرة أو مرات وكان متسترا متخوفا متندما عليه فالأفضل ستره كذا في فتح القدير من كتاب الحدود فان هذا كله صاحب البحر في رسالته في اقامة القاضي التعزير على المفسد من غير توقف على مدع حيث يرجع الى انه من حقوق الله تعالى وسماح البيئة على ذلك مع زيادة توضيح \* وما ذكره من التحقيق فهو بالقبول حقيق لكن ما علم من كلامه انه يجوز اثبات فسق من ارتكب ضررا عاميا في حقوق العباد بالبيئة على ذلك على طريق الشهادة الشرعية ساقط \* وما استشهد له به من النقول في الرسالة المذكورة لا يفيد ذلك بل يفيد جواز اخبار واعلام السلطان أو نائبه بذلك ليجزوه وبعده من ذلك كما ستعرفه مما كتبه العلامة الرملي على التنبية التاسع في هذه الرسالة نقلا عن مفتي الثقلين الأنس والجن أبي السعد العمادى ناقل ذلك عن العلامة الغزى وأقره عليه خاتمة المحققين محمد أمين المشهور بابن عابدين في حاشيته مخد الخالق على البحر الرائق ولم أر من نبه على ذلك والله الحمد ولو كان هذا بالنظر الى ما فهمه من اصطلاح أهل المذهب لتصریحهم بأنه ليس لنا مدع - سببه على المفتي به \* وأما بالنظر الى الواقع في نفس الأمر فشاهد الحسبة مدع أيضا حقيقة بلا شك في ذلك كما ستقف عليه قريبا وحاصل ما ذكره أهل المذهب ان شهادة الحسبة تقبل بلا طلب في أربع عشرة موضعا وهي أصل الوقف أى كل ما يتعلق به صحته وتوقف عليه وطلاق الزوجة وتعليق طلاقها وحرية الأمة وتديرها والخلع والنسب وحد الزنا وحد الشرب والايلاء والظهار وحرمة المصاهرة والشهادة في مجلس القضاة للعبه مدعى دعواه أن مولاه كان ادعى نسبه ومولاه الآن ينكر ذلك فانها تقبل وهلال رمضان لعلة في السماء ويتبعه الفطران ثم العبد ولم ير هلاله لعلة فيها أيضا اتفاقا على التحقيق وقيل يحل الفطر على قول محمد خلافا لهما وقيل الخلاف بينهم فيما اذا لم توجد علة في السماء ولم ير الهلال فعندها لا يحل الفطر وعنده يحل \* وان شهادة الحسبة ليست بدعوى من الشاهد عندنا وانما هي مجرد شهادة خلافا للشافعية فانهم يقولون ان الشاهد حسبة مدع أيضا فهي عندهم شهادة ودعوى اهـ حموى على الاشياء وعلى هذا فكل ما تقبل فيه الشهادة حسبة يصدق عليه انه تقبل فيه الدعوى حسبة وانه لا بد من أن يدعى الشاهد ما يشهد به ان لم يوجد مدع غيره ففي شهادته بالطلاق ونحوه يشترط لقبول شهادته ان يطلب التفريق بين الزوجين ان لم يوجد مدع غيره لأن الدعوى شرعا قول مقبول عند القاضي يقصد به طلب حق قبل غيره وشهادة الحسبة تجب على كل أحد ولا ينافيه ماسيا في من أنه ليس لنا مدع حسبة الا في الوقف على المرجوح لأن معناه انه لا يسمى مدعى بل شاهد او ان كان هو في الحقيقة مدعى كما علم من كلام الحموى وصرح به في رد المحتار من الوقف في فصل يراعى شرط الواقف في اجارته حيث قال بعد كلام ثم لا يخفى ان شاهد الحسبة لا بد أن يدعى ما يشهد به ان لم يوجد مدع غيره وعلى هذا فكل ما تقبل فيه الشهادة حسبة يصدق عليه انه تقبل فيه الدعوى حسبة وهذا ينافي ما مر عن الاشياء الا أن يكون مراده انه لا يسمى مدعى أو ان مدعى الحسبة لا يخلف له الخصم عند عدم البيئة فلا يتحقق بدون الشهادة فلذا انفاه اهـ (وقلت) وقد علمت ان الحموى اختار الاول دون الثاني لان المختار في المذهب تحليفه اذا أنكر عند عرض اليمين عليه اذا لم يوجد البرهان كما علم من تقديم جامع الفصولين له في قوله وفي عتق الأمة والطلاق قيل يخلف وقيل لا لان عادته تقديم الراجح كما نبه عليه أول كتابه كما علمته مما تقدم كصاحب الخاتمة وعادة صاحب الهداية عكس ذلك وتقويته بالدليل بعد ذكره وليس لنا مدع حسبة الا في أصل الوقف على المرجوح بان ادعى الموقوف عليه أصل الوقف بانه وقف عليه والمفتي به عدم سماعها الا من المتولى أو باذن القاضي فانه يصح وفاقا وبغير اذنه فيسه روايتان والاصح

مطلب الافضل اعلام  
القاضي بفعل العاصي  
ليزجره ان كان متهمة  
فيه

مطلب يجوز أن يثبت  
فسق من ارتكب  
الضرر العام في حق  
العبد بالبيئة على  
طريق الشهادة  
الشرعية

مطلب في المواضع  
التي تقبل الشهادة  
فيها حسبة لله تعالى  
عند العلم بها بلا طلب  
أحد للشهادة

مطلب لا بد ان يدعى  
الشاهد ما يشهد به ان  
لم يدعه غيره

مطلب لا تسمع دعوى  
الموقوف عليه الا من  
المتولى أو باذن القاضي

لأنه لا يصح أن له حق في الغلة فقط فلا يكون خصما في شيء آخر \* ولو كان الموقوف عليه جماعة فادعى أحدهم أنه وقف بغير إذن القاضي لا يصح رواية واحدة \* وأما المستحق للغلة الوقف فلا يملك غلة الوقف لنفسه ولو كان الوقف على رجل معين لأن حقه الأخذ لا التصرف \* والذي يملك الدعوى للغلة هو المتولى فقط فلو غصب الوقف أحد ليس لأحد من الموقوف عليهم حصة بلا إذن القاضي قال العلامة العلائي في شرحه الدر المختار إن تنوير الأبصار الموقوف عليه الغلة أو السكنى لا يملك الاجارة ولا الدعوى لو غصب منه الوقف لا بتولية أو إذن قاض ولو الوقف على رجل معين على ما عليه الفتوى لأن حقه في الغلة لا العين اهـ وزاد بعضهم أربعة عتق العبد وتديره والرضاع وجرح الشاهد حسبة ويمكن أن يقال إن عتق العبد وتديره داخل في عتق الأمة وتديرها على قولهما والرضاع داخل في حرمة المصاهرة وإن الأصل المتفق عليه أن الشهادة بلا دعوى أحد مقبولة في حقوق الله تعالى لأن القاضي يكون نائباً عن الله تعالى فتكون شهادة على خصم فتقبل وغير مقبولة في حقوق العبد لكن الغالب عندنا في عتق العبد حق الله تعالى لأن سبب المالكية وهي الحرية يتعلق بها حقوق الله تعالى كالزكاة والجمعة والعيد والحج والحدود ولذا لم يجز استرقاق الحر برضاه لما فيه من إبطال حق الله تعالى فتقبل بدون دعوى والغالب عندنا حق العبد لأن نفع الحرية عامائد إليه من ماله كنيته وخلاصه من كونه ممتدلاً كالمال فلا تقبل بدون دعوى وإنها فرض عين على الشاهد بلا طلب لأنها حق الله تعالى وحقه يجب على كل أحد القيام به والشاهد من جملة من عليه ذلك وهذا إن تميز لادائها والافهسي فرض كفاية يفسق بالتأخير إن تمكن من الاداء ولم يؤدها بلا عذر شرعي ولذا صرحوا بأنه لو ثبت رمضان بشهادة الفرد لعله في السماء ثم شهدوا في آخره برؤية هـ لاله قبل صومهم بيوم إن كانوا في المصر ردت شهادتهم لترحم الحسبة وإن جاؤا من خارج قبلت ثم إن قولهم في آخر رمضان ليس بقيد بل الإدار في التأخير المانع لقبول الشهادة حسبة على التمكن من الشهادة عند القاضي كما صرح به غير واحد ومن العذر المبيح لتأخير الشهادة وعدم افتراض الاداء على الشاهد عدم عدالة القاضي أو عدم مكانه عن موضع الشاهد بحيث لا يمكنه أن يذهب إلى القاضي لاداء الشهادة ويرجع لأهله في يومه ذلك فلا يأثم ولا يفسق بذلك لأنه في الأول ربما لا يقبل ويخرج وفي الثاني يلحقه ضرر بذلك وقد قال تعالى ولا يضار كاتب ولا شهيد ويؤيده ما في تكملة رد المختار ولولزم الشاهد الاداء فلم يؤد بلا عذر ظاهر ثم أدى قال شيخ الاسلام لا تقبل لتمكن الشبهة فانه يحتمل أن تأخيره كان لاستحباب الأجرة قال الكمال والوجه القبول ويحمل على العذر من نسيان ثم تذكر أو غيره اهـ قال العلامة عبد البر بن الشحنة في شرحه للوهبانية وعندى أن الوجه ما قاله شيخ الاسلام لا سيما وقد فسد الزمان وعلم من حال الشهود والتوقف بمقتضى القوة وهذا مطلق عن مسائل الفروج والظواهر أن هذا مطرد في كل حرمة لا يتوجه فيها تأويل \* والحسبة الأجر قال عزى زاده في حاشيته على الدرر والغرر يقال احتسب بكذا أجزا عند الله والاسم الحسبة بكسر الحاء وهي الأجر والجمع الحسب اهـ ومن الحسبة قبول القاضي لشهادة الفرد أى اخباره برؤية هـ لاله رمضان في الأمر الديني وهو الصوم إن كان في السماء علة كغيره سواء كان ذكراً أو أنثى عداً لا كان أمستورا أو فاسقاتاً من فسقه في ظاهر الرواية لقبول روايته أبي بكر بعد ما تاب وكان قد حدى في قذف \* ويشترط أن يكون الشاهد مسلماً عاقلاً بالغاً كافياً البصر ولا تقبل شهادة المراهق فيها كافي الهندية ولا يقبل خبر الفاسق فيها اتفاقاً وإن تعدد كافي البصر ولا يشترط لقبول شهادة الفرد شيء من شروط صحة الدعوى عند أصحابنا حتى لو شهد الفرد عند الحاكم وسمع رجل شهادته عنده وهو ظاهر العدل والوجوب على السامع أن يصوم ولا يحتاج إلى حكم الحاكم كافي الهندية \* وإذا ثبت رمضان بقول الواحد تبعه في الثبوت ما يتعلق به من الطلاق المعلق والعتق والأيمان وحلول الأجل وغيرها ما وضمننا وإن كان لا يثبت شيء من ذلك بخبر الواحد ابتداء وقصداً فكم من شيء يثبت ضمننا ولا يثبت قصداً كافي شهادة القابلة على النسب فانها تكون مقبولة ثم يفتنى ذلك إلى استحقاق الميراث والميراث لا يثبت بشهادة القابلة ابتداء فهو من رد المختلف فيه إلى المتفق عليه كافي حاشية العلامة المشايخ على شرح الزيلعي للكنز \* وعند الامام يشترط تقدم الدعوى الصحيحة لثبوتها وإثبات حق الشارع وهو

مطلب مسائل شهادة الحسبة

(قوله) وإن الأصل المتفق عليه هو مطوف على قوله فيما تقدم أن شهادة الحسبة تقبل بلا طلب في أربع عشرة موضعاً اهـ منه

مطلب فيما لو أخر الشاهد بعد التمكن من تقبل شهادته

مطلب في قبول شهادة الفرد في رؤية هـ لاله رمضان وغيره

مطلب لا يشترط شيء من شروط صحة الدعوى في شهادة الفرد



الصوم \* وأما في شهادة الفطر إذا وجدت علة في آخره ولم توجد في أوله فيشترط فيه ما يشترط في غيره من الأهل إذا كان في السماء علة لانه تعالى به نفع العباد وهو الفطر فاشبهه سائر حقوقهم فلا بد من العدة العلة والحرية والعدد رجلان أو رجل وامرأتان كما في الشهادة على الأموال وعدم الحد في قذف ولفظ الشهادة والدعوى كما في البحر \* قلت \* وعليه عمل القضاة الآن في الديار المصرية وباقي الممالك العثمانية والمراد اثباته ضمنا والقضاء به ضمنا لأجل أن يثبت ما علق عليه من الوكالات ونحوها ولذا تلزم فيه الدعوى عنده والحكم المنفي عند الامام دخول رمضان تحت الحكم قصد اؤك من شيء يثبت ضمنا لا قصد ائكام علمته \* وكما في بيع حق الشرب والطريق فليس اثبات رمضان بالبدنة لأجل ثبوت صومه بذلك حتى يقال أنه قد دخل تحت الحكم قصد أو ابتداء كما قد يتوهم بل لأجل أن يثبت ما علق عليه من الوكالات قصد أو يثبت رمضان بذلك ضمنا فقط \* وطريق اثبات رمضان أو سؤال ضمنا أن كان في السماء علة \* أن يدعى مدع على شخص حاضر بأن فلانا الغائب ابن فلان بن فلان له عليك كذا من الدين وقد قال لي إذا دخل رمضان فانت وكيلي بقض هذا الدين فيقر المديون الحاضر بثبوت الدين بذمته وبالوكالة وينكر دخول رمضان أو سؤال فيكلف القاضي المدعي باثباته لما أنكره المدعي عليه وبعد اثباته بالبدنة الشرعية وتزكيتها سائر ائكام علمنا بحكم القاضي للمدعي بما ادعى به وهو ثبوت حق القبض له وبأمره بتسليمه إليه ويثبت رمضان ضمنا لانه غير مقصود بالذات \* ومثل ذلك ما لو ادعى على آخر دين له عليه مؤجل إلى دخول رمضان فيقر بالدين وينكر الدخول كما علمته في المسئلة الأولى \* ثم إن كانت هذه الدعوى حقا فالأمر ظاهر وإن كانت كذبا فالمدعى عليها اثبات حق الشارع في صوم رمضان أو حق الخلق في الفطر وانتفاعهم به وحق الشارع أيضا بحرمة صومه لأن في ذلك الأعراض عن ضيافته الحق سبحانه وتعالى ولو جوب زكاة رمضان وصلاة العدة فيه \* لا يقال \* أن في هذا اقرارا عن الغائب بقبض المدعي دينه فلا ينفذ الاقرار ولا يقبله القاضي منه لانه نصب ما ظر السكل عاجز عن النظر لنفسه وهو دمه الغائب كما تقدم \* لا نقول \* أن الديون عندنا تقضى بامثالها وابدالها لا بأعيانها فهو انما أقر له بثبوت حق القبض في ملك نفسه لا في ملك غيره بخلاف ما لو كانت الدعوى بدين كوديعة لأن اقراره باقرار بثبوت حق القبض للوكيل في ملك الموكل فلا يصح \* وبخلاف ما لو أقر بالوكالة ويحد الدين فانه لا يصح خصما باقراره حتى يقيم البينة على وكالته والدين كما في شرح أدب القضاء للخصاف \* وحاصل ما ذكره علماؤنا \* أن ما كان من باب البيانات فانه يكتفي فيه بخبر الواحد العدل كلال رمضان \* وما كان من حقوق العباد وفيه الزام محض كالبيع والاملاك فشرطه العدد والعلة ولفظ الشهادة مع باقي شروطها \* ومنه الفطر \* إلا أن يكون المزم به غير مسلم فلا يشترط في الشاهد الاسلام \* والامال لا يطلع عليه الرجال كالبيكارة والولادة وعميوب العورة فلا يشترط عدد ولا ذكر \* والامال الزام فيه كالاخبار بالوكالات والمضاربات والاذن في التجارة والرسالات في الهدايا والشركات فلا يشترط فيها سوى التمييز مع تصديق القلب وانما كان فيه الزام من وجه كعزل الوكيل وحجر المأذون وفتح الشركة والمضاربة قال رسول والوكيل فيها كما فيما قبله عندها \* وشرط الامام العدة والعداه \* بحر من كتاب الصوم بزيادة وتوضيح \* وانهم قالوا انه يقبل خبر الواحد عندنا في هذه المسائل \* وفي تقويم الصيد الذي اتلفه المحرم \* بخلاف ما لو اتلف مالي شخص على قول \* وبخلاف تقويم نصاب السرقة فلا بد من اثنين \* وفي جرح الشاهد بغيره سرا \* وفي تقدير ارش الشجاج \* وفي ترجمة كلام الشاهد والخمين اذا لم يعرف القاضي ائتهم \* وفي جوده المسلم فيه وردائه اذا وقع الاختلاف فيه بعد احضاره \* وفي اخبار العدل القاضي بافلاس المحبوس بعد المدعيان ادعى انه معسر وحبس المدعى التي يراها في مال عوض عن مال \* وفي الرسالة من القاضي الى المزكي وعكسه \* وفي اثبات العيب بقوله عندنا اختلاف البائع والمشتري في جوده المبيع وأنه لا عيب فيه وعدم ذلك \* وفي وجوب الصوم بقوله على رواية الحسن عن الامام اذا لم يكن في السماء علة أو على ظاهر الرواية ان كان بها علة كما تقدم \* وفي اخباره بموت غائب لرجلين فانه يسعهما أن يشهد ببعثته لدى القاضي بلا تفسير وتقبل شهادته ما وكذا لو قال لم زعمانيه ولكن اشتهر عندنا تقبل وتثبت الشهادة بخبر عدلين عندنا لان الشهادته اشهر من اقراره في النكاح

مطلب في طريق  
اثبات شهر رمضان

مطلب الدين يقضى  
بمثله لا بعينه عندنا

مطلب كل ما كان من  
باب البيانات يكتفي فيه  
بخبر الواحد العدل  
بخلاف ما فيه حق العبد  
إذا كان فيه الزام محض

مطلب المسائل التي  
يقبل فيها خبر الفرد  
عندنا

مطلب فيما ثبت به  
الشهرة عندنا

من ان الاعلان الذي قال باشرطه الامام مالك يحصل بالشاهدين كما في رد المحتار من باب العدة وفي تركية  
الذي لانها في مرتبة شهادته وهي مقبولة وفي قبول قول أمين القاضي اذا أخبره بحضرة شهود على عينه تعذر  
احضارها بخلاف ما اذا بعثه لتخليف المخدرة فقال حافظ الم قبل الا بشاهد معه كما في الصغير فأقيم الأمين  
مقام الشاهد الآخر \* وقيل لا بد من اخبار شاهدين غير الأمين المحلف وجملة بعضهم على اختلاف الرواية  
وامكن في الخلاصة ان في النكاح والنسب لا بد ان يخبره عدلان بخلاف الموت وظاهر كلام الزيلعي انه لا بد  
من خبر عدلين في الكل الا في الموت لتحققه بوجود فرد وصحح في الظاهر يريه أن الموت كغيره وصرح  
العلامة العلائي في شرحه الدر المختار أول الشهادات ان الاثنين أحوط في الرسالة للزكي \* قلت \* والذي عليه  
عمل القضاة الآن في الديار المصرية وغيرها انه لا بد من اخبار اثنين حتى في رسول القاضي للزيادة على باب  
دار الغائب المختفي أو الممتنع عن الحضور ثلاث مرات في كل يوم من أيام ثلاثة لأجل أن يحكم بحضور وكيل يقيم  
القاضي عنه بنفقة مثلاً زوجته الطالبة لذلك بحضورها في وجه الوكيل المذكور بان يخبر كل واحد منهما  
القاضي ان النسخة بالصفة الشرعية حصل من رسـوله على باب دار الغائب بحضوره وان رجـع الى ما نحن  
بصدده \* وحاصله ان الشهادة تقبل على الجرح ولو مجردا عن اثبات حق الله تعالى أو العبد بدليل التعديل بل  
الاخبار ولو من واحد كما في شرح العلامة العلائي على التنوير لانه من باب البيانات فهو دفع للشهادة قبل  
ثبوتها فلذا قبل خبره وبعد التعديل رفع للشهادة بعد ثبوتها حتى وجب على القاضي العمل بها ان لم يوجد  
الجرح المعتبر ومن القواعد المقررة أن الدفع أسهل من الرفع وهو السرفي كون الجرح المجرد مقبولا قبل  
التعديل ولو من واحد \* هو غير مقبول بعده بل يحتاج الى نصاب الشهادة واثبات حق الشرع أو العبد درر  
(فان قلت) حقه ان لا تقبل البيعة على الجرح المجرد لانه لا يدخل تحت الحكم والبيعة انما تقبل على ما يدخل  
تحت وفي وسع القاضي الزامه وهذا لا يختلف بكونه قبل اقامة البيعة على العدالة أو بعدها \* قلت \* وجوابه قد  
علمته وهو ان الدفع أسهل من الرفع لانه بعد التعديل لا ترتفع العدالة بعد ثبوتها الا باثبات حق الشرع أو العبد  
بخلاف ما اذا وجدت قبل التعديل فانها كافية في الدفع كما علم من كلام الدرر أو ان قبوله أي الطعن قبلها منه  
عند الامام ليس من باب سماع الشهادة على الجرح المجرد بل لانه من البين ان الجرح المجرد أقل ما هنالك  
ينبغي عن طلب التعديل فحينئذ لا بد من التعديل باتفاق فن قال قبلت شهادته مراده انه لا يكتفي حينئذ بظاهر  
العدالة ومن قال ردت مراده ان التعديل لو كان ثابتا أو ثبت به ذلك لا يعارضه الجرح المجرد فلا يبطل  
العدالة كما يؤخذ من كلام الرمي على البحر أو لانه من باب ان الدفع أسهل من الرفع كما تقدم \* وتقبل  
بعد التعديل لو شهدوا به سرا أو لو شهدوا به جهر ابعاد التعديل فلا تقبل به شهادتهم لفسادهم باظهار  
الفاحشة وهو فسق الشهود الاول كما ستعرفه من كلام البحر وحواشي به \* ولاكن التحقيق خلاف  
ما قدمناه عن الرسالة من تعريف الجرح المجرد وغـير المجرد وهو ما ذكره في رد المحتار في باب من  
تقبل شهادته ومن لا تقبل فيما كتبه على قول العلائي فلا تقبل به بعد التعديل بل قبله درر واعتمده  
المصنف بقوله بعد كلام فان قلت لانسلم انه ليس فيما ذكر اثبات واحد منهم ما يعني حق الله تعالى أو حق  
العبد لان اقرارهم بشهادة الزور أو شرب الخمر مع ذهاب الرائحة موجب للتعزير وهو من حقوق الله  
تعالى \* قلت الظاهر ان مرادهم بما وجب حق الله تعالى الحد لا التعزير بقوله \* وليس في وسع القاضي  
الزامه لانه يدفعه بالتوبة لان التعزير حق الله تعالى يسقط بالتوبة بخلاف الحد فلا يسقط بها \* قلت \* ولاكن  
مرح في تعزير البحر ان الحق لله تعالى لا يختص بالحد بل أعم منه ومن التعزير بصرح هناك أيضا بان  
التعزير لا يسقط بالتوبة الا أن يقال ان مرادهم به ما كان حقا للعبد لا يسقط بها تأمل اه كلامه وقد تأملته  
فوجدته عين التحقيق وكذا ما قدمناه عن رسالة صاحب البحر عن القنية من ان التعزير لا يسقط بالتوبة  
يحمل على حق العبد خاصة لانه مبني على المشاحة وحق الله تعالى على المسامحة لما صرح به في البحر هناك من  
سقوطه بالتوبة اذا كان حق الله تعالى كما ستعرف عليه ويؤيده ما تقدم عن فتح القـدر عن النامية من قوله  
التعزير حق العبد كسائر حقوقه الخ وقوله انه يجب على الامام ولا يحمل له تركه الا فيما علم أنه انزجر العقل من

مطلب تقبل الشهادة  
على الجرح المجرد قبل  
التعديل

(قوله) أو ان قبـوله  
مقابل لقوله وحاصل  
ما نحن بصدده ان  
الشهادة الخ اه منه

مطلب قولهم ان  
التعزير لا يسقط  
بالتوبة محمول على  
ما اذا كان للعبد خاصة

نفسه ولم يملك له الجرح المجرد بما كل الر بامع انه يوجب التعزير وبقرارهم بالزور مع انه يوجب التعزير  
بتعين أن يراد من قولهم في كتاب الشهادات الجرح المقبول هو ما تضمنه حقا لله تعالى وهو خصوص الحد فقط  
أو حقا للعبد حدا أو تعزيرا أو محلا لعدم سقوط الحد بالتوبة مقيدة بما إذا حصلت منه بعد رفعه للقاضي وثبت  
الحد عليه عنده وأما إذا حصلت التوبة منه قبل رفعه إليه يسقط الحد بالتوبة أيضا حتى في قطاع الطريق  
سواء كانت قبل جنائهم على نفس أو عضو أو مال أو كان بعد وجود شيء من ذلك وأن بقي عليهم حق العبد من  
القصاص إن قتلوا والضمان إن أخذوا المال لأن بقاء حق العبد لا ينافي سقوط الحد كما صرح به في البحر أول  
كتاب الحدود وأقره عليه المحقق ابن عابد في رد المحتار وقال بعده وفي شرح الأشباه لا يبرى عن الجواهر  
رجل شرب الخمر وزنى ثم تاب ولم يحد في الذنب أهمل يحدله في الآخرة قال الحدود حقوق الله تعالى إلا أنه تعلق  
بها حق الناس وهو ألا تزجأ فإذا تاب توبة تصوحا رجوان لا يحد في الآخرة فإنه لا يكون أكثر من الكفر  
والردة وأنه يزول بالاسلام والتوبة اهـ بحروفه وفي البحر والاصل أن الواجب على العاصي في نفس الأمر  
التوبة فيما بينه وبين الله تعالى والآنابة ثم إذا اتصل بالامام بثبوت وجوبه على الامام اقامه الحد ولا يمنع من  
اقامته بسبب التوبة وفي الظهيرية رجل أتى بفاحشة ثم تاب إلى الله تعالى فإنه لا يعلم القاضي بفاحشة  
لا قامه الحد عليه لأن الستر مندوب إليه بلفظه ولكن المنقول خلافه في الخائفة ولا يسقط هذا الحد بالعفو  
ولا بالابراء بعد ثبوت وكذا إذا عفا قبل الرفع إلى القاضي اهـ ويمكن حمله على ما إذا كان الحد وجب حقا للعبد  
فقط لا مطلقا وفيقايين كلامهم كما هو ظاهر فرغ الخائفة المذكور هذا وتحقيق المقام والاسلام ونص  
ما في البحر وحواشيه على قول الكثر ولا يسمع القاضي الشهادة على الجرح \* وهو يفتح الجيم لغة من جرحه  
بلسانه جرحا عابيه ونقصه ومنه جرحت الشاهد إذا أظهرت فيه ما ترد به شهادته كذا في المصباح \* وفي الاصطلاح  
أظهار فسق الشاهد فان لم يتضمن ذلك اثبات حق لله تعالى أو للعبد فهو جرح مجرد وان تضمن اثبات حق  
لله تعالى أو للعبد فهو جرح غير مجرد والأول هو المراد من اطلاقه كما أفصح به في الكافي وهو غير مقبول مثل  
أن يشهدوا أن شهود المدعي فسقة أو زناة أو أكاذبا أو شريرة الخمر أو على اقرارهم أنهم شهدوا بالزور أو على  
اقرارهم أنهم أجروا في هذه الشهادة أو على اقرارهم أن المدعي مبطل في هذه الدعوى أو على اقرارهم أنهم  
لا شهادة لهم على المدعي عليه في هذه الحادثة وإنما لم تقبل لأن البينة انما تقبل على ما يدخل تحت  
الحكم وفي وسع القاضي الزامه والفسق مما لا يدخل تحت الحكم وليس في وسع القاضي الزامه لأنه يدفعه  
بالتوبة ولأن الشاهد في هذه الشهادة صار فاسقا لان فيها اشاعة الفاحشة بلا ضرورة وهي حرام بالنص  
والشهود به لا يثبت بشهادة الفاسق \* ولا يقال ان فيه ضرورة وهي كف الظالم عن الظلم بإدعاء الشهادة الكاذبة  
وقد قال عليه الصلاة والسلام انصر أخاك ظالما أو مظلوما \* لأننا نقول لا ضرورة إلى هذه الشهادة على ملا  
من الناس ويمكنه كفه عن الظلم بأخبار القاضي بذلك سرا لا إذا شهدوا على اقرار المدعي أنهم فسقة أو شهدوا  
بزور أو نحوه لأنه اقرار منه بأنه لا حق له في المعنى ولأنهم ماشهدوا باظهار الفاحشة وانما حكووا الظهار ما عن  
غيرهم فلا يصبرون فسقة بذلك \* وكذا الاقرار بما يدخل تحت الحكم ويقدر القاضي على الزامه لأنه لا يرتفع  
بالتوبة وليس فيه هتك الستر بل حكاية الهتك \* بخلاف الشهادة على اقرار الشهود بانهم شهدوا بزور فانها  
لا تقبل مع أنها شهادة على الاقرار الداخر تحت الحكم لان فيه هتك الستر وبه يثبت الفسق ولذا لو اقام المدعي  
عليه البينة على أن المدعي استأجرهم لاداء الشهادة لم تقبل لأنها شهادة على جرح مجرد وان الاستيجار وان كان  
امرازا ثدا على الجرح لكنه لا خصم في اثباته إذ لا تعلق له باجرة لأنه يدعيه بالغيره وليس له ولاية الزام غيره  
لغيره بل يلقى حتى لو اقام المدعي عليه البينة أن المدعي استأجر الشهود بعشرة دراهم لاداء الشهادة وأعطاهم  
العشرة من ماله الذي كان تحت يده تقبل لأنه خصم في ذلك ويثبت الجرح بناء عليه \* وكذا إذا اقام المدعي  
عليه البينة على أني صالحت الشهود على كذا من المال ودفعته إليهم على أن لا يشهدوا على هذا الباطل فان  
شهدوا فعليهم أن يردوا ذلك المال على تقبل بينته لأن فيه ضرورة ليصل إلى ماله حتى لو قال لم أعطهم المال لم  
تقبل لأن فيه اظهار الفاحشة من غير ضرورة ومراعاة بصالحات اعطاؤه الرشوة لدفع ظلمه والافلاصح بينهما

قوله بسبب التوبة أي  
الحاصلة بعد الرفع إلى  
القاضي اهـ منه

مطلب في تعريف  
الجرح لغة واصطلاحا

قوله الا اذا شهدوا على  
اقرار الخ يعني فتقبل  
فهو استثناء من قوله  
وهو غير مقبول اهـ  
منه



بالمعنى الشرعى وهو اما الثانى في أعنى غير المجرد ويسمى بالجرح المركب فهو كالأقلام المدعى عليه البينة  
 انهم زنا ووصفوا الزنا أو شربوا الخمر أو سرقوا منى كذا ولم يتقدم العهد أو أنهم عبيد أو أحدهم عبيد أو شربوا  
 المدعى والمدعى به مال أو قاذف والمقذوف بدعيه أو محدودون في القذف أو على اقرار المدعى انه استأجرهم  
 على هذه الشهادة بماله الذى تحت يده هذا المدعى كما تقدم تقبل لمكان الحاجة الى احياء هذه الحقوق وفيها  
 اذا شهدوا انهم محدودون في قذف ليس فيه اشاعة الفاحشة لان الاظهار حصل بالقضاء وانما حكموا عن اظهار  
 الفاحشة عن الغير كذا في الكافي بتمامه (تكميل) قال في الجرح وحواشيه في كتاب الشهادة في شرح قول  
 الدكتور وسأل عن الشهود وسرا وعلمنا في سائر الحقوق ما نصه وقد ظهر من اطلاق كلامهم هنا ان الجرح يقدم  
 على التعديل سواء كان مجردا أو لا عند سؤال القاضى عن الشهادة أو عند طعن الخصم علانية واخبار القاضى  
 به سرا وبرهن عليه سرا ايضا كما يأتي في التنبيه الثانى لانه يقبل برهانه حيث لا يثبت انهم لم يفسقوا باظهار الفاحشة  
 والتفصيل المأثور من انه ان كان مجردا لا تسمع البينة به أولا تسمع انما هو عند طعن الخصم في الشاهد علانية  
 في مجلس الحكم والبرهان عليه علانية لفسق شهوده باظهار الفاحشة ليكن في الملتقط فلو عدل فقال قوم  
 انارائنا أمس سكران أو يبيع الربا أو يشرب الخمر بما يلزمه فيه حق من حد أو مال يرد على صاحبه ردت  
 شهادته والا لا اه وأجاب عنه في البحر بعد نقله بأنه ينبغي حمله على ما اذا كان علانية اما اذا أخبر به  
 سرا فلا اه مع زيادة وتوضيح (تنبيهات مهمة يجب التنبيه عليها) وهى اثنتا عشر (الاول) ان النظر في  
 الجرح المجرد وغيره انما هو بعد التزكية الشرعية كافي السراج فاذا سأل القاضى عن الشهود وسرا علمنا  
 وثبت عنده عدالتهم فطعن الخصم فان كان مجردا لم يقبل والا قبل وان كان عدم قبول الشهادة على الجرح  
 المجرد أعظم من أن يكون قبل التعديل أو بعده (فان قلت) ليس الخبر عن فسق الشهود قبل اقامة  
 البينة على عدالتهم يمنع القاضى عن قبول شهادتهم والحكم بها (قلت) نعم لكن ذلك لا طعن في عدالتهم لا  
 لثبوت أمر يسهطهم عن حيز القبول ولذا لو عدلوا بعد هذا تقبل شهادتهم ولو كانت الشهادة على فسقهم  
 مقبولة لسقطوا عن حيز الشهادة ولم يبق لهم مجال التعديل ذكره ابن الكمال وفي شرح الوقاية لا تقبل  
 الشهادة على الجرح المجرد اذا أقام البينة على العدالة اما اذا لم يسم البينة عليها فاجبر مخبر ان الشهود فساق أو  
 اكلاو الربا فان الحكم لا يجوز قبل ثبوت العدالة لاسيما اذا أخبر مخبر ان الشهود فساق (الثانى) ان  
 التفصيل انما هو فيما اذا ادعاه الخصم وبرهن عليه جهرأما اذا أخبر القاضى به سرا وكان مجردا طلب منه  
 البرهان عليه فاذا برهن عليه سرا بطل الشهادة لتعارض الجرح والتعديل عنده فيقدم الجرح فاذا قال  
 الخصم للقاضى سرا ان الشاهد أكل الربا وبرهن ردت شهادته كما افاده في الكافي كما قدمناه (قلت) وعلى  
 هذا قد حكمت فبين ادعت عليه زوجته انه طلقها ثلاثا من منة سنتين عن بدرجلين فقط من غير بلدها  
 وانكر دعواها الزوج المدعى عليه مع اتفاقهما على عدم المعاشرة في هذه المدة وطعن بمثل ذلك  
 جهرأما اذا أخبرني به سرا هو وما أذن بلدها في غيبة من المدعى عليه واقام المدعى بينة في السر على صدق دعواه  
 عنهما من دعواها المذكورة من كذا وكان في يوم الاربعاء الموافق للثالث والعشرين من شهر شوال سنة  
 ١٣١٥ الف وثلاثمائة وخمس عشرة من الهجرة النبوية و١٦٦٦ سادس عشر مارت سنة ١٨٩٨ ثمانية وتسعين  
 وثمانمائة والف ميلاديه (وقال في البحر بعده) وظاهر كلامه ان الخصم لا يضره الاعلان بالجرح المجرد  
 وانما يشترط الاخبار سرا في الشاهد (قلت) لان فسقه باعلان الفاحشة لا يسقط حقه اذا لم يثبت دعواه  
 بالبينة سرا بخلاف فسق الشهود فانه يسقط شهادتهم كما تقدم ثم قال وفي الخاتمة يمكن دفع الضرورة من  
 غير مثل الستر بان يقول شاهد الجرح ذلك للمدعى سرا أو يقوله للقاضى في غير مجلس الحكم فلا يباح اظهار  
 الفاحشة من غير ضرورة وقال في رد المحتار بعد كلام هذا وقد مر قبل هذا الباب أنه لا يسأل عن الشاهد بلا  
 طعن من الخصم وعند هذا يسأل مطلقا والفتوى على قولهما من عدم الاكتفاء بظاهر العدالة وحيث  
 فكيف يصح القول برد الشهادة على الجرح المجرد قبل التعديل (وأجاب السائحاني) بان من قال تقبل اراد  
 أنه لا يكفي حيث يظهر العدالة ومن قال ترد اراد أن التعديل لو كان ثابتا أو أثبت بعد ذلك لا يعارضه الجرح

قوله وأجاب عنه في  
 البحر الخ أخذه من  
 قوله أو عند طعن  
 الخصم علانية الخ اه  
 منه  
 مطالب في التنبيه  
 الاول انظر في  
 الجرح مطلقا انما  
 يكون بعد التزكية  
 مطالب في التنبيه الثانى  
 التفصيل في الجرح  
 يكون بعد دعوى  
 الخصم له جهرأ

المجرد فلا تبطل العدالة **﴿فان قلت﴾** اليس الخبر عن فسق الشهود قبل اقامة البينة على عدا البتهم يمنع  
القاضي عن قبول شهادتهم والحكم بها **﴿قلت﴾** نعم لكن ذلك للطعن في عدا البتهم لا لثبوت أمر بسقطتهم عن  
حيز القبول ولذا لو عدلوا بعد هذا قبل شهادتهم ولو كانت الشهادة على فسقهم مقبولة لسقطوا عن حيز القبول  
ولم يبق لهم مجال التعديل والمراد به انما لا تثبت أمر بسقطتهم عن حيز القبول أما ثبوت الطعن بها وعدم الحكم  
بشهادة المجروحين ما لم يعدلوا فلا كلام فيه وهذا ما قاله صدر الشريعة في شرح الوقاية وهو ما حققه من لا خسر و  
أيضا من انها افادت الدفع أي عدم العمل بذلك الشهادة قبل التعديل ولذا استوضح عليه بقبول خبر الواحد  
وحاصله تسليم افادتها بمجرد الطعن لا اثبات فسق الشاهد من الرفع للقبول ما لم تمض مدة ينظر فيها حسن  
حاله ما وعدلوا بعدها وهذا ايضا معنى قول القهستاني لا يلتفت الى هذه الشهادة أي لا يثبت بها فسقهم فراجع  
الخلافا لفظيا **﴿وأجاب المحشي﴾** الاول للدرر والغرر العلامة الوائى عن الكمال بأن مراده ان الشهادة  
بالفسق المجردة ليست شهادة حقيقية سواء كانت قبل التعديل أو بعده بل اخبار محض بدليل قبول خبر الواحد  
أي قبل التعديل فاذا لم تكن شهادة لا تكون مما نحن فيه لان الباب معقود لمن تقبل شهادته ومن لا تقبل  
لا في الأعم فقول ابن الكمال لا تعتبر أي لا تعد شهادة ولو قبل التعديل اه اذ لو عدت شهادة لما قبلت شهادة  
المطعون فيها بم به اذا عدلوا وانت ترى ان هذا راجع الى ما ذكرناه أولا اه طحاوى على الدر المختار وبهذا  
كاه يعلم المراد مما نقله في البحر عن السراج من قوله ان النظر في الجرح المجرد وغيره انما هو بعد التزكية  
الشرعية **﴿وعلم مما سبق﴾** انه عند الامام الاعظم يكفي بالتزكية علنا خلافا لما قلنا في بظاهر العدالة  
عندهما وان محله ما اذا لم يطعن الخصم اما اذا طعن كما في الحادثة فلا اختلاف في عدم الاكتفاء بل هو على قول  
الكل من انهم يزكون سرايم علنا **﴿وقال في البحر في شرح قول الكنز وسأل عن الشهود سرا وعلمنا في سائر  
الحقوق أي سأل القاضي عنه في السر والعلانية وهو قول أبي يوسف ومحمد لان القضاء مبني على الحجة وهي  
شهادة العدل فيتعرف عن العدالة وفيه صون قضائه عن البطلان﴾** وقال أبو حنيفة بقتصر الحال كما على  
ظاهر العدالة في المسلم ولا يسأل حتى يطعن الخصم لقوله عليه الصلاة والسلام الناس عدول بعضهم على  
بعض الا محدودا في قذف ومثل ذلك عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ولأن الظاهر هو الانزجار عما هو  
محرم في دينه وبالظاهر كفاية اذ لا وصول الى القطع الا في الحدود والقصاص فانه يسأل عنه لم للاحتيال في  
اسقاطها فاستقصى ولأن الشبهة فيها دارثة ثم ذكر في البحر بعده عن التهذيب القلانسي وفي زماننا لما  
تعذرت التزكية لغلبة الفسق اختار القضاء قول ابن أبي ليلى القائل باستحلاف الشهود وغلبة الظن وقال  
بعده قلت ولا يضعفه ما في الكتب المعتمدة كالخلاصة والبرازية من انه لا يمين على الشاهد لانه عند ظهور عدالته  
والكلام عند خفتها خصه وصافي زماننا لان الشاهد مجهول الحال وكذا المزكي غالبا والمجهول لا يعرف  
المجهول **﴿قلت﴾** وهذامن اختار قول ابن أبي ليلى وترجم له لان الاستقصاء وطلب العدل فيه خرج بل  
غير ممكن في هذا الزمان حتى انه روى عن غسان بن محمد المروزي قال قدمت الكوفة قاضيا فوجدت فيها  
مائة وعشرين عدلا فطالبت اسرارهم فرددتهم الى ستة ثم اسقطت أربعة فلما رأيت ذلك استعفيت واعتزلت  
وعليه فلا يؤيد مؤمن بغير عيب وقد قيل

فلست بمسئبق أخالاته \* على شعث أي الرجال المذهب

**﴿وقيل﴾**

من ذا الذي ترضى سجاياه كلها \* كفى المرغمة لان تعدد معانيه

وعليه أيضا عمل القضاة الآن في الديار المصرية وباقي الممالك العثمانية لصددور الأمرين الكر من المالوي  
السلطاني والحدوي الوزاري بذلك ولكن ان طلب المدعى عليه تخليف الشاهد والحكم على القاضي وكان له لزوم  
عنده **﴿ولما في المحلة العثمانية في مادة ألف وسبع مائة وسبعة وعشرين﴾** اذا ألح الخصم على القاضي بان يحلف  
الشهود قبل الحكم لتقويته الشهادة ورأى الحاكم لزوم ذلك فله اجابته **﴿ولما في لائحة المحاكم المصرية في مادة  
أربعة﴾** اذا ألح المشهود عليه على الحاكم بتخليف الشهود بانهم لم يكونوا في شهادتهم كاذبين وكان هناك لزوم

بالمعنى الشرعى (وأمّا الثاني) أعني غير المجرد ويسمى بالجرح المركب فهو كالواقام المدعى عليه البينة  
 أنهم زنا أو وصفوا الزنا أو شربوا الخمر أو سرقوا أو كذا ولم يتقدم العهد أو أنهم عبيد أو أحدهم عبيد أو شريك  
 المدعى والمدعى به مال أو قاذف والمقذوف بدعيه أو محدودون في القذف أو على إقرار المدعى أنه استأجرهم  
 على هذه الشهادة بماله الذي تحت يده هذا المدعى كما تقدم تقبل لما كان الحاجة إلى إحياء هذه الحقوق وفيها  
 إذا شهدوا أنهم محدودون في قذف ليس فيه إشاعة الفاحشة لأن الظاهر حصل بالقضاء وإنما حكوا عن إظهار  
 الفاحشة عن الغير كذا في الكافي بتمامه (تكميل) قال في البحر وحواشيه في كتاب الشهادة في شرح قول  
 الأكثر وسأل عن الشهود وسأولنا في سائر الحقوق ما نصه وقد ظهر من إطلاق كلامهم هنا أن الجرح يقدم  
 على التعديل سواء كان مجردا أو لا عند سؤال القاضي عن الشهادة أو عند طعن الخصم علانية وأخبار القاضي  
 به سرا وبرهن عليه سرا أيضا كما يأتي في التنبيه الثاني لأنه يقبل برهانه حينئذ لأنهم لم يفسقوا بإظهار الفاحشة  
 والتفصيل المأمن أنه ان كان مجردا لا تسمع البينة به أولا فتسمع أنما هو عند طعن الخصم في الشاهد علانية  
 في مجلس الحكم والبرهان عليه علانية لفسق شهوده بإظهار الفاحشة يمكن في الملتقط فلو عدل فقال قوم  
 أنارابناه أمس سكران أو يبيع الرأيا أو يشرب الخمر بما يلزمه فده حق من حد أو مال يرد على صاحبه ردت  
 شهادته والا لا اه وأجاب عنه في البحر بعد نقله بأنه ينبغي حمله على ما إذا كان علانية أما إذا أخبره به  
 سرا فلا اه مع زيادة وتوضيح تنبيهات مهمة يجب التنبيه عليها وهي اثنتا عشر (الأول) أن النظر في  
 الجرح المجرد وغيره أنما هو بعد التزكية الشرعية كما في السراج فإذا سأل القاضي عن الشهود سرا ثم علنا  
 وثبت عنده عدالتهم فطعن الخصم فإن كان مجردا لم يقبل والاقبل وإن كان عدم قبول الشهادة على الجرح  
 المجرد أعم من أن يكون قبل التعديل أو بعده (فان قلت) ليس الخبر عن فسق الشهود قبل إقامة  
 البينة على عدالتهم يمنع القاضي عن قبول شهادتهم والحكم بها (قلت) نعم لكن ذلك لا طعن في عدالتهم لا  
 لثبوت أمر بسقطتهم عن حيز القبول ولذا لو عدلوا به هذا تقبل شهادتهم ولو كانت الشهادة على فسقهم  
 مقبولة لسقطوا عن حيز الشهادة ولم يبق لهم مجال التعديل ذكره ابن الكمال وفي شرح الوقاية لا تقبل  
 الشهادة على الجرح المجرد إذا أقام البينة على العدالة أما إذا لم يقم البينة عليها فأخبر بخبر أن الشهود فساق أو  
 أكلوا الرأيا فان الحكم لا يجوز قبل ثبوت العدالة لاسيما إذا أخبر بخبر أن الشهود فساق (الثاني) أن  
 التفصيل أنما هو فيما إذا ادعاه الخصم وبرهن عليه جهرأما إذا أخبر القاضي به سرا وكان مجردا طلب منه  
 البرهان عليه فإذا برهن عليه سرا بطل الشهادة لتعارض الجرح والتعديل عنده فيقدم الجرح فإذا كال  
 الخصم للقاضي سرا أن الشاهد أكل الرأيا وبرهن ردت شهادته كما أفاده في الكافي كما قدمناه (قلت) وعلى  
 هذا قد حكمت فممن ادعت عليه زوجته أنه طلقها ثلاثا من مئذنتين عن بدرجلين فقط من غير بلدها  
 وأنكر دعواها الزوج المدعى عليه مع اتفاقهما على عدم المعاشرة في هذه المدة وطعن بذلك  
 جهرأما أخبرني به سرا هو وما أذن بلدها في غيبة من المدعى عليه وأقام المدعى بينة في السر على صدق دعواه  
 بمنعها من دعواها المذكورة منعا كليا وكان في يوم الأربعاء بقاء الموافق للثالث والعشرين من شهر شوال سنة  
 ١٣١٥ الف وثلاثمائة وخمس عشرة من الهجرة النبوية و١٦ سادس عشر مائة سنة ١٨٩٨ ثمانية وتسعين  
 وثمانمائة والف ميلاديه (وقال في البحر بعده) وظاهر كلامه أن الخصم لا يضره الاعمال بالجرح المجرد  
 وإنما يشترط الأخبار سرا في الشاهد (قلت) لأن فسقه بإعلان الفاحشة لا يسقط حقه إذا لم يثبت دعواه  
 بالبينة سرا بخلاف فسق الشهود وفاته بسقط شهادتهم كما تقدم ثم قال وفي الخاتمة يمكن دفع الضرورة من  
 غير مثل الستربان يقول شاهد الجرح ذلك للمدعى سرا أو يقوله للقاضي في غير مجلس الحكم فلا يباح إظهار  
 الفاحشة من غير ضرورة وقال في رد المحتار بعد كلام هذا وقد مر قبل هذا الباب أنه لا يسأل عن الشاهد بلا  
 طعن من الخصم وعند هذا يسأل مطلقا والفتوى على قولهما من عدم الاكتفاء بظاهر العدالة وحينئذ  
 فكيف يصح القول برد الشهادة على الجرح المجرد قبل التعديل (وأجاب السائحاني) بأن من قال تقبل أراد  
 أنه لا يكفي حينئذ ظاهر العدالة ومن قال ترد أراد أن التعديل لو كان ثابتا أو أثبت بعد ذلك لا يعارضه الجرح

قوله وأجاب عنه في  
 الجرح أخذ من  
 قوله أو عند طعن  
 الخصم علانية الخ اه  
 منه  
 مطلب في التنبيه  
 الأول الفظ في  
 الجرح مطلقا إنما  
 يكون بعد التزكية  
 مطلب في التنبيه الثاني  
 التفصيل في الجرح  
 يكون بعد دعوى  
 الخصم له جهرأ



المجرد فلا تبطل العدالة \* فان قلت \* اليس الخبر عن فسق الشهود قبل اقامة البينة على عمد التهم يمنع  
القاضي عن قبول شهادتهم والمحكم بها \* قلت \* نعم لكن ذلك للطعن في عدالتهم لا لثبوت أمر يسقطهم عن  
حيز القبول ولذا لو عدلوا بعد هذا قبل شهادتهم ولو كانت الشهادة على فسقهم مقبولة لسقطوا عن حيز القبول  
ولم يبق لهم مجال التعديل والمراد به انها لا تثبت أمر يسقطهم عن حيز القبول أما ثبوت الطعن بها وعدم المحكم  
بشهادة المجروحين ما لم يعدلوا فلا كلام فيه \* وهذا ما قاله صدر الشريعة في شرح الوقاية وهو ما حققه من لا خسر و  
ايضا من انها افادت الدفع أي عدم العمل بتلك الشهادة قبل التعديل ولذا استوضح عليه بقبول خبر الواحد  
وحاصله تسليم افادتها مجرد الطعن لا اثبات فسق الشاهد من الراجع للقبول ما لم يعض مدة يظهر فيها حسن  
حاله ما وعدلوا بعدها \* وهذا ايضا معنى قول القهستاني لا يلتفت الى هذه الشهادة أي لا يثبت بها فسقهم فرجع  
الخلافا لفظيا \* وأجاب المحشي \* الاول للدرر والغرر العلامة \* الوائى عن الكمال بأن مراده ان الشهادة  
بالفسق المجرد ليست شهادة حقيقة سواء كانت قبل التعديل أو بعده بل اخبار محض بدليل قبول خبر الواحد  
أي قبل التعديل فاذا لم تكن شهادة لا تكون مما نحن فيه لان الباب معقود لمن تقبل شهادته ومن لا تقبل  
لا في الأعم فقول ابن الكمال لا تعتبر أي لا تعد شهادة ولو قبل التعديل اه اذ لو عدت شهادة لما قبلت شهادة  
المطعون فيها \* ثم به اذا عدلوا وانت ترى ان هذا راجع الى ما ذكرناه أولا اه طحاوي على الدر المختار وبهذا  
كاه يعلم المراد مما نقله في البحر عن السراج من قوله ان النظر في الجرح المجرد وغیره انما هو بعد التزكية  
الشرعية \* وعلم مما سبق \* انه عند الامام الاعظم يكتفي بالتزكية علنا خلافا لما فلا يكتفي بظاهر العدالة  
عندهما وان محله ما اذا لم يطعن الخصم اما اذا طعن كما في الحادثة فلا اختلاف في عدم الاكتفاء بل هو على قول  
الكل من انهم يزكون سرايم علنا \* وقال في البحر في شرح قول الكثر وسأل عن الشهود سرا وعلمنا في سائر  
الحقوق أي سأل القاضي عنه في السر والعلانية وهو قول أبي يوسف ومحمد لان القضاء مبني على الحجة وهي  
شهادة العدل فيتعرف عن العدالة وفيه صون قضائه عن البطلان \* وقال أبو حنيفة \* يقتصر الحاکم على  
ظاهر العدالة في المسلم ولا يسأل حتى يطعن الخصم لقوله عليه الصلاة والسلام الناس عدول بعضهم على  
بعض الا محدودا في قذف \* ومثل ذلك عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما \* ولأن الظاهر هو الاंत्रجار عما هو  
محرم في دينه وبالظاهر كفاية اذ لا وصول الى القطع الا في الحدود والقصاص فانه يسأل عنه \* ثم لا احتيال في  
اسقاطها فيستقصى ولأن الشبهة فيها دارة ثم ذكر في البحر بعده عن التهذيب القلانسي وفي زماننا لما  
تعذرت التزكية لغلبة الفسق اختار القضاة قول ابن أبي ليلى القائل باستحلال الشهود لغلبة الظن وقال  
بعده قلت ولا يضعفه ما في الكتب المعتمدة كالخلاصة والبرازية من انه لا يمين على الشاهد لانه عند ظهور عدالته  
والكلام عند دخفتها خصوصا في زماننا لان الشاهد مجهول الحال وكذا المزكي غالبوا والمجهول لا يعرف  
المجهول \* قلت \* وهما منه اختيارا قول ابن أبي ليلى وترجيح له لان الاستقصاء وطلب العدل فيه مرجح بل  
غير ممكن في هذا الزمان حتى انه روى عن غسان بن محمد المروزي قال قدمت الكوفة قاضيا فوجدت فيها  
مائة وعشرين عدلا فطالبت امرارهم فرددتهم الى ستة ثم اسقطت أربعة فلما رأيت ذلك استعفيت واعتزلت  
وعليه فلا يؤجره مؤمن بغير عيب وقد قيل

فلست بمسئبق أخالاته \* على شعث أي الرجال المهذب

وقيل \*

من ذا الذي ترضى سجاياه كلها \* كفى المرء نبلا ان تعد معايبه

وعليه أيضا عمل القضاة الآن في الديار المصرية وباقي الممالك العثمانية لصددور الأمرين الكر من الملوحي  
السلطاني والحدوي الوزاري بذلك ولكن ان طلب المدعي عليه تخليف الشاهد وألح على القاضي وكان له لزوم  
عنده \* لما في المجلة العثمانية في مادة ألف وسبع مائة وسبعة وعشرين اذا ألح الخصم على القاضي بان يحلف  
الشهود قبل الحكم لتقويته الشهادة ورأى الحاکم لزوم ذلك فله اجابته \* ولما في لائحة المحاكم المصرية في مادة  
أربعين اذا ألح المشهود عليه على الحاکم بتخليف الشهود بانهم لم يكونوا في شهادتهم كاذبين وكان هناك لزوم

مطلب سؤال القاضي  
لشاهد واجب عليه  
لا شرط لصحة حكمه

لثبوت الشهادة باليمين فلا يحكم أن يحلف الشهود ويقول لهم ان حلفت قبلت شهادتك كما والافلا والقضاء عندنا  
يخصص بما خص به الامام من الحوادث حيث لم يخالف الشرع ولا يناقضه ما يأتي عن الاشياء من ان الامام  
لو امر قضائه بتخليف الشهود وجب على العلماء أن ينصروه ويقولوا له لا تكلف قضائك أمرا يلزم منه  
مخطئك ان خالفوك أو سخط الخالق اذا وافقوك لانه عند ظهور وعد التهم والكلام هنا عند مدخائنا فاعتنم  
تحرير هذا المقام والسلام والحاصل في انه ان طعن الخصم سأل عنهم في الكل والاسأل في الحدود والقصاص  
وفي غيرها محل الاختلاف وقيل هذا الاختلاف عصر وزمان والفتوى على قولهما في هذا الزمان كذا في الهداية  
ومحل السؤال على قولهما عند جهل القاضي بحالهم ولذا قال في الملتقط القاضي اذا عرف الشهود ويخرج  
أو عدالة لا يسأل عنهم اه وأقره هو ومن بعده كصاحب تكملة رد المحتار بعد نقله وقد يقال انه مبني على قول  
المتقدمين ان للقاضي ان يقضي بعلمه والمعتمد خلافه وهو الظاهر ثم قال في البحر بعد ما ذكر ولم يذكر المؤلف  
صفة السؤال وصرح في الهداية بانه لا بد منه ولم يبين انه شرط أولا وفي الملتقط قال أبو حنيفة التزكية بدعة وقال  
أبو يوسف لو قضى القاضي بغير تزكية أجرات اه فافاد ان السؤال ليس بشرط صحة عندهما خصوصا وقد قدمنا  
عن الهداية انه لو قضى بشهادة الفاسق يصح عندنا من غير حكاية خلاف فكيف اذا قضى بشهادة المستور  
فلو قضى ثم ظهر ان الشهود فسقة لم ينقض القضاء وفي المحيط البرهاني من الحدود ولو قضى بالحد بدعيه ثم ظهر  
انه فساق بعد ما رجم فانه لا ضمان على القاضي لانه لم يظهر الخطأ بيقين اه وهذا يدل على ان القاضي  
لو قضى في الحدود قبل السؤال بظاهر العدالة فانه يصح وان كان آثما فقوله في الهداية يشترط الاستقصاء  
معناه يجب ومعنى قول الامام يقتصر الحاكم يجوز اقتصاره لانه يجب اقتصاره \* وفي التهذيب للعلامة الانسي وفي  
زماننا لما تعذرت التزكية بغلبة الفسق اختاره القضاء كما اختاروا قول ابن أبي ليلى في استحلاف الشهود اه  
لكن في تكملة رد المحتار وعمل قضاء زماننا الآن على تزكية السر والعلانية لور ودال امر السلطان بذلك اه  
وعليه فلا ينفذ القضاء لاكتفاء بظاهر العدالة لارتفاع الخلاف بأمر السلطان بذلك لانهم قالوا انه رافع للخلاف  
لان امامته عامة في الدين والدنيا كما في المقاصد وطاعة ولي الامر واجبة في غير معصية فلوا امر بصوم يوم مثلا  
وجب صومه كما في رد المحتار قبل باب التحكيم فان قلت اه قد صدر أمر نائب السلطان المفوض له في  
الامر والنهي بالاكْتفاء بظاهر العدالة كما هو قول الامام الاعظم بتاريخ ٢٥ ذي الحجة سنة ١٣١٤ هجرية  
و ٢٧ مايو سنة ١٨٩٧ ميلادية كما هو مسطور في الوقائع المصرية وكما هي لائحة المحاكم الشرعية فان قلت  
هذا مسلم اذا لم يطعن المدعى عليه في شهود المدعى والافعل قول الكل لا بد من التزكية سرا ثم علمنا كما علمته  
لان امره اذا فرض وكان في معصية فلا ينفذ ولا يخفى ان لائحة المحاكم هي موضوع لاجل حكم القضاء  
الشرعيين بموجبها وهم مأمورون بالحدكم على ما هو الصحيح من مذهب الامام وقد تقدم لك بند ٤٠ من  
اللائحة الموافقة لما في الجملة المتوجبة بالامر السلطاني المختص بأمر القضاء عندنا وفيه الكفاية لان التحلف  
عند الطعن قائم مقام التعديل والتزكية لغلبة الفسق كما قد علمته وعلمت مما تقدم في اواخر المقدمة ان الطعن  
أقل ما هنالك يشعر عن طلب الطاعن للتعديل حتى على قول الامام الاعظم وحينئذ فلا يرد الا برادوا. كن  
في الجملة من مادة (١٧١٦) لا يحكم الحاكم حتى يتحقق من عدالة الشهود بالتزكية سرا وعلمنا وقال  
في مادة (١٧٢١) ينبغي أن يكون المزكي في التزكية سرا اثنين رعاية للاحتياط وان كان كافيا فيها  
مرك واحد وقال في مادة (١٧٢٢) التزكية العلانية من قبيل الشهادة ويعتبر فيها شروط الشهادة  
ونصابها ولا يمكن لا يلزم المزكك لفظ الشهادة اه فلا تغفل ولذا (١) قال في الاشياء من القاعدة  
الخامسة أمر السلطان انما ينفذ اذا وافق الشرع والافلا ولذا قالوا لو أمر السلطان قضائه بتخليف  
الشهود وجب (٢) على العلماء ان ينصروه ويقولوا له لا تكلف قضائك أمرا يلزم منه مخطئك  
ان عصبوك وسخط الخالق ان اطاعوك وهذا قد اتفق واجمع الكل على التزكية سرا ثم علمنا كما  
علمته فلا ينفذ الامر بغيره لافه ان طعن الخصم لمخالفته (٣) للائحة المحاكم الشرعية المتوجبة بالامر  
العلاني ولذا قال في الاشياء من القاعدة الخامسة وان كان فعل الامام مبنيا على المصلحة فيما يتعلق

(١) قوله ولذا قال الخ  
هذا علة لقوله لان امره  
الخ اه

(٢) قوله وجب على  
العلماء الخ تقدم  
الجواب عنه اه منه

(٣) قوله لمخالفته للائحة  
الخ يعني مع ملاحظة  
ما هم مأمورون بالحكم  
به من مذهب الامام  
الاعظم اه منه



بالامور العامة لم ينفذ امره شرعا الا اذا وافق الشرع فان خالفه لم ينفذ ولهذا قال الامام ابو يوسف رحمه الله تعالى في كتاب الخراج من باب احياء الموات وليس للامام ان يخرج شيئا من يد احد الا بحق ثابت معروف وفي الخاتمة من الوقف ولو ان سلطانا اذن لقوم ان يجعلوا ارضا من اراضي البلدة حوانيت موقوفة على المسجد او امرهم ان يزدوا في مسجدهم قالوا ان كانت البلدة فقيرة فذلك لا يضر بالمسار والناس ينفذ امر السلطان فيها وان كانت البلدة فقيرة فذلك لا يضر بالسلطان فيها \* وتعامه فيها (وحاصل ما ذكره علماءنا) ان كل مسألة اختلف فيها الفقهاء فانها تصير محل اجتهاد فاذا قضى قاض او امر سلطان بقول ارتفع الخلاف وهذا اذا لم يخالف الكتاب او السنة المشهورة والاجماع او يكون قول لا دليل عليه فان خالف واحد منها لا ينفذ كونه ليس في محل الاجتهاد الصحيح وهو خلاف لاختلاف والمراد من الاجماع ما ليس فيه خلاف يستند الى دليل شرعي وان المعتبر هو الاختلاف في المصدر الاول وهم الصحابة والتابعون وهذا كله اذا كان الاختلاف في نفس المقضي به اما اذا كان في نفس القضاء ففيه روايتان في روايه لا ينفذ وهو الصحيح لان محل الخلاف لا يوجد قبل القضاء فاذا قضى به فقد وجد محل الاختلاف والاجتهاد فلا بد من قضاء آخر جرح احدهما وفي فتح القدير اذا رأى القاضي المصلحة في القضاء على الغائب اوله لحكم فانه مجتهد فيه وتعامه في البحر وعليه فلا يعتبر اختلاف من بعدهم وهو ما عليه المتون وعبارة القدوري \* وفي شرح ادب القضاء ان الفتوى عليه ولكن الاصح والاربع ما في الجامع الصغير للامام محمد بن الحسن وهو احدى كتب ظاهر الرواية عن الامام الاعظم ابي حنيفة وهي وما اختلف فيه الفقهاء فقضى به القاضي ثم جاء قاض آخر يرى غير ذلك امضاء فاذا ذكره اصحاب الفتاوى من المسائل التي لا ينفذ فيها قضاء القاضي مبني على عبارة القدوري لا على ما في الجامع ومن قال لا اعتبار بخلاف مالك والشافعي اعتمد قول القدوري ومن قال باعتماده اعتمد ما في الجامع وهو ما عليه الفتوى والعمل الآن ولذا رجحه في الفتح بقوله والبره في كون المحل مجتهدا فيه اشتباه الدليل لاحقيقة الخلاف \* ولا يخفى ان كل خلاف بيننا وبين الشافعي او غيره محل اشتباه الدليل فلا يجوز نقضه بلا توقف على كونه بين المصدر الاول اه وتعامه في رد المختار وفي البحر ان المذهب في القضاء على الغائب بحضور وكيل عنه لا يجوز الا لضرورة وهي في خمس مسائل \* اشترى بالخيار فتواري \* اختفى المكفول له \* حلف ليوفينه اليوم فتغيب الدائن \* جعل امرها بيدها ان لم تصل نفقة فتغيب \* الخامسة اذا تغيب الخصم وتواري \* فالمتأخرون ان القاضي ينصب وكيل في الكل وهو قول الثاني خاتبة \* قلت \* ونقل شراح الوهبانية عن شرح ادب القاضي انه قول الكل اه درلة لاني \* وفي شرح ادب القاضي لو قال رجل للقاضي لي على فلان حق وقد تواري عني في منزله فالقاضي يكتب الى الوالي في احضاره فان لم يظفر به وسأل الطالب الختم على يابه فان أتى بشاهدين انه في منزله وقالوا رأينا منذ ثلاثة ايام او اقل ختم عليه لان زاده على ثلاث والصحیح انه مقبوض الى رأي الحاكم فاذا ختم وطالب المدعي ان ينصب له وكيل لبعث القاضي الى داره رسولا مع شاهدين كما يبعثه لتخليف المخدرة بنادي محضرتهما ثلاثة ايام في كل يوم ثلاث مرات بافلان بن فلان الغلاني ان القاضي فلان بن فلان الغلاني او قاضي جهة كذا يقول لك احضر مع خصمك فلان المدعي لموم مجلس الحكم والانصب لك وكيل ولا قيلت بينته عليك فان لم يحضر نصب له وكيل وسمع شهود المدعي وحكم عليه بحضور وكيله كما يحكم على المخدرة بحضور وكيلها ان امتنعت عن الحلف للمدعي بما ادعى به وعليه عمل القضاء الآن في الخامسة الا أنهم لا يأمرؤن بالختم المدعي كوزيل يكتبون بالمداد المذكورة وبه صدر الامر العالي كما هي لائحة المحاكم وتعليماتها مطلقا سواء علم وجوده بنو قيع المدعي عليه على علوم الطلب او بغير ذلك وان لم يعلم بمكان اقامته في الحقيقة ونفس الامر ولكن انت خبير بان امر القضاء بحكامه الشرعية من خصائص الحاكم الشرعي وقد أمر به بالصفة المذكورة اذا امتنع من الحضور لمجلس القضاء ولم يمكن احضاره اصف لابان لم يوجد اصلا او وجدوه عذر شرعي ولم يرسل وكيل عنه لمجلس القضاء كما في مادة (١٨٣٤) من المجلة المتوجهة بالامر السلطاني واما ان امتنع المدعي عليه عن الاتيان لمجلس القضاء وارسال وكيل الى المحكمة من دون ان يكون له عذر شرعي فيحضر اليها جبرا كما في مادة (١٨٣٣) منها فتبصر لذلك ولا تقلد في الثالث \* ان قولهم اذا تضمن حقا من حقوق الله تعالى

مطلب في التنبيه  
الثالث ان قولهم اذا  
تضمن الجرح حقا من  
حقوق الله لم يكن مجردا  
شامل لتضمنه التعزير

١ (قوله حق الله تعالى) كذا في نسخ البحر ١٤ فيكون لفظ حقا خلا من قوله لان التعزير وخبر ان جملة بسقط من الفعل والفاعل

والالكان الصواب  
أن يقول لان التعزير  
حق لله الخ والظاهر  
الأول لان التعزير كما  
تكون لله يكون للعبد  
كما لو قيل ان الله  
ياكل الربا مثلاً فانه  
يعزير القاتل عند  
طالب المدي له اذ منه  
مطلب في التنبيه  
الرابع في جعلهم من  
الجرح المجرد قوْلهم هم  
زناة ومن غيرهم زنوا  
ونحوه وفي الفرق  
بينهما

٢ (قوله يقال للشاهدين  
الخ) هذا غير قيد بل  
يصح ان يقال هذا  
للمدعي بخلاف ما بعده  
فانه لو قيل له ذلك  
لكان فيه قبول البينة  
على التقي قصداً فلا  
يصح كما لا يقال  
للساهدين أيضاً للالزام  
المذكور فتأمل فانه  
نفس اه منه

٣ (قوله أو على التزكية)  
هو معطوف على  
ما يعني جملة المشايخ  
على التزكية اه منه

مطلب في التنبيه  
الخامس لا يدخل  
تحت الجرح برهان  
المدعي عليه بان المدعي  
أجر الشاهد ونحوه  
مطلب في التنبيه  
السادس الخصاف لم  
يفرق في قبول الج  
بين المجرد وغيره  
مطلب في التنبيه

لم يكن مجرد شامل لما اذا تضمن التعزير بحق الله تعالى فعلى هذا لو برهن ان الشاهد خلا باجنبيه تقبل لتضمنه  
اثبات التعزير بل كان الظاهر ان مرادهم من الحق الحد فلا يدخل التعزير لقولهم وليس في وسع القاضي الزامه  
لانه يدفعه بالتوبة لان التعزير ١ حق الله تعالى بسقط بالتوبة بخلاف الحد لا يسقط بها اذا لم يتقدم الزمان كما  
سيعلم من التنبيه الرابع فوضح الفرق وبدل عليه أنهم مشلوا للمجرد بآكل الربا مع انه يوجب التعزير  
وبأقرارهم بالزور مع انه يوجب التعزير فرفعين ارادة الحد فقط (الرابع) انهم جرحوا من المجرد هم زناة  
شربة الخمر ومن غيرهم زنوا أو شربوا الخمر فيحتاج الى الفرق بينهما ما فقال الشارح يحتمل الأول على  
ما اذا تقدم العهد والثاني على ما اذا لم يتقدم والا فلا فرق بينهما وقال في رد المحتار ومعنى الأول ان عاداتهم  
الزنا والشرب وفي هذا لا يثبت الحد بخلاف الثاني فانها شهادة على فعل خاص موجب للعقوبة وتدل عن  
المقدسي ان الاظهر ان قولهم هم زناة أو فسقة أو شربة أو آكل الربا اسم فاعل وهو قد يكون بمعنى الاستقبال فلا  
يقطع بوصفهم بما ذكر بخلاف الماضي وقال وهو حسن جداً لانه المتبادر من تخصيصهم في التمثيل  
للاول باسم الفاعل وللثاني بالماضي اه وحد التقدم في الخمر زوال الرائحة وفي غيره مضى شهر واحد الا في  
حد القذف والخصاص وحقوق العباد فان تقدم الزمان لا يبطل الحق فيها كما صرح به في شرح الدرر اللاتي  
في باب اللعان (الخامس) انه لا يدخل تحت الجرح ما اذا برهن على اقرار المدعي بفسقهم أو انهم اجراء  
ولم يحضروا الواقعة أو على انهم محدودون في قذف أو على ريق الشاهد أو على شركة الشاهدين في العين ولذا  
قال في الخلاصة للخصم ان يطعن في ثلاثة أشياء أن يقول هاهنا عداً أو محدوداً في قذف أو شريكاً فاذا  
قال هاهنا عداً ٢ يقال للشاهدين أقيما البينة على الحرية وفي الأخيرين يقال للخصم أقم البينة انهما كذلك  
فعلى هذا الجرح في الشاهد اظهر ما يتحمل بالعدالة لا بالشهادة مع انه قد ادخل هذه في الجرح المعتبر كما  
فعل ابن الهمام مردود بل من باب الطعن كما في الخلاصة وفي خزائن الاكمل لو برهن على اقرار المدعي بفسقهم  
أو بما يبطل شهادتهم يقبل وليس هذا بجرح وانما هو من باب اقرار الانسان على نفسه اه (السادس) ان  
الامام الخصاف لم يفرق بين المجرد وغيره في القبول احياء للحقوق ولما كان مخالفاً لصرح المذهب جملة  
المشايخ على ما اذا برهن على اقرار المدعي ٣ أو على التزكية كما ذكره الشارح يعني الزيلعي ومعنى قولهم أو على  
التزكية بأن يجعل كشاهد زكاه نفر وجرحه نفر ورده في الفسخ بانه تقدم رده يعني لا ضرورة الى اظهاره  
اه وعبارته في فقهه وقد تقدم في هذا ما منعه والذي قدمه هو قوله في جواب ايراد قوله حيث قال وأوردانه  
ينبغي أن تقبل هذه الشهادة بجميع ما ذكرنا من وجوه الفسق من وجه آخر وهو أن يجعلوا من كمين لشهود  
المدعي فيخبرون بالواقع من الجرح فيعارض تعديلهم واذا تعارض الجرح والتعديل قدم الجرح أجيب  
بان المعدل في زماننا يخبر القاضي سراً فاديان اشاعة الفاحشة والتعادي اه وفي الحواشي اليعقوبية  
بعد نقله واقراره هو به لم من هذا أن قول بعض شراح الوقاية قلت اذا كان يقبل جرح المزكي للشاهد بعد  
تعديل آخر اياه فليت شعري لم لم تقبل بينة المدعي عليه على الجرح المجرد ليس بشئ كما لا يخفى اه أي لأن  
المزكي لم يفسق باظهار الفاحشة لانه زكي سراً بخلاف الشاهد فانه اذا أظهرها فسق فلا يقبل جرحه قاله في  
منحة الخلاق على البحر الرائق للحقوقي ابن عابدين (السابع) أن قولهم لو برهن على أن الشاهد  
شريك المدعي محمول على الشركة عقد افهما حصل من هذا الباطل يكون له فيه منفعة لأن يراد أنه شريك في  
المدعي به والا كان اقراراً بان المدعي به لهما اه (قلت) ثم ان قوله محمول على الشركة عقد افهما حصل  
من هذا الباطل يعني من هذا المال الباطل المدعي به وقوله عقد ايشمل شركة العنان ولا يلزم منها أن يكون  
له فيها منفعة ثم رأيت في فتح القدير وغيره قال انه محمول على شركة المفاوضة الخ وهو الصواب وقوله لأن يراد  
معطوف على ما قبله وفي بعض النسخ الآن يراد وهو تحريف منحة الخلاق (قلت) فاذا كان المشهود به  
من نفس شركتهما يلزم في شركة العنان أن يكون للشاهد في شهادته هذه منفعة بخلاف شهادته بما هو من  
غير شركتهما فانها مقبولة بخلافه في شركة المفاوضة لانه فيها وان حاز أن يكون مدعيه ما عرض أو عقار اشترى

مطلب في التنبيه  
الثامن يقبل الطعن  
من المدعي عليه بان  
الشاهد ابن المدعي  
ونحوه  
مطلب في شهادة العدو  
على عدوه

والفرض انه لا مال لهم غيره لان الشركة المفوضة أن يشترك اثنان بجميع مالهما كما هو معلوم وسيأتي  
التصريح بهذا في الخاتمة فتنبه **في الثامن** لو طعن الخصم بانه ابن المدعي أو أبوه أو أحد الزوجين أو مملوكه  
تقبل كما في العناية \* والحاصل ان الطعن بما لا يكون فسقاً بل رد الشهادته للتممة مقبول \* ومنه ما اذا برهن  
ان الشاهد كان وكيلاً عن المدعي وخصم كما في السراج الوهاج \* وعلى هذا لو برهن ان الشاهد عدوه بسبب  
الدينيا تقبل اذا قلنا ان المنع من شهادته عليه للتممة وان قلنا للفسق لا تقبل قال في منحة الخالق من باب  
من تقبل شهادته ومن لا تقبل على قول البحر فان الفسق لا يتجزأ حتى يكون فاسقاً في حق شخص عدلاً في  
حق آخر مانعه وهل يقاس على هذا الناظر اذا كان عليه انظار وقف عديده وثبت فسقه بسبب خيانتته  
في واحد منها انه لا يسرى فسقه في كلها فيعزل \* أقول مقتضى قوله ان الفسق لا يتجزأ السريان فليتأمل  
وليراجع \* ثم رأيت والحمد لله بعد مدة التصريح بذلك في فتاوى شيخ الاسلام أبي السعود العمادى المفسر  
ونصه في فتاويه من كتاب الوقف في ناظر على أوقاف متعددة ظهرت خيانتته في بعض من الأوقاف هل يلزم  
عزله من الكل أولاً الجواب لا بد من ذلك البته اه كذا رأيت بخط من لا على أمين الفتوى بدمشق الشام  
في هامش نسخة وكتب محشيه الرمي هنا مانعه الظاهر من كلامهم ان عدم القبول انما هو للتممة لا  
للفسق \* ويؤيده ما يأتي عن ابن السكال وما صرح به يعقوب باشا وكثير من علماءنا صرح بان شهادة العدو  
على عدوه لا تقبل فالتقييد بكونها على عدوه في ما عداها وهو المتبادر للافهام فتأمل اه **في قوله** وانت  
خبر بان فعل الكبيرة والأصرار على الصغيرة كادح في العدالة وقد شرط في القنينة عدم القبول كونه فسق  
بثلاث اعداؤه وعلى هذا فعدم قبولها مطلقاً ظاهر وينبغي تقييده بما اذا كانت عدالته ظاهرة كما يفيد ما يأتي  
عن الفتوح في شرح قوله أو يرتكب ما يوجب الحد فحذر ان الوجه عدم القبول مطلقاً والتعليل بالاتهام كما مر  
عن كنز الرؤس لا ينافي به لان الفاسق لا يقبل للاتهام أيضاً وما يأتي عن ابن السكال يمكن جملة على ما اذالم  
يفسق بها فليتأمل اه كلامه بالحرف \* وقال في قرة عيون الاختيار لتكملة رد المختار للعلامة المحقق السيد  
محمد علاء الدين ابن المرحوم خاتمة المحققين علامة زمانه السيد محمد أمين المشهور بابن عابدين من كتاب  
الشهادات بعد كلام فان قلت العداوة الدنيوية فسق لانه لا يحل معاداة المسلم لاجل الدنيا يعني بلا سبب شرعي  
فهل استغنى عنه بقوله لا تقبل شهادة الفاسق قلت للفرق بينهما فانه لو قضى بشهادة الفاسق صح وأثم كما مر  
ولو قضى بشهادة العدو بسبب الدنيا لا يفسد لانه ليس بمجتهد فيه كما نقله المصنف عن يعقوب باشا لكن  
قال المنه لا عبد الحليم المشهور بابن زاده في حاشيته على الدرر وقد جاءت الرواية بعدم قبول شهادة عدوه بسبب  
الدنيا مطلقاً والتحقيق فيه ان من العداوة المؤثرة في العدالة عداوة المجرع على الجارح وعداوة المقتول  
على القاتل ومنها غير مؤثرة كعداوة شخصين وقعت بينهما مضاربة أو مشاتمة أو دعوى مال أو حق في الجملة  
فشهادة صاحب النوع الاول لا تقبل كما هو المصريح به في غالب كتب أصحابنا والمشهور على السنة فقهاً ثانياً  
وشهادة النوع الثاني تقبل لانه عدل وبهذا التحقيق يحصل التوفيق بين الروايتين وبين المتن والشرح  
وان لم يمتد المصنف اليه والحمد لله الذي هدانا لهذا \* قال السيد الوالد رحمه الله تعالى بعد كلام \* والحاصل  
ان في المسئلة قولين معتمدين أحدهما عدم قبولها على العدو وهذا اختيار المتأخرين وعليه صاحب الكنز  
والملتقى \* ومقتضاه ان العداوة لا الفسق والالم تقبل على غير العدو أيضاً ثانياً انها تقبل الا اذا فسق بها  
واختاره ابن وهبان وابن الشحنة اه وحاصله ان العداوة اذا فسق بها لا تقبل شهادته على أحد مطلقاً وان لم  
يفسق تقبل على غير عدوه وعلى ما مر عن أخى زاده تقبل على عدوه أيضاً لانه عدل وعداوة غير مؤثرة لانه  
لم يفسق بها ولكن قال العلامة العلائي في شرح التنوير لؤلؤ كتاب القضاء نعم هي تمنع الشهادة فيما وقعت  
فيه الخصامة كشهادة وكيل فيما وكل فيه ووصى وشريك اه وقوله ووصى أى فيما أوصى عليه وقوله  
وشريك أى فيما هو من مال الشركة رد المختار وهل حكم القاضي في العداوة حكم الشاهد قال شارح  
الوهبانية لم أقف عليه في كتب أصحابنا وينبغي أن يكون الجواب فيه على التفصيل ان كان قضاؤه  
عليه بعلمه لا ينفذ وان كان بشهادة من العدو ولا يحضر من الناس في مجلس الحكم بطلب خصم شرعي



بنفذ ذكره الجوى وسياق كلام البر جندى يفيد ان شهادة العدو معدومة مقبولة لعدم التهمة وهذا بناء على  
 ان العلة التهمة واما ان كانت العلة الفسق فلا فرق وقد اختلف تعليل المشايخ في ذلك قال ابو السعود المصرى  
 واعل في المسئلة قولين منهم من علل بالاول ومنهم من علل بالثاني اهـ **قول** وقد علمت مما قدمناه عن  
 الوالد انهما قولان معتمدان وان المتون على عدم قبولها وان لم يفسق بها التهمة اهـ بقليل زيادة وتوضيح ثم  
 قال في البحر وينبغي ان يكون الطعن بما يخل بالمرؤية مما لم يكن فسادا مقبولا **قول** وقد علمت مما يخل بها  
 البول والاكل على الطريقى يرى من الناس وكشف عورته ليستنجى من جانب البركة والناس حضور  
 وقد كثر ذلك في زماننا **قول** قال محمد وعندي ان المروءة الدين والصلاح وقيل هي ان لا يأتى الانسان بما يفتن  
 منه مما يحسه عن مرتبته عند اهل الفضل وقيل هي السمات الحسن وحفظ اللسان وتجنب السفه والمجون  
 والارتفاع عن خلق دنيء والسخر رقة العقل لقولهم ثوب سخر اذا كان قليل الغزل والظاهـ ران  
 المراد من السمات المسا والعتان يحب اغيره ما يحب لنفسه وقال الكمال واحسن ما نقل في العـ دالة عن  
 ابي يوسف ان لا يأتى بكـ بيرة ولا يصير على صـ غيرة ويكون صوابه أكثر من خطئه ومروءة ظاهرة  
 ويستعمل الصدق ويجنب الكذب ديانة ومروءة وقال القهـ ستانى من اجتناب الكثرة وفعل مائة  
 حسنة وتسع او تسعين صـ غيرة فهو عدل وان فعل حسنة موصـ ميرتين ليس بهـ عدل اهـ وقال في البحر  
 هي الاستقامة وهي الاسلام وعدالة العقل ومعارضة هوى بضله وبصده وليس لكـ لها حد  
 يدرك مداها ويكتفى لقبولها بادناه كيلا تضيق الحقوق وهو رجحان جهة الدين والعقل على الهوى والشـ هوة  
 اهـ ونعامة فيه وفي التكملة ولا يجوز الاعتماد على اخبار المتعاقدين باسمهم او نسبهم ما اظهروا تسميا وانتسابا  
 باسم غيرهما ونسبه ويريد ان بذلك ان يزور اعلى الشهـ هو دلجـ المبيع من يد مالـ كه فلما اعتمد على قولهما نفذ  
 تزويرهما وبطل املالك الناس اهـ واستفيد منه ان ما يغفل الناس عنه من الموثقين كثيرا من اخذ  
 الشهادة على المتعاقدين باسمهم او نسبهم ما بمجرد اخبارهما للموثق غير جائز شرعا فلا تثبت اليد في العقار  
 بتصادق المتعاقدين بل تثبت باليمين على أنه في يده اليوم وأنه ملكه أما الاول فلما في جامع الفصـ وابن اذا  
 شهد أنه أى العقار بهذا المدعى يسألها القاضى عن سماع شهادته وعن معانيته لانها ما رعى سماعا اقراره انه بيده  
 وظنا ان ذلك يجوز لهما الشهادة انتهى يعنى فلا تقبل شهادتهـ مالا احتمال المذکور وأما الثانى فلما ذكره  
 في التنقيح في جواب السؤال الحادى عشر من الباب الثانى من الوقف حيث قال ان الشاهد اذا فسر للقاضى  
 أنه شاهد بمعينة اليد لا تقبل شـ هادته لان أنواع التصرفات كثيرة انتهى يعنى فيحتمل أنه في يده بطريق  
 انه وكيل عن غيره في بيعه أو حفظه ونحوهما من وجوه التصرفات لانه ملكه فلا تقبل شهادته بذلك فعلم  
 من هـ اذا أنه لا بد ان يذكر الشاهد في شهادته معانيته التصرف وان المدعى به ملك للمدعى في جميع افراد  
 الدعوى بالملك كما لا يخفى وبشروط في التزكية شروط ثمانية فلا يجوز التزكية الا ان تعرفه أنت قبل ذلك  
 أو وصف لك أو عرفت ان القاضى زكاه أو زكى عنه **قول** وقال محمد **قول** وكـ من رجل أقبل شهادته ولا أنـ بل  
 تعدله يعنى ان الشهادة مبنية على الظواهر ولا كذلك التعديل **قول** الاول **قول** ان تكون الشهادة عند قاض  
 عدل عالم **قول** الثانى **قول** ان تعرفه وتختبره بشركة أو معاملة أو سفر **قول** الثالث **قول** ان تعرف انه ملازم للجماعة أى  
 اصلا تها **قول** الرابع **قول** ان يكون معروفا بصحة المعاملة في الدينار والدرهم **قول** الخامس **قول** ان يكون مؤدبا للامانة  
**قول** السادس **قول** ان يكون صدوق اللسان **قول** السابع **قول** اجتناب الكثرة **قول** الثامن **قول** ان تعلم منه اجتناب  
 الاصرار على الصغائر وكل ما يخل بالمرؤية وأما في نفس المزكى فان كان مزكى العلانية فيشترط فيه ما يشترط  
 في الشاهد من الاسلام والعـ دد والبلوغ والعدالة والحريـ والعقل والبصر سوى لفظ الشهادة بالاجماع لان  
 معنى الشهادة فيها اظهر فانها تختص بمجلس القضاء وأما مزكى السر فلا يشترط فيه سوى الاسلام والعدالة  
 فقط لو المشهود عليه مسلما وان كان محدودا في قذف تاب منه تقبل تزكيته وكذا العبد أو الاعـ وأحد  
 الزوجين لا يخرجون تزكية الوالد لولده وبالعكس وكذا يجوز تزكية الرسول والمترجم وأجاز في المحيط  
 تزكية الصبي المراهق والاثنان أحـ وطى فيها وفي غيرهما من المتعوق لان خبره مؤدب مقبول في الامور الدينية

مطلب في تعريف  
المروءة

مطلب لا تقبل  
الشهادة حتى يشهد  
بالمعانة وبالملك معا  
عندنا في كل موضع

مطلب يشترط في  
التزكية ثمانية شروط

مطلب في تزكية السر

الآثرى ان رايته في الاخبار مقبولة فكذا هنا كما هو ظاهر كلام الزبلي وهذا عندهما وعند محمد بشرط  
 في التزكية ما يشترط في الشهادة وتزكية العلانية من العدد وصف الذكورة حتى يشترط في تزكية شهود  
 الزنا أربعة كور وفي غيره من الحدود والقصاص رجلا لان اجماعا كما في الزبلي والعيني وان قال في البحر  
 ولم أر الآن حكم تزكية الشاهد ببقية الحدود مع غيره بما ذكرناه في آخر كلامه وفي غيره مما من الحقوق  
 رجلا أو رجل وامرأتان ومحل الاختلاف في هذين علمائنا الثلاثة اذا لم يرض الخصم بتزكية واحد فان  
 رضى بتزكية واحد فزكى حاز اجماعا كما في البحر عن اللؤلؤجية وفيما لا يطالع عليه الرجال من العورات امرأة  
 واحدة ورتب محمد التزكية على مراتب الشهادة لانها في معنى الشهادة لان ولاية القضاء تنبت على ظهور  
 العدالة وهو بالتزكية وبه كالت الثلاثة الاروايه عن أحمد وقالوا يشترط الذكورة وعدد الشهادة في تزكية  
 شهود الحد بالاجماع يعني مطلقا كل حد على ما يشترط فيه مما تقدم ذكره ويشترط أن يقدم القاضي تزكية  
 السر على العلانية وعلم بما ذكرناه أنه لا يتعين أن يكون المزكى سرا هو الذي يزكى في العلانية بل يجوز أن  
 يزكيه غيره الآن الاولى أن يكون المزكى في السر هو المزكى في العلانية كما صرح به في الدرر وغيرها وعليه  
 عمل القضاة الآن مراعاة لقول صاحبين المفتي به وان كان قد صدر أمر بالحد يدوي نائب السلطان بالاكتماء  
 بظاهر العدالة كما هو مذهب الامام الاعظم اذ لا ضرر في الزيادة على ذلك لانه لم يأمر بتركها في أمره المذكور  
 ولكن لا بد حينئذ من وجود جميع شروط الشهادة المتقدمة في الشاهد ان كان هو المزكى في العلانية أيضا  
 وهذا تحقيق المقام والسلام الختام ولولا تعارض الجرح والتعديل بان جرحه واحد وعدله واحد فعندهما الجرح  
 أولى لان مذهبهم ما ان الجرح والتعديل يثبت بقول واحد كما لو كان في كل جانب اثنان وعند محمد تتوقف  
 الشهادة حتى يجرحه واحد ويعدله واحد فيثبت الجرح أو التعديل فان جرحه واحد وعدله اثنان فالتعديل أولى  
 بالاجماع وان جرحه اثنان وعدله عشرة فالجرح أولى فلو قال المديعي بالجرح أنا أحجى بقوم صالحين  
 يعدلونهم قال في العيون قبل ذلك وفي النوادر انه لا يقبل وهو اختيار طهري الدين وعلى قول من يقول اذا جاء  
 بقوم ثقة يعدلونهم فالقاضي يسأل الجارحين فلعلهم جرحوا عما لا يكون جرحا عند القاضي فلا يلتفت إلى جرحهم  
 وهذا اللطف الاقوي وبه جزم في الخاتمة وكذا لو عدل المزكى الشهود من المرافعة وقال للقاضي  
 سل عنهم فلانا وفلاننا وهمي قوما يصلحون ولو عدل شاهد في قضية وقضى به ثم شهد في أخرى ان بعدت المدة  
 أعيد التعديل بان مضى على القضية الاولى ستة أشهر كما في المجلة والافلا وهو قول الامام الثاني ثم قال بان مضى  
 سنة ومحمد لم يقدره بل على ما يقع في القلوب الوثوق به وعليه الفتوى كما في البرازية وما في المجلة من انه يعاد ان  
 بعدت المدة بان مضى عليه ستة أشهر والافلا صدر به الامر السلطاني كما في مادة ألف وسبع مائة وثلاثة وعشرين  
 منها وفي الظهير به القاضي اذا عرف أحدهما بالعدالة فسأل منه عن صاحبه فعده قال نصير لا يقبل  
 ولا بن سلة قولان وعن أبي بكر البخاري في ثلاثة شهود والقاضي يعرف اثنين منهم بالعدالة ولا يعرف الثالث  
 فان القاضي يقبل تعديلهما والتزكية هي أن يقول المزكى لا أعلم منه الا خيرا وعن أبي يوسف انه لو قال  
 لا بأس به فقد عدله وعن ابن سلة أن يقول هذا عندي عدل مرضي جائر الشهادة ولا يكتفي بقوله هو عدل لان  
 المحدود في قذف بعد أن تاب عدل وغير جائر الشهادة (وفي الظهيرية) وللمزكى ثلاث مراتب أعلاها جائز  
 الشهادة أو عدل الثانية ثقة وهو من لا تقبل شهادته لالفسقة لكن لغفلة أو نحوها وبعض القضاة يقيمون كل  
 ثقتين مقام عدل واحد الثالثة مستور وهو الفاسق وفي عرف مشايخنا من لا يعرف حاله وتماه في البحر  
 قلت ولا يوجد في زماننا هذا غير الفاسق وعلى الله سبحانه وتعالى اصلاح الاحوال ولا حول ولا قوة الا  
 بالله المهيمن المتعال اليه مرجعنا ومردنا وعليه اعتمادنا في سائر الاحوال اللهم قوم من سماء الشريعة وارفع  
 عداها وثبت قوائمها يا محسب السماء أن تقع على الارض اللهم آمين وفي البرازية من ردت شهادته في  
 حادثة له ثم زالت العلة فشهد لم تقبل الا في أربعة العصبى والعبد والكافر على المسلم والاعمى اذا شهدوا  
 فردت فزال لما منع فشهدوا تقبل وقد جمعها العلامة المقدسي في قوله  
 ان زالت العلة في شهادته ردت فلا تقبل في الاعادة

مطلب فيما اذا تعارض  
 الجرح مع التعديل

مطلب فيما اذا عدل  
 في قضية عند القاضي  
 المترافع لديه ثم شهد  
 عنده في قضية أخرى ان  
 بعدت المدة بأن مضى  
 عليها ستة أشهر أعيد  
 التعديل والافلا

مطلب في التزكية  
 ثلاث مراتب

مطلب فيما ردت  
 شهادته لعله فده ثم  
 زالت لا يقبل الا في  
 أربعة

مطلب في الفرق بين  
الشبهة والتهمة

قوله وذلك هو راجع  
لقوله لشبهة اه منه  
مطلب في التنبيه  
التاسع الجرح المجرد  
يقبل اذا تضمن ضررا  
عاما

قوله الى ان تظهر منه  
التوبة أي أماراتها  
اذ لا وقوف اناء على  
حقيقتها اه منه

مطلب في التنبيه  
العاشر اذا طعن الدعي  
عليه في الشاهد بانه  
كان قد ادعى المشهود  
به لنفسه واراد أن  
يخلفه لا محاب الى ذلك  
ولو برهن يقبل منه

مطلب في التنبيه  
الحادي عشر اذا طعن  
المدعي عليه بانه دفع  
من ماله للشاهد مالا  
لثلاثين شهرا بالباطل  
وطالب رده اليه بعد أن  
شهد عليه وبرهن على  
ذلك يقبل

مطلب في التنبيه  
الثاني عشر الطعن  
برق الشاهد لا يتوقف  
على دعوى سيد العبد  
فيصح من المدعي عليه

مطلب في تعريف  
الشهادة لغة واصطلاحا

مطلب بشرط في اداء  
جميع أنواع الشهادات  
أحد وعشرون شرطا

الحكم بلفظ الشهادة إلا أن قوله في مجلس الحكم ليس من تمام الحد وانما هو من شروط الشهادة وشرط الشيء خارج عن ذاته كما هو معروف \* ويشترط في اداء جميع أنواع الشهادات أحد وعشرون شرطا أن يكون الشاهد بالغ حرا بصيرا ناطقا مدالا لكن هي شرط وجوب للقبول على القاضي لا شرط جوازه \* وأن لا يكون محدودا في قذف \* وأن لا يجبر الشاهد الى نفسه مغنما ولا يدفع عنها مغرم فلا تقبل شهادة الفرع لأصله وعكسه واحد الزوجين للآخر \* وأن لا يكون خصما فلا تقبل شهادة الوصي لليتيم والوكيل لموكله وأن يكون عالما بالمشهود به في وقت الاداء للشهادة ذكره ولا يجوز اعتماده على خطه خلافا لما فانه ما يقولان اذا لم يكن للشاهد شبهة في الخط يشهدون كان في يد الخصم وعليه الفتوى اختيار وأما ما يخص بهنهادون بعض فالاسلام ان كان المشهود عليه مسلما \* والذكورة في الشهادة في الحد والقصاص \* وتقدم الدعوى فيما كان من حقوق العباد \* وموافقتها للدعوى ولو في المعنى ويكتفى بظهور قصد المدعى من كلامه فلا يشترط لصحتها استعمال الفاظ معينة كما في مادة (٤٩) من اللائحة وأما في كلام الشاهدين فلا بد من الموافقة لفظا ومعنى ولو بالمرادف كما لو شهد أحد الشاهدين بالهبة والآخر بالعطية كما في كتب المذهب فان خالفتم تقبل الا اذا وفق المدعى عند امكانه وقيام الرأفة في الشهادة على شرب الخمر ولم يكن سكران لانه لم يمسافة \* والاصالة في الشهادة في الحدود والقصاص \* وتعذر حضور الاصل في الشهادة على الشهادة كذا في البحر راكبه ذكر أولان شرائط الشهادة نوعان ماهو شرط تحمله او ماهو شرط ادائه فالاول ثلاثة العقل الكامل والبصر ومعاينة المشهود به الا فيما يثبت بالتسامع فلا يصح تحملها من مجنون وصبي لا يعقل وأعمى ولا يشترط التحمل البلوغ والحريية والاسلام والعدالة حتى لو كان وقت التحمل صبياعاقلا أو عبدا أو كافرا أو فاسقا ثم بلغ الصبي وعق العقيد وأسلم الكافر وتاب الفاسق فشهدوا عند القاضي تقبل \* (فان قلت) \* ينافية قول الخانية ضي - احتمل لا قبل شهادته ما لم أسأل عنه - ولا أن يأتي بعد البلوغ بقدر ما يقع في قلب أهل مسجده أو محلته أنه صالح أو غيره \* (قلت) \* هذا لاجل التزكية فقط لا لقبول شهادته كما مر في شروطها \* وأما ان قلنا انه لقبول شهادته فبرد علينا الكافر العدل اذا أسلم فان شهادته مقبولة ولم يقيده واقبول شهادته بما ذكر في الصبي اذا بلغ وان قلنا يفرق بينهما أعني النصراني اذا أسلم وكان عدلا حيث تقبل شهادته وبين الصبي اذا بلغ حيث لا تقبل حتى يسأل عنه ويأتي بقدر ما يقع في قلب أهل مسجده أو محلته أنه صالح أو غيره كما فرق في الظهيرية وأقره عليه في البحر بان النصراني كان له شهادة قبل اسلامه بخلاف الصبي ينافية ما مر قريبا من التسوية بينهما في قبول شهادتهما وما صرح حوايه من ان الاصل في باب الشهادة العدالة لان الفرق المذكور يفي - بان الاصل فيها عدم العدالة فليتنامل ذلك فان ما ذكرناه هو التوفيق بين كلامهم \* ويشترط أيضا أن يكون بمعاينة المشهود به بنفسه لا بغيره حتى اذا قرئ عليه صلح ولم يفهم مافيه - لا يجوز زله أن يشهد بمافيه وكذا اذا سمع صوت المرأة ولم ير شخصها فشهداثنان عندها فلا تله لا يحل له أن يشهد عليها وان رأى شخصها وأقرت عنده فشهداثنان انها فلا تله حل له أن يشهد عليها كما في البحر عن الخانية والمحقق وفي البرازية ولو شهدا ان فلانا ترك هذه الدار - ميراثا ولم يدركا الميت فشهادتهما باطلة لانهما شهدا بمالك لم يعاينا سببه والثاني أربعة أنواع ما يرجع الى الشاهد وما يرجع الى الشهادة وما يرجع الى مكانها وما يرجع الى المشهود به وذكر ان ما يرجع الى الشاهد السبعة عشر العامة والخاصة وما يرجع الى الشهادة ثلاثة لفظ الشهادة والعهد في الشهادة بما يطالع عليه الرجال واتفاق الشاهدين وما يرجع الى مكانها واحد وهو مجلس القضاء وما يرجع الى المشهود به علم من السبعة الخاصة \* ثم قال فالخامس ان شرائطها احدى وعشرون فشرائط التحمل ثلاثة وشرائط الاداء سبعة عشر منها عشرة شرائط عامة ومنها سبعة شرائط خاصة وشرائط نفس الشهادة ثلاثة (١) وشرائط مكانها واحد اه - ومقتضاها ان شرائط الاداء نوعان لأربعة كما ذكر أولا والصواب أن يقول انها أربعة وعشرون ثلاثة منها شرائط التحمل واحد وعشرون شرائط الاداء منها سبعة عشر شرائط الشاهد وهي عشرة عامة وسبعة خاصة ومنها ثلاثة شرائط لنفس الشهادة ومنها واحد بشرط مكانها أفاده في تسكيلة رد المحتار على الدر المختار مع بعض اصلاح وتوضيح وعلم انه يشترط في الشهادة لفظ أشهد وهذا بخلاف التزكية فلا يشترط فيها ذلك

(١) قوله وشرائط  
مكانها واحد وهو من  
شروط الاداء كما في البحر  
والاولى ان يقول بشرط  
مكانها واحد ولعله انما  
جمعه مع أنه واحد وهو  
مجلس القضاء  
للازدواج أي التناسب  
بقوله فشرائط التحمل  
ثلاثة وشرائط الاداء  
سبعة عشر الخ اه منه



مطلقا سواء كان في تركيبة اسرا أو العلانية وبشروط في الشهادة ان تكون موافقة للدعوى في المعنى فقط ولا يشترط موافقتها في اللفظ كما دة في ما (٤٣) من لائحة المحاكم الشرعية الجديدة المتوجهة بالامر الخديوي العالي وبشروط ذلك في كلام الشاهدين كما تقدم وتكفي اشارة الشاهد عند الشهادة الى كل من المشهود له والمشهود عليه والمشهود به اذا كانوا حاضرين ولا يلزم ذكر اسم أبي المشهود له والمشهود عليه ولا حدها الا في الشهادة المتعلقة بالموكل أو الغائب أو الميت فيه. لزوم الشاهد ذكر أبيهما وجدتهما ولو كان كل منهما مشهورا ومعرّوفا في ذكر الشاهد اسمه وشهرته لان المقصد الاصل في تعريفه بوجهه عن غيره كما في مادة ألف وستمائة وتسعين من المحلة ثم لا بد ايضا من ذكر الجدة في أصحاب المحلة ودون كذا في تعريف المتخاصمين لا بد من ذكره على ما عليه الفتوى كما في غمرة (٢٢٩) من محاضر الفتاوى الهندية ثم اعلم ايضا ان الدعوى لغة قول بقصد به الانسان ايجاب حق على غيره بلا قيد لحال منازعة ولا مسالمة وشرعا ان يطلب أحد حقه من آخر بالقول أو الفعل بالكاتب بشرط لفظ الدعوى أو نحوه كقوله اطلب أخذه لدى القاضي في مجلس الحكم ويقال للطالب مدع وللمطلوب منه مدعى عليه والمدعى بصيغة اسم المفعول هو الشيء الذي ادعاه المدعى بصيغة اسم الفاعل ويقال له ايضا مدعى به وفيه والمدعى شرعا من اذا ترك دعواه ترك فلا يجبر عليه الا ان حق الطلب له فقط ولا سبيل لأحد عليه والمدعى عليه بخلافه وهو من اذا ترك لا يتركه القاضي بل يجبره على الخصومة مع المدعى والعبرة اذا تعددت القضايا في بلدة وكان كل واحد منهم مختصا بجهة بخصوصها كما في قاضي المدير وقاضي المركز المقيم بالبلدة المقيم بها قاضي المديرية في سماع الدعوى والحكم فيها لقاضي محل توطن المدعى عليه وان كان له وطنان فالتخير للمدعى فله ان يطلبه عند أيهما شاء رما هو الاسهل له في اقامة دعواه وما اذا تعدد المدعى عليهم واختلفت محلات توطنهم الشرعية المدونة بالمسافر من كتب الفقه وكان الحكم على أحد مدعى حكم على الباقيين كاحد الورثة فيكون الخيار في اقامة دعواه أمام محكمة توطن أحد مدعى كما في مادة (٢١) من اللائحة المذكورة ولا يمكن من محاكم يات أو المحافظات عملا بمادة (٢٢) منها وأما محاكم المراكز فمنوعون من سماع ذلك عملا بمادة (٢٣) منها الا اذا كان الارث المدعى به لم يتجاوز مبلغ خمس وعشرين جنيه مصرية فانه يجوز له ان يدعى لارث المذكور كما في آخر المادة المذكورة وهذا اذا لم يحصل فيها نزاع فان حصل فهو من خصائص المركز لو كان في صفة الارث ومحكمة المديرية لو في المبلغ الموروث كما في تعليماتها وبشروط ان يكون المدعى عليه عاقلين بالغين حريين فالمدعى للمجنون والصبي الغير مميز والعبد وليه أو وصيه أو مولاه وان المدعى عليه معسر لوما وان يكون الخصم حاضرا أو وكي له لدى القاضي وقت الدعوى والشهادة منصوص في مواد (٦٩) و (٧١) و (٧٢) من اللائحة المشار ذكرها الا في دعوى طلاق الزوجة انت الشهادة مقبولة فيه فلا يشترط حضور الزوجة لاثبات طلاقها على زوجها الحاضر في القاضي أو وكي له ان أعلن الزوج بطلاقها على حسب المنصوص في المواد المذكورة وبشروط ان المدعى به معلوما بالاشارة اليه ان كان عينا حاضرا في المجلس ولا يشترط بيان سبب الملك لو كان قيميا ابل يصح فيه دعوى الملك المطلق كقوله ادعى ان هذا المال مالي وان هذا الرجل واضع الآن يده عليه بعير حق وأطلب أخذه منه والحكم عليه بدفعه لي وبشروط حضور المنقول امكانه بلا مصرف أصلا ولا بان لم يمكن احضاره الأعبثونة ومصرف وان قل فلا يشترط احضاره في مجلس الحكم ويكفي ان يعرفه المدعى بذكر قيمته كما في مادة (١٦٠٢٠) و (١٦٢١) من المحلة المتوجهة بالامر الشريف السلطاني وقال في آخر المادة الثانية ولكن لا يلزم بيان قيمته في دعوى للنصب والرهن مثلا لو قال غصب فلان هذا خاتمي الزمرذ تصح دعواه وان لم يبين قيمته أو قال لا أعرف قيمته اه يعني قال ذلك للقاضي عند سؤاله عن ذلك ويسمع دعواه بذلك لان الانسان قد لا يعرف قيمة ماله فلو كاف ببيانه لحصل له بذلك الضرر وقد رفع بالنص بوقلت وكذا في دعوى الوصية بان ادعى حقا من وصية أو اقرارا فانه ما يصح بان المجعول وكذا في دعوى الابراء بالمجعول بخلاف (وفي الاشياء) ولا يخلف على مجهول الا في مسائل الاولى اذا اتهم القاضي

مطلب في تعريف  
الدعوى لغة وشرعا

مطلب فيما اذا تعددت  
القضايا في بلدة وفيما  
اذا تعدد المدعى عليهم

مطلب في دعوى  
المنقول  
مطلب لا يشترط بيان  
القيمة في دعوى  
النصب والرهن  
مطلب في المسائل التي  
يخلف فيها القاضي  
الخصم مع ان المدعى به  
مجهول



وصى اليقيم \* الثانية اذا اتهم متولى الوقف فانه يحلفه ما نظر للوقف واليقيم \* الثالثة اذا ادعى المدعى خيانة مطلقة \* الرابعة الرهن المجهول \* الخامسة دعوى الغصب \* السادسة دعوى السرقة اه والقول للمرتن في بيان أى ثوب كان وكذا فى الغصب وما بعده \* وفائدة صحة الدعوى فيها مع هذه الجهالة الفاحشة قبول البينة فى حق حبس القاضى للمدعى عليه الى ان يحضر المدعى به لاجل ان يعيد قيام البينة على عينه ويشار اليه فى الدعوى والمقصومة ان كان مثليا فلو تعنت على القاضى وقال له لا احضره ولا أئبته ونحو ذلك سواء كان مثليا أو قيميا حبسه مدة بقدر ما يقع فى قلبه - انه لو بقي عنده ولم يهلك لا ظهره واحضره اليه فى هذه المدة وبعد مضيا يقضى عليه بقمته - ان كان قيميا وبمثله ان كان مثليا \* وهذا اذا لم يرض المالك بان يقضى له بالقيمة بل اراد اخذ عين ملكه وكان مثليا لانه قد تعذر اعتبار المثل صورة ومعنى وهو الكامل \* وأما ان رضى بها فانه يقضى له بها لانها مثله معنى ولا يتلون القاضى بحسبه وقيل فى المسئلة روايتان وقيل بحسبه هو الأفضل وعدمه جائز لا واجب \* ثم انضاء بالقيمة لا يمكن الا بعد اتفاقهما عليها أو اقام المغمصوب منه البينة عليها أو نكل عن اليمين بعد عرضها عليه لاجل ان يعلم القاضى بماذا يقضى اذ هو شرط صحة قضائه والا فالقول للغاصب باليمين عليها وانما صحت هذه الدعوى والشهادة مع هذه الجهالة للضرورة لا امتناع الغاصب عادة من احضار المغمصوب وحسين الغصب انما يأتى من الشهود معاينة فعل الغصب دون العلم باوصاف المغمصوب فسقط اعتبار علمهم بها لا من المذ كور كما فى الشرع لئلا يسهل عن النهاية وسيأتى زيادة تحقيق لهذا \* والخاص به انه فى دعوى الرهن والغصب لا يشترط بيان الجنس والقيمة ويكون القول فى القيمة للغاصب والمرتن مع اليمين اذا اختلفا فيها ولا يئبته لما اذا كان لهما بينة فالبينة بينة المالك لانها مثبتة للزيادة دون الغاصب لان بينة تنفى الزيادة والبينة على النفي لا تقبل عندنا وكذا يكون القول للموصى والمقر والمبرئ فى دعوى الوصية والاقرار ودعوى البراءة فى المجهول بخلاف فالمستثنى خمسة \* ويشترط ان كان المدعى به ديناً لصحة الدعوى بيان جنسه ونوعه وصفته ومقداره وسببه أى من أى جهة فبين انه ثمن مبيع أو أجرة دار أو نحوها ويجب على القاضى ان يسأله عن ذلك أيضا أى من أى جهة كان ديناً كما فى مادة (١٦٢٧) من المحلة وبيان الجنس فى النقدين كذهب أو فضة والنوع كضرب مصر والصفة كخالصة أو مغشوشة أو وسط أو جيدة أو راثجة وفى الحبوب الجنس كبر أو شعير والنوع كسقى السماء أو النيل أو البحيرى أو الصعيدى والصفة كحبة بيضاء أو حمراء جيدة أو رديئة أو وسط والقدر كالف وحاصل المنصوص عليه به ان المنقول اذا كان متعذرا احضار فبان يكون مالاً كالحقيقة أو حكمياً بان يكون غائباً ولا يمكن وصول القاضى أو أمينه اليه ليشار اليه بحضرة بسبب من الاسباب فيكتفى ذكر قيمته وقت الدعوى (١) ويكون كدعوى الدين فى الحقيقة وان لم يكن بهذه الصفة بان كان موجوداً أو باقياً الا انه يتعسر احضاره فقط بلامصرف مع امكانه كالرأوسيرة الطعام وقطيع الغنم فلا يكف احضاره أيضا ولا يكتفى بذكر قيمته بل يتوجه القاضى أو أمينه اليه ايشار له بحضرة \* وأما اذا أمكن احضاره بلامصرف أصلاً فيجب على المدعى عليه احضاره ويجبره القاضى على ذلك ان امتنع ليشار اليه فى الدعوى والشهادة بان يقول فى الدعوى هذا ثوبى مثلاً وفى الشهادة أشهد أن هذا الثوب لهذا المدعى \* ويشترط فى دعوى المنقول أيضا ان يذكر المدعى فى دعواه انه فى يد المدعى عليه بغير حق لاحتمال ان يكون مرهوناً فى يده أو نحو ذلك كما هو مستطور فى كتب المذهب ولكن قد علمت مما مر عن المحلة ان المنقول متى احتاج الى مؤونة ولا يمكن احضاره الا بها يكتفى لصحة الدعوى فيه التعريف بذكر القيمة فتبصر ولا تغفل \* وأما فى الدابة فيحضر القاضى ان شاء خرج اليها وان شاء بعث اليها من يسمع الدعوى والشهادة بحضرتها كما فى البحر عن جامع الفصولين \* وأما اذا ادعى باعيان مختلفة الجنس والنوع والصفة وذكر قيمة الكل جـ له واحدة يكتفى على الصحيح كما فى التنبير وشرحه للعلاى ولا يشترط التفصيل كما فى الهندية وكما فى مادة (١٦٢٢) من المحلة وهذا يجب جـ له على ما لو كانت الاعيان مختلفة الجنس والنوع والصفة قيمة وهالكة أو مسـ تهلكة ويكون بناء على قولهما الذى ذكر تجميعه فى شرح الدر بقوله على الصحيح وأما على قول الامام الأعظم فلا بد من ذكر التوصيف فى الدعوى والشهادة ولو لم يذكر

مطلب لا يمكن ان يقضى  
للمدعى بالقيمة الا بعد أن  
يتفق عليها مع المدعى  
عليه

مطلب فى الدعوى  
بالدين وكل مثلى  
لا تصح الا اذا بين  
المدعى شروطاً خمسة

(١) قوله وبكون  
كدعوى الدين  
وهذا على قولهما  
اذ لم يدعى بعين حقه  
كما يأتى قريباً انتهى منه

مطلب فيما لو ادعى  
بأعيان مختلفة الجنس  
الخ

١ (قوله) ولا يحتاج لذكر قيمتها الخ ٢٢ هو عطف على قوله فلا يشترط في الدعوى بها ٢٣ (قوله) من الأعيان المضمونة المستهلكة أو

المالكة وذلك بان دفعها  
مشتريها للبائع وهلك  
المبيع المثل في يد بائه  
قبل قبض المشتري له  
فانه يملك على ملك  
بائه ويرجع المشتري  
على البائع بها فطالبه  
بقيمته عندها وعند  
الامام بطالبه بهامع  
التوصيف كما يظهر من  
أصله وصاحبه الآتي  
قريبا وفي الهندية  
ودعوى الجسد حال  
انقطاعه لا تصح وان  
كان من نوات الأمثال  
لعدم وجوب رد مثله

مطلب بشرط بيان  
القيمة لأصالة الدعوى  
في السرقة كما هو ظاهر  
انتهى منه

لا انقطاعه فله أن  
يطالب به بقيمته يوم  
الخصومة كذا في الوجيز  
لذكر درى وفي دعوى  
الرهن وأشباهه ان  
كانت الدعوى بسبب  
البيع يحتاج الى  
احضاره للإشارة اليه  
وان كانت بسبب  
الاستهلاك أو بسبب  
القرض أو بسبب  
التمنية لا يحتاج الى  
الاحضار كذا في خزنة  
المفتين انتهى منه

٣ (قوله) وتخرج أي  
وتحمل الخ اه منه

٤ (قوله) فالقيمة انما  
أغنت عن الحضور  
أي حضورها الى

الأعيان المذكورة من ذوات القيم كما هو فرض الكلام لانه على قوله اذا علم انها منها فلا بد من التوصيف  
عنده فاذا لم يعلم انها منها يكون حكمها عنده كذلك بالطريق الأولى كما يأتي بيانه \* وأما لو كانت الأعيان  
القيمة حاضرة فلا يشترط في الدعوى بها بيان سبب الوجوب للملك الأعيان \* بخلاف ما لو كانت مثلية ولو  
كانت مالكة كما يأتي \* ولا بد ايضا من ذكر المطالبة بهازيادة على الشروط المذكورة بان يقول المدعي في  
دعواه وأطالبه بها أو ما يفيد كقوله للقاضي مره له عطيني حق ولا يحتاج لذكر قيمتها ولا لذكر التوصيف  
بالجنس والنوع والقدر والصفة بل ذكره وعدمه سواء لأن الإشارة إليها كافية اتفاقا لان الوصف في الغائب  
معتبر وفي الحاضر لغو لانه للتعريف والإشارة أبلغ فيه وهذا الجمل وان كان على خلاف المتبادر من كلام  
التنوير وشرحه الا ان ما قلناه هو المتعين بالنظر في كلام شارحه وانما احتجنا لبيان التوصيف على قول الامام  
اذ لم نعلم الأعيان المالكة أو المستهلكة بأنها قيمية أو مثلية لان الانسان قد يظن عينا من الأعيان انها من ذوات  
القيم وهي في الحقيقة من المثليات وذلك لان المراد بالأعيان ما يمكن نقله وتموله وتحتته قسمان \* الأول المنقول  
القيمي كالتياب والدواب وجميع عروض التجارة والمثلي الأصلي وهو الذي تغير بالصنعة كالذهب اذا صبغ  
آنية أو غيرها \* والثاني المثلي الذي لم يتغير بالصنعة والعددي المتقارب وكل ما يكال ويوزن والمراد هنا القسم  
الأول فنعين ان يحمل على ما قلناه قول التنوير وشرحه للعلائي من قوله ولهذا وادعي أعيانا مختلفة الجنس  
والنوع والصفة وذكر قيمة الكل جملة كفي ذلك الاجمال على الصحيح وتقبل بينته أو يحلف خصمه على الكل  
مرة وان لم يذكر قيمة كل عين على حدة لانه لما صح دعوى الغصب ببيان فلا ينصح اذا بين قيمة الكل بالاولى  
\* وقيل في دعوى السرقة يشترط ذكر القيمة ليعلم كونها ناصبا فأما في غيرها فلا يشترط \* عمادة وهذا كله  
في دعوى العين لا الدين فلو ادعى قيمة شيء مستهلك اشترط بيان جنسه ونوعه في الدعوى والشهادة به بالحرف  
فقوله فلو ادعى قيمة شيء مستهلك اشترط بيان جنسه الخ أراد بالشيء المستهلك المذكور أي شيء من الأعيان  
خصوصا القيم من الأعيان المضمونة المستهلكة أو المالكة وكذا الأعيان الامانات المستهلكة أو المالكة  
بعد طلب مال كمالها من هي تحت يده ومنعه عنها بعد القضاء له بها فانه يكون ضامنا بذلك \* والا فلا ضمان عليه  
كما لو هلك كتابا فقه سماعة فيكون مبنيا على قول الامام الأعظم ان عنده لا بد من التوصيف في جميع صور  
استهلاك الأعيان مطلقا قيمية أولا \* ولا بد من ذكر سبب الوجوب في المثلية منها وفيما لم يعلم كونه مثليا  
أو قيما كما دل عليه ما يأتي عن البرازية والانقروبة ولفظ الانقروبة ولو كان العين هالكة وهذا في الحقيقة  
دعوى الدين الى آخر ما يأتي \* ومن المعلوم ان الدين من المثلي وان ذكر السبب لا بد منه فيه اتفاقا ان طالب  
المدعي بعين حقه وهو المثل حتى على قولهما بخلاف ما لو طالب بالقيمة فانه يكفي عندها وعنده فلا بد منه وسيأتي  
لهذا زيادة بيان فيكون قد أشار صاحب التنوير الى كل من قولهما الذي ذكره أولا وقول الامام الذي ذكر  
أخيرا وانما قدم قولهما على قوله لانه المصحح ٣ \* وتخرج جميع مسائل استهلاك الأعيان المذكورة في كتب  
المذهب على هذا مثلا اذا وجد فرع منها انه يكتفي بذكر القيمة في الأعيان المستهلكة أو المالكة بدون ذكر  
التوصيف فيحمل على قولهما وان ذكر انه لا بد من التوصيف مع ذكر القيمة فيحمل على قول الامام وان وجد  
فرع منها خال من ذكر لفظ الاكتفاء بذكر القيمة وذكر في جاسه انه لا بد من التوصيف فيحمل على قول الامام  
وقولهما أيضا ان علم أن المالك مثلي وطالب به من حقه لا بقيمته ولا بد من ذكر سبب الوجوب اتفاقا \* اما ان علم  
انه قيم فيكتفي بذكر القيمة عندها وعنده لا بد من التوصيف معها لان حق المالك قائم في المالك ولا ينتقل  
الى القيمة الا بقبضها أو بحكم القاضي بها الى المدعي وأما على قولهما لحق المالك بقطع بنفسه الهلاك وان لم يعلم  
الشيء منها بعينه فلا بد من التوصيف على قول الامام وعلى قولهما فيكتفي بذكر القيمة كما ستعرفه وهذا هو  
الجواب عما أورده العلامة تان السيد الطحطاوي وابن عابد بن في حواشي الدرر \* ولفظ ما كتبه الأول قوله اشترط  
بيان جنسه ونوعه فيه انه عند دعواه العين لا يكفي ادعاء عين مجهولة بل لا بد من بيان جنسها ونوعها ثم يذكر  
القيمة فالقيمة انما أغنت عن الحضور فحينئذ لا بد من ذكر الجنس والنوع في كل واحد اقلوا في التعليل لذكر  
القيمة لان الأعيان تتفاوت والشرط ان يكون في معلوم وقد تذرر شاهدته لانها تخاف عنه وفي الذخيرة ان

كان العين غائباً وادعى أنه في يد المدعي عليه فأنكر أن بين قيمته وصفته سمع دعواه وتقبل بينته اه \* ولفظ ما كتبه الثاني قوله اشترط بيان جنسه أقول ولي شبهة في هذا المثل وهي أنه لو ادعى أعياناً مختلفة فقد تقدم أنه يكتفي بذكر القيمة لكل جملة \* وذكر في جامع الفصولين أنه لو ادعى أن الأعيان قائمة بيد المدعي عليه يؤمر بإحضارها فتقبل البينة بحضرتها ولو قال إنها هالكة وبين قيمة الكل جملة تسمع دعواه فظهر أن ما قدمه المصنف يعني صاحب التنوير في دعوى الأعيان إنما هو إذا كانت هالكة والالم يحتاج إلى ذكر القيمة لأنه ما مورباً حضارها وقد صرح ابن الكمال بأن العين إذا تمذرا حضارها بهلاك ونحوه فذكر القيمة مغن عن التوصيف بالجنس والنوع ونحوهما وهو الموافق لما ذكره المصنف في الأعيان من الاكتفاء بذكر القيمة فقوله هنا اشترط بيان جنسه ونوعه مشكل وان قلنا أنه لا بد من ذكر القيمة مع بيان التوصيف لم يظهر فرق بين دعوى القيمة ودعوى نفس العين الهالكة فاعني قوله هنا تبعاً للبحر وهذا كله في دعوى العين لا الدين اه \* بقليل زيادة وقد أقرهما على ما كتبه العلامة علاء الدين في تكملة رد المحتار (وإنا أقول) يجب عما أورده العلامة الطحطاوي بأن المراد بقول التنوير ادعى قيمة شيء مستهلك اشترط بيان جنسه ونوعه ان هـ \* هذا بناء على قول الإمام الأعظم من أنه لا بد من التوصيف عنده مطلقاً كما قدمنا وما يكون قد أشار صاحب التنوير إلى قولهما أولاً إلى قوله أخيراً وبأن ما قالوه من أن ذكر القيمة إنما أغنى عن حضور العين فقط ولا بد من التوصيف معه فهو مبني على قول الإمام \* وأما على قولهما فذكرهما من عن الحضور والتوصيف معا وعليه يحمل عبارة ابن الكمال المارة \* وعبارة الذخيرة التي استشهد بها تحمل على قوله وما نقله عنهم في التعليل لذكر القيمة بقولهم لان الأعيان تتفاوت يحمل على أنه إنما ذكره في خصوص الأعيان المختلفة الهالكة التي لم تعلم حقيقة ما هي مثلية أو قيمة وهذه لا بد فيها من التوصيف وسبب الوجوب على قوله فقط لان الأعيان منها ما هو مثلي ومنها ما هو قيمي ولا يعلم القاضي بماذا يقضي إلا ببيان الجنس والنوع \* اذ شرط صحة القضاء أن يعلم القاضي بالذي يقضي به فلما احتمل أن تكون العين قيمة واحتمل كونها مثلية فلا تصح الدعوى إلا ببيان لقيمة والجنس والنوع وباقي الشروط الخمسة عنده وكذلك إذا كان الهالك قيمياً عنده خلافاً لهما إلا أنه لا يحتاج إلى ذكر السبب فيه وقوله ما هو الذي ذكر تصحيحه العلاني كما تقدم ويعلم مما يأتي نقله عن كتب الفتاوى والجواب \* عما استشكله المحقق ابن عابد بن بان يقال له لا إشكال في كلام التنوير أصلاً فان غاية ما في كلامه أنه ذكر أولاً قولهما بالاكْتفاء بذكر القيمة فقط ولا يحتاج إلى التوصيف وقوله أخيراً أنه لا بد من ذكر التوصيف معها في الدعوى والشهادة بقيمة الأعيان الهالكة أو المستهلكة ولو زاد شارحه العلامة العلاني بعد قوله ادعى قيمة شيء مستهلك اشترط بيان جنسه ونوعه لفظي عند الإمام لعلم أن ما قدمه أولاً هو قولهما خاصة ولزوال الإشكال من أصله لأنه لا فرق عندنا بين الدعوى بنفس العين القيمة الهالكة أو بقيمتها كما علمته ويأتي \* ولعل هذه الزيادة سقطت من قلم الناصح الثاني وأشار العلامة العلاني إلى هذا الخلاف بقوله وهذا كله في دعوى العين لا الدين ومعناه أن هذا الخلاف بين الإمام الأعظم وصاحبه ثابت كله أي جميعه في دعوى العين لا الدين يعني من أنه يكتفي بذكر قيمة الأعيان القيمة الهالكة أو المستهلكة في الدعوى والشهادة ولا يحتاج إلى ذكر التوصيف عندهما وعنده لا بد من التوصيف مع ذكر القيمة لأنها إنما أغنت عن حضور العين فقط في جميع مسائل الهلاك والاستهلاك في الأعيان مطلقاً قيمة كانت أو مثلية كما علمته من التفصيل وإنما جره باعتبار كثرة مسائله من الهلاك والاستهلاك للأعيان فقط لان الخلاف الثابت بين الإمام وصاحبه إنما هو في ثلاث صور فقط \* وهي ما إذا كانت جميع الأعيان الهالكة قيمة \* أو البعض منها قيمياً والبعض مثلياً \* أولاً يعلم حقيقة ما هي قيمة أو مثلية فيكتفي بذكر القيمة عندهما في الصورة الأولى والقسم الأول من الصورة الثانية وفي الصورة الثالثة وعنده لا بد من التوصيف \* وأما فيما عداه فانه كان كل ما مثلية وفي القسم الثاني من الصورة الثانية وفي مسألة الدين المذكورة في التنوير فلا بد من التوصيف وذكر سبب الوجوب اتفاقاً ان طالب المدعي بعينه حقه وان طالب بقيمته فلا حاجة إلى التوصيف ولا إلى ذكر سبب الوجوب عندهما ولا فرق في القيمي الهالك بين دعوى القيمة ودعوى نفس العين

مطلب في الجواب عما  
قاله العلامة ان السيد  
أحمد الطحطاوي  
وابن عابد بن في حواشي  
الرد المحتار



الهالكه أو المستهلكه اذا ذكر قيمتها في دعواه وكانت من القيميات في أنه لا بد من التوصيف معها عند  
 وعند الحاجة اليه وأما إذا لم يذكرها المدعي في الدعوى فلا تصح ولا بد لصحتها من ذكر القيمة والتوصيف  
 على قوله وعلى قولهما يكفي ذكره للقيمة ولا حاجة لذكر التوصيف لأن أهل المذهب لم يفرقوا بينهما إلا في  
 الدعوى والشهادة في الأعيان القيمة الهالكه أو المستهلكة المنصوبة لأن الغصب لا يتأق في المثل على عند  
 الامام وما ألحق بهما من المسائل فقط للضرر وروية دون الأعيان القيمة الهالكه أو المستهلكة بدون الغصب كما  
 يأتي قريباً ويدل على عدم الفرق قول الهندي إذا ادعى على آخر ألف دينار بسبب الاستهلاك للأعيان لا بد  
 أن يبين قيمتها في موضع الاستهلاك وكذا لا بد أن يبين الأعيان فان منها ما يكون مثلياً ومنها ما يكون من ذوات  
 القيم ومثله ما يأتي عن الخانية والانقروية وقال في الهندي قبيل قوله الماروان كان المدعي به هالك لا تصح  
 الدعوى إلا ببيان جنسه وسنه وصفته وحليته وقيمه لأنه لا يصير معلوماً إلا بذكر هذه الأشياء وشرط الخصاف  
 بيان القيمة وبعض القضاة لا يشترطون بيان القيمة كذا في المحيط للسرخسي انتهى ومثل هذه العبارة  
 قول الفصولين ادعى أعياناً مختلفة الجنس والنوع والصفة وذكر قيمته قال كل جملة ولم يذكر قيمة كل عين  
 على حدة اختلف فيه المشايخ فقليل لا بد من بيان التفصيل وقيل يكفي بالأجمال وهو الصحيح اه وهذا كما  
 ترى ظاهر في عدم الفرق بين دعوى نفس العين أو الدعوى بقيمتها اتفاقاً بين الامام وصاحبه إذا كانت العين  
 الهالكه قيمة أو أماً الثاني وهو المثل الذي لم يتغير بالصفة والعدد المتقارب وكل ما يكال ويوزن فلا فرق  
 فيه أيضاً إذا هلك بين الدعوى على مستهلكه بنفس عينه أو بقيمته عند الامام في أنه لا بد من ذكر القيمة  
 والتوصيف وذكر السبب أيضاً زيادة على ذكر القيمة والتوصيف اللازمين عند الامام في الدعوى بالقيمي  
 الهالك وأما عند هالف فيه فرق بينهما فان طالبه بقيمة العين الهالكه فلا حاجة إلى التوصيف بذكر الجنس  
 وما بعده لأنه بعد هلاك العين تعذر اعتبار مثله بصورة ومعنى الذي هو الكامل لأنه قد انقطع حق المالك بنفس  
 الهلاك عندها وعنده باق لم ينقطع به فلا بد لانقطاعه عنده من قبض قيمته حقيقة أو حكماً بأن يقضى للمدعي  
 بها فيكتفي على قولهما بطالبته بالقيمة لأنها مثله معنى ولا حاجة إلى التوصيف ولأن ذكر السبب وأما ان طالبه  
 بنفس العين الهالكه فلا بد عند هالف من ذكر الجنس وما بعده كما قال الامام الأعظم لأنه يصير مطالباً للمدعي  
 عليه بمثله بصورة ومعنى كما ذكره في كتاب الغصب ويدل عليه تعليل الانقروية والبرازي الآتي وأما في  
 العين القيمة الهالكه التي لم يعلم حقيقة أمرها هل هي قيمة أو مثلية فلا يمكن المطالبة بنفس عينها لأن  
 الفرض أنها لم تعلم فهذه يكفي على قولهما بذكر قيمتها فقط ولا يحتاج إلى التوصيف فيها كما علم أنه إذا كان  
 لا حاجة اليه عند العلم بها ويكتفي بالإشارة لها عند عدمه يكفي ذكر قيمتها عوضاً عن حضورها وعن التوصيف  
 بناء على أصلها المارانه به لا كما قد انقطع حق المالك عندها فيطالب بقيمتها فقط وهو مبني على أن  
 الأصل الواجب على مذهبهما في المثل الهالك المثل وفي القيمي منه القيمة سواء كان مثله صورة ومعنى  
 كما في طلب القيمة في القيمي الهالك لأنها عينه بصورة ومعنى أو معنى فقط كما في طلب قيمة المثل الهالك فانه  
 يصح أن يطالب المدعي بها على قولهما ولا حاجة إلى التوصيف لأن القيمة مثله معنى لا صورة وإن كان هـذا  
 عندها إذا طالب بقيمة المثل الهالك وأما ان طالب بمثل عين المثل الهالك فلا بد من التوصيف مع  
 ذكر القيمة وذكر سبب الوجوب أيضاً كقول الامام في كل الهالك مثلياً أو قيمياً فانه لا بد في القيمي من  
 التوصيف مع ذكر القيمة ولا حاجة إلى ذكر سبب الوجوب وفي المثل لا بد من ذكره أيضاً وأما على قول  
 الامام فلا بد من التوصيف مع ذكر القيمة في القيمي الهالك فقط إذا علم أنه قيمي وأما إذا لم تعلم حقيقة هل هو  
 قيمي أو مثلي فلا بد من ذكر التوصيف بالجنس والنوع والقدر والصفة وسبب الوجوب احتياطاً لأنه  
 كما يحتمل أنه قيمي يحتمل أنه مثلي فلا بد من ذكر الشروط الخمسة المذكورة معها ليعلم القاضي بماذا يقضى  
 والا كان قضاؤه بقيمة عين مجهولة وهو لا يجوز عنده وعند هالف يجوز لأنه يعلم بذكر قيمته وهو كاف عندها بناء  
 على أصلها المتقدم والامام الأعظم بناء على أصله وهو ان الواجب الأصلي في المثل الهالك طلب عين حقه  
 وملكه وفي القيمي كذلك وذكر ترجحه العلائي في كتاب الغصب ولا ينقطع حقه عنه بمجرد الهلاك ولا بد في

ا قوله وأما الثاني يعني  
 من القسمين  
 الداخلين تحت  
 الأعيان وهو مقابل  
 لقوله المتقدم الأول  
 المنقول انتهى منه

انقطاعه عنده من قبضه حقيقة أو حكماً كما تقدم \* وأما طلب مثله على قوله في الهالك إذا كان مثلياً وقيمه منه في  
القيمي الهالك بشرطهما المتقدم انما هو مخلص فقط \* وعلى قولهما الأصل هو طلب مثله في المثلي الهالك وقيمه  
في القيمي الهالك بشرطه - ما المتقدم واما رد العين فهو مخلص فقط على عكس قوله وذهب الجمهور الى قولهما  
وعزاه القهستاني الى رهن الهداية والكافي وضعف قول الامام كما في رد المحتار \* ودليل الامام كما ذكره الزيلعي  
وغيره قوله عليه الصلاة والسلام على اليد ما أخذت حتى ترد وقوله لا يحل لاحدكم ان ياخذ مال أخيه لاعبا  
ولا جاداً وان أخذه فليرده عليه فان ظاهرهما أن رد العين هو الواجب الأصلي ويؤيده أنه أعدل وأكمل في  
رد الصورة والمعنى معار لذا يطالب المالك برد العين قبل الهلاك ولو طالب بالقيمة أو المثل عنه لا يعتد به ويؤيده  
من الفروع ما قالوه انه يبرأ برد العين بلا علم المالك بان سلمه له بجهة أخرى كهبه أو اطعام أو شراء أو ايداع  
ولو كان كما قالوا يصح ذلك ويؤيده قولهما ان الأصل رد مثله أو قيمته ورد العين انما هو مخلص فقط انه يصح  
ابراؤه عن الضمان مع قيام العين مع انهم صرحوا بان البراءة عن الاعيان غير صحيح ولو كان كما قال اصح ذلك  
ولا يصح ابراؤه عن الضمان المذكور وتماه في المطولات \* وما ذكرناه لك من ان ظاهر كلامهم عدم الفرق  
بين دعوى نفس العين أو الدعوى بقيمتها هو المأخوذ من كلام علمائنا (١) خلافاً لما في البحر من الدعوى  
\* ولفظه ثم اعلم انه انما يكتب بالقيمة عند التعذر فيما اذا ادعى العين وأما اذا ادعى قيمة شيء مستهلك فلا بد من  
بيان جنسه ونوعه اه يعني فلا بد من التوصيف مع ذكر القيمة وليس بظاهر لما علمته من النصوص  
وصاحب التنوير متابع له لانه شيخه كما لا يخفى فلا بد من بيان جنسه ونوعه عنده ويكون ما ذكره أولاً بناء على  
قولهما وما ذكره أخيراً بناء على قول الامام وهذا هو الموافق لما في كتاب النصب وما ياتي نقله عن كتب  
الفتاوى كما ذكرناه لك في هذا المجلد انما نقول انما اشترطوا في دعوى قيمة الاعيان الهالكه  
أو المستهلكه المختلفة بيان الجنس والنوع ونحوهما لانه ربما تكون العين المدعى بها من ذوات الامثال  
فيطالب المدعى بالمثل ولا يتيسر بل لا يمكن القضاء له بالمثل الا ببيان الجنس والنوع وما بعدهما من  
الوصاف فاذا ظهر به ذلك انما اقيمية ومن ذوات القيم فلا يضرب بيان الجنس والنوع وما بعدهما مع ذكر  
القيمة والمطالبة بها فهذا هو الوجه في لزومه عنده خلافاً لما أورع بما أرشد الى هذا التعليل بقولهم لان  
الانسان ربما يظن عينا أنه من ذوات القيم وهو في الحقيقة من ذوات الامثال وتعليل صاحب الدر بقوله  
ليعلم القاضي بماذا يقضي وقد صرحوا بان هذه التعريفات أي بيان الجنس والنوع لازمة للمدعي اذا أراد  
أخذ عين حقه ومثله في المثلي أما اذا أراد أخذ قيمته في القيمي فيجب ان يكتب بذكر القيمة \* وفي الخاتمة من  
دعوى المنقول وفي الانقروية من الدعوى ما نصه فان ادعى انه أي العين المدعى به هالك فهذه دعوى  
العين سواء لانه بعد الهلاك يدعى الضمان وهو المثل في ذوات الامثال والقيمة في ذوات القيم فلا تصح هذه  
الدعوى الا ببيان القدر والجنس والصفة والنوع لان دعوى المجهول فاسدة اه بخروجه وصرحوا  
انه لو ادعى ألف دينار بسبب هلاك الاعيان لا بد ان يبين قيمتها في موضع الهلاك وكذا لا بد من بيان الاعيان  
فان منها ما هو قيمي ومنها ما هو مثلي كما ياتي عن الهندية فبين من هذه النقول انه يجب ان يقيمه بقول  
التنوير وغيره اذا ادعى اعياناً مختلفة الجنس والنوع يكتب بذكر القيمة بما هو من ذوات القيم خاصة كما  
هو قولهما ووجهه ان مذهبهم الا كنفاء بذكر القيمة ان علم ان الهالك كله قيمي فان علم ان بعضه قيمي  
والبعض مثلي فالقيمي يكتب بذكر قيمته والمثلي لا بد فيه من التوصيف وذكر السبب ان ادعى بمثل الهالك  
لان مراده أخذه عين حقه فلو ادعى بقيمته فلا حاجة للتوصيف ولان ذكر السبب وكذا لا بد من ذكر سبب  
الوجوب ان علم أن كله مثلي وأما اذا لم يعلم انه قيمي أو مثلي على التعيين فلا بد من ذكر التوصيف فيه  
عنده مع ذكر السبب على الوجه الذي علمته ويكتفي عندهما بذكر القيمة ولا حاجة الى التوصيف لانه  
ان كان في نفس الأمر قيمياً فقد ذكر قيمته ولا تضر الزيادة بذكره التوصيف وان كان مثلياً فقد وجد  
التوصيف الذي هو شرط في دعوى المثلي ولا يصح حمل كلامهما على التنوير وشرحه أولاً من الاكتفاء  
بذكر القيمة على قول الامام الأعظم أصلاً لانه لا بد عنده من التوصيف في الصور الاربع المذكورة

(١) قوله خلافاً لما في  
البحر الى آخره امرت به  
وراجع الى قوله وهذا  
كما ترى ظاهراً في عدم  
الفرق الى آخره انتهى  
منه

لأنه إذا علم أن العـين الها لك قيمة فلا بد من التوصيف عنده فاذا لم يعلم أنه اقيمة يكون حكمها عنده  
كذلك بالطريق الأولى والداعي لحمل كلام التنوير وشرحه على ما ذكرنا أنما هو لبعده لأننا إذا لم نحمل  
قوله ما أي التنوير وشرحه ادعى أعيانا مختلفة الجنس والنوع والصفة فلو ذكر قيمة الكل جملة كفي  
ذلك الأجمال على الصحيح وتقبل بينته أو يخالف خصمه على الكل مرة وان لم يذكر قيمة كل عين على  
حدة على خصوص القيمة المالك فقط كما هو قولهما بل على ما هو الاعمـم الشامل له وللمثل في لا يصح على  
مذهبهما أيضا لأنه إذا كان مثليا فلا بد من التوصيف وذكر السبب على مذهبهما أيضا أن طالب المدعى  
بعين حقه كما علمته ولوجود الفرق في هذه الصورة بين دعوى العـين والدعوى بقيمة عندهما ولاجل  
قول العـين لا يـلزم وهذا كله في دعوى العـين لا الدين لأنه من المعلوم أن المثلي من أفراد الدين لأنه مثلي كما  
لا يخفى فلا بد في الدعوى به من ذكر الجنس والنوع والصفة والقدر وسبب الوجوب اتفاقا إذا ادعى  
بدين حقه وفي الهندية من الفصل الثاني فيما يتعلق بدعوى الدين المنقول ما لفظه وإن كان المدعى بهما لـ  
لا تصح الدعوى إلا ببيان جنسه وسنه وصفته وحليته وقيمة لأنه لا يصير معلوما لا بد ذكر هذه الأشياء وشرط  
التصاف ببيان القيمة وبهض القضاء لا يشترطون ببيان القيمة كذا في المحيط السرخسي في باب شرط الدعوى  
والخصومة من كتاب أدب القاضي انتهى ثم بعد أسطر قال فيها إذا ادعى على آخر ألف دينار بسبب  
الاستهلاك للأعيان لا بد أن يبين قيمتها في موضع الاستهلاك وكذا لا بد أن يبين الأعيان فإن منها ما يكون مثليا  
ومنها ما يكون من ذوات القيم كذا في الفصول العمادية انتهى بالحرف فهـذا كما ترى مؤيدا لما نقلناه عن  
الانقروية والخانية ومقيد لما ذكره في الهندية أو لا قبل قوله إذا ادعى الخ عبارته المارة من قوله رجل ادعى  
أعيانا مختلفة الجنس والنوع والصفة وذكر قيمة الكل جملة ولم يذكر قيمة كل عين على حدة تصح الدعوى  
ولا يشترط التفصيل وهو الصحيح كذا في خزائن المفتين اهـ بالحرف بما إذا كانت الأعيان المذكورة قيمة  
وهالكه أو مستهلكة كما حملنا عليه قول التنوير وشرحه لأنه في الهندية ذكر القيد المذكور بهـذا ذكر  
الدعوى بالألف دينار قيمة الأعيان المستهلكة المحدث عنها وبدل عليه أيضا قول العلائي في الصحيح بعد  
قوله كفي ذلك الأجمال المعبر عنه في عبارة الهندية بقوله هو الصحيح على أن تعبيره بقوله على الصحيح مشعر  
بهذا الخلاف ولكن لا بد أيضا من أن يذكر المدعى في دعواه سبب الوجوب زيادة على الشروط المذكورة  
فيها وإن كان المدعى به ديناً فشرط بيان السبب أيضا ولو كان هـذا إذا كانت مثلية سواء كانت حاضرة  
أو هالكه لأن التعيين في المثليات يكون بالبيان ولا يكتفي فيها بالإشارة وأما العـين القيمة فإن كانت هالكه  
فيكتفي فيها بذكر القيمة والتوصيف على قول الامام الأعظم وعلى قولهما يكتفي بذكر قيمتها فقط ولا يحتاج  
إلى بيان السبب وإن كانت حاضرة فالتعيين إليها حاصل بالإشارة اتفاقا فلا حاجة إلى ذكر السبب كما في دعوى  
فروق الاشياء وللقاضي أن يسأله عن سببه فإن لم يبين لم يجبر عليه وله أن يحكم على المدعى بمنعه من دعواه  
لهـذا ذكر السبب الذي هو شرط من شروط صحته خلافا لما فهمه شيخنا في فتاواه الهندية من عبارة قاضيان  
من أن بيان السبب ليس بشرط في صحة الدعوى كما في مادة (٤٦٣) منها ولو كان هـذا في غير الدعوى  
والشهادة في الملك المطلق في خصوص العقار لأنه لا يشترط ذكر السبب في الدعوى والشهادة في ذلك كما  
في مادة (٣٣٠) من الفتاوى الهندية ولو كان مكبلا فلا بد من بيان سبب الوجوب لاختلاف الأحكام  
باختلاف الأسباب حتى إن كان من سـلم يحتاج إلى مكان الأيفاء ويمنع الاستبدال قبل قبضه موثمن المبيع  
بخلافه فيها وإن من قرض لا يلزم التأجيل كما في البحر وأما عدم ذكره المطالبة المحتاج إلى ذكرها في الدعوى  
لكل مثلي سواء كان نقدا أو ديناً وسواء كان مكبلا أو موزونا بأن يذكر في الدعوى أنه يطالب به به فانه شرط  
كما في الكنز لأن حق الطالب للمدعى دون غيره فأنما هو لهـلم به أما بالاتزام العادي لأن من يدعي شيئا يطلب  
أخذه في دعواه من يد المدعى عليه ضرورة وأما لأن الطلب معلوم شرعا فانه شرط في كل دعوى حتى في دعوى  
العقار وشهادة الحسبة لما قدمناه ان تعريف الدعوى شرعا أن يطلب أخذه حقه من آخر بالقول أو الفعل  
بالكتابة بشرط لفظ الدعوى ونحوه كقوله أطلب أخذه لدى القاضي في مجلس الحكم وقال في البحر لأن



المطالبة - حقه فلا بد من طلبه ولأنه يحتمل أن يكون مرهونا في يده أو محبوسا بالثمن في يده وإنما يزول هذا الاحتمال بالمطالبة اه بلفظه وإذا ذكر المدعي المطالبة في دعواه فقد استغنى أن يز يدفها قوله وأنه واضح يده عليها بالحق لأن مع وجود المطالبة منه بالمدعي به الذي في يد المدعي عليه - يزول احتمال كون المدعي به محبوسا في يد المدعي عليه بحق ككونه مرهونا أو محبوسا بالثمن في يده لأنه لو كان كذلك لما طالبه برفع يده عن المدعي به جلا لحال المسلم على الإصلاح كما في شرح التنوير للعلائي ويدل على ما حملنا عليه كلام التنوير وشرحه ما في الفصل الأول من دعوى الانقروية ولفظه ولو كان العين هالكا وههنا في الحقيقة دعوى الدين فيشترط فيه بيان القدر والجنس والنوع والصفة كسائر الديون ولو ادعى قيمة دابة مستهلكة هل يحتاج إلى ذكر الاثنية والذكورة \* اختلف المشايخ فيه قيل لا بد منه ومن بيان السن وهذا على أصل أبي حنيفة مستقيم لأن عنده الحكم بقيمة الهالك بناء على الحكم بملك الهالك لبقاء حق المالك عنده في الهالك فإنه قال يصح الصلح عن الهالك على أكثر من قيمته فلو لم يكن الهالك ماله لم يجز هذا الصلح لأنه حينئذ يجب له القيمة وهو دين في الذمة والصلح عن الدين على أكثر من جنسه لم يجز وإذا كان الحكم بالقيمة بناء على الحكم بملك الهالك فلا بد من بيان الهالك في الدعوى والشهادة ليعلم الحاكم بماذا يحكم وهو هذا القائل يقول مع ذكر الاثنية والذكورة لا بد من ذكر النوع بان يقول فرس أو حمار أو نحوه ولا يكتفي بذكر اسم الدابة لأنها مجهولة \* فالخاصل أن ظاهر مذهب أبي حنيفة أن حق المالك كائنا في الهالك وبنتقل إلى القيمة بقضها أو بحكم القاضي \* وظاهر مذهبهم أن حق المالك ينقطع بنفس الهالك انتهى بالحرف \* فعلم منه أن الاكتفاء بذكر القيمة في الأعيان الهالك لوقية هو قولهما فقط \* ويوضحه ما في النوع وعاشر عشر من أنواع الدعاوى وشرائط صحتها من البرازية \* ادعى أو شهده بقيمة دابة مستهلكة قال الصدر لا بد من بيان الذكورة والاثنية والسن لا اللون وهذا على أصل الإمام رحمه الله صحيح لبقاء حق المالك في العين المستهلكة عنده حتى يصح الصلح على أكثر من قيمته لأنه لو لا اعتبار بقاءه لكان صلحا عن الدين على أكثر من جنسه من جنس الدين وأنه حرام باطل وإذا كان الحكم بالقيمة بناء على الحكم بالمستهلك لا بد من بيانه على وجه يحصل العلم للحاكم حتى يعلم بماذا يحكم ومع ذكر الذكورة والاثنية بذكر النوع أيضا بانه حمار أو فرس ولا يكتفي بذكر الدابة لفاحش الجهالة \* وظاهر مذهبهم أن حق المالك ينقطع بنفس الاستهلاك فلا حاجة إلى ذكر الذكورة والاثنية \* ومن المشايخ من قال المقصود دعوى القيمة فلا حاجة بعد الاستهلاك إلى بيان غير القيمة ألا يرى أن المدعي وشهوده لا يستغنون عن ذكر القيمة ودعوى القيمة والشهادة عليها اسموعه \* ألا يرى أنه لو ادعى على آخر مالا مة - دراوشه - دوابه فسلطهم الحاكم عن السبب فقالوا استهلك دابته يصح انتهى بالحرف وهذا خلاصة ما ذكرناه في تقريرنا من منح الأبرار وتحت الخيار على رد المختار فاحفظه فإنه قد دخن في على أئمة ثقات كبار \* فإن قلت \* قد علم مما قدمته أن المجلة جارية على حمل نظير عبارة التنوير على ما هو الأهم الشامل للقيمي والمثل الهالك في الاكتفاء بذكر القيمة وعلم أيضا أن القضاء عندنا يختص بالزمان والمكان والحادثة والشخص فيكون العمل الآن على ما دون فهم من الأحكام صدور الأمر السلطاني بذلك المختص بأمر القضاء \* قلت \* هذا لا يوافق قولهم وألا قوله إذا كان المدعي به مثليا ويطالب المدعي به مثل المثل الهالك الذي هو عين حقه كما علمته \* وأما إذا كان المدعي به المستهلك أو الهالك مغصوبا فلا يشترط في صحة الدعوى والشهادة ذكر القيمة ولا ذكر التوصيف بالجنس والنوع وما بعدهما فلو قال فيها أن فلانا ههنا قد غصب خاتمي الزمرد تصح الدعوى وكذا الشهادة وإن كان الغصب على قول الشيخين لا يتأتى إلا في المنقول لأنه يشمل القيمي والمثل وإنما قولنا بصحتها مع هذه الجهالة الفاحشة للضرورة أمافي الدعوى فلا أن الإنسان بما لا يعلم قيمة ماله فلا يكلف إلى بيانه فيها لأنه لو كلف بذلك لحصل له الضرر به وقد رفع الضرر عنه بالنص ولا جمل امتناع الغاصب عادة عن احضار المغصوب بعد غصبه \* وأمافي الشهادة فلا أنه إنما يتأتى من الشهود معانة فعل الغصب دون العلم بأوصاف المغصوب غالبنا فسقط اعتبار علمهم - مبالا وضاف لذلك كما في الشريعة ليلية عن النهاية ويقضي القاضي للمغصوب منه على الغاصب بالقيمة التي يذكرها أهل الخبرة ممن يعرف ذلك بيده قبل

(١) قوله وهذا في الحقيقة دعوى الدين الدين يعني لو ادعى بعين حقه المثل الهالك أو المستهلك اه منه

مطلب فيما تصح فيه الدعوى والشهادة مع الجهالة عندنا وفي وجه ذلك

غصب الخاتم المذكور في هذه الصورة كما ذكره العلامة الطهطاوي في حاشية الدرر يعني ويستحب ما شهدا به الى يوم الغصب فلا ينافيه ما بعده \* وكذا يقضى له بقيمة يوم غصبه اجزاء ان ذكرها في دعواه وادعى الغاصب \* لا كونه وكان من القيميات لانه تعدد اعتبار المثل بصورة ومعه \* في معا وهو الكامل فوجب اعتباره \* له معني فقط وهو القيمة فيطالب به بها لانها قد قامت مقامه وبها يحصل له مثله واسمها \* يعني عنه ولو كان المنة نقول الهالك المصوب \* وبمثلها ورضي المالك باخذ القيمة لا يجاب لذلك بل يجب على القاضي ان يحبس \* ويتلوم حتى يعلم انه لو بقي عنه ولم يهلك لآظه \* ربه واحضره اليه ليعيد البينة عليه ويشير المدعي اليه في الدعوى والشهادة ثم يقضى عليه به \* لمضيقها ومدة التلوم موكولة الى رأى القاضي وقيل حبسه هو الافضل \* والحاصل ان المفتي به انه يقضى له بالقيمة ان رضى بها المصوب منه أو تلوم القاضي وانفق عليها أو على شيء آخر أو أقام المصوب منه البينة على ما يدعيه من قيمته أو لا تنقل عن المسائل الأربعة المقدمة المحقة بالغصب في عدم اشتراط ذكر قيمته في الدعوى والشهادة فانه يقال فيها الحاصل المذكور وهذا خلاصة ما ذكره أهل المذهب في هذا الموضع فاغتمه \* وان كان المدعي به عقار يشترط بيان بلده وحارته وحدوده الأربع أو أكثرها وأسماء أصحابها ان كان لها أصحاب وأسماء آبائهم وأجدادهم اذا لم يكن صاحب الحد مشهورا بان لا يشاركه في اسمه وشهرته أحد من أهل بلده \* وان كان مشهورا يكفي ذكر اسمه ولا حاجة لذكر أبيه وجده \* وكذا لا يشترط بيان حدود العقار اذا كان مستغنيا عن التحديد لشهرته في الدعوى والشهادة فلو ادعى ان العقار المذكور حدوده في هذا السند ومملكته تهم دعواه واذا أصاب في بيان الحدود أو أكثرها وأخطأ في بيان اذرع العقار فلا يضر ذلك كما في مادة (١٦٢٣) و (١٦٢٤) من المجلة \* وأما في دعوى ثمن العقار وأجرته فلا يشترط بيان حدوده \* وقال زفر لا بد من ذكر الأربعة وعليه الفتوى كما في غمرة (٢٧٥) من الفتاوى المهدية ولكن قال سيدي عبد الفتى النابلسي في شرحه على المحمية فاذا كانت الحدود الثلاثة كافية عند اثنتي الثلاث كانت الفتوى على ذلك وقول زفر انه لا بد من الحدود الأربعة غير مفتي به وقال في تكملة رد المحتار وكون الفتوى على قول زفر أمجد في نظم سيدي الوالدرجه الله تعالى المسائل العشرين التي يفتي بها على قول زفر \* قلت \* ويؤيده ما صرحوا به في رسم المفتي من ان الحكم اذا اتفق عليه أصحابنا يفتي به قطعا ولا ينظر الى غيره ولما عدم اختيارهم لقوله هنا لم يذكره أيضا البيري في رسالته للمسائل التي يفتي بها بقول زفر بل ذكر في رد المحتار من رسم المفتي عن شرح البيري انه ينبغي أن يكون الافتاء بقول من صرح بان الفتوى على قوله من اثنتي الثلاث وزفر عند عدم ذكر أهل المتون للتصحيح والافالحكم بما في المتون كما لا يخفى لانها صارت متواترة وأيده بما في قضاء فوائت البحر من انه اذا اختلف التصحيح والفتوى فالعمل بما وافق المتون أولى \* والحاصل كما في كتب المذهب ان الفتوى على قول الامام الأعظم في جميع العبادات وعلى قول أبي يوسف فيما يتعلق بالقضاء والوقف والشهادات لحصول زيادة العلم له بها بتجربته لانه تولى القضاء كما في شرح الاشباه للبيري وعلى قول محمد في جميع مسائل ذوى الارحام وعلى قول زفر في المسائل العشرين المنظومة في باب النفقات من رد المحتار فكان على بصيرة \* ولا تتوقف صحة الدعوى والشهادة في الملك المطلق في العقار على بيان سبب الملك فذكره أو عدمه سواء كما في غمرة (٢١٩) من دعوى البحر وغمرة (٣٣٠) من الفتاوى المهدية ويشترط فيها بيان المدعي به كما في غمرة (٢٧٥) من المهدية وأما في غيره فلا بد من بيان السبب كما قدمناه ويشترط صحة الدعوى كونها ملزمة لشيء على الخصم بعد ثبوتها والا كانت عبثا فلا تصح دعوى الوكيل على موكله الحاضر الوكالة لا مكان عزله ويشترط فيها كون المدعي به مما يحتمل الثبوت فدعوى ما يستحيل عقلا أو عادة باطلة ليقين الكذب في المستحيل العقلي كقوله لمعروف النسب أو لمن لا يولد مثله مثله هذا البني وظهوره في المستحيل العادي كدعوى رجل باموال عظيمة على آخر وانتهى اقراره باهانة قد ادفعه واحدة أو غصبها منه واستهلكها ويطلبه الآن ببرد مثلها والرجل المدعي معروف بالفقر لا خذه الزكاة من الاغنياء فالقاضي لا يسمع هذه الدعوى منه يخرج وجهها مخرج الزور فلا يجب عليه ان يسأل المدعي عليه عن جوابها \* ثم اعلم \*

مطلب في بيان الدعوى  
بالعقار وما يشترط فيها

مطلب لا يشترط بيان  
الحدود في الدعوى  
بثمن العقار

مطلب الدعوى  
بالمستحيل باطلا



مطلب فيما اذا كان  
للعقد شروط كثيرة

مطلب فيما قدر وابه  
مدة السفر من  
الساعات الفلكية

مطلب في المسائل  
المتفرقة

مطلب فيما اذا كان  
في المسئلة اقوال ثلاثة  
وفي عدم سماع الدعوى  
بعدم مضى ثلاثة وثلاثين  
سنة

مطلب لا تسمع الدعوى  
بعدم مضى خمس عشرة  
سنة مع التمكن من  
اقامتها

مطلب في تخصيص  
القضاء بالزمان وبطلانه  
بموت السلطان

ان العقد اذا كان له شروط كثيرة لا بد لصحة الدعوى من ذكر جميعها فان ادعى نكاح امرأة مثلا يقول ادعى  
على فلانة هذه انها امرأتى تزوجتها خالية عن نكاح الغير وعدته وعن نكاحي لاختها واربع سواها واولست  
هذه المذعى عليها بحسبة ولا وثنية بخضو رشاهدين حريين او حرين مكافين سامعين معاقولي وقولها  
بمعنى الايجاب والقبول فاهم ان نكاح بمجلس واحد يطلب من القاضي الحكم بثبوت تزوجيتها له وجوابها  
عن ذلك فيحكم له بثبوت تزوجيتها له ان اعترف بذلك او اثبتته عليها بالبينات الشرعية ولو زاد في دعواه  
المذكورة انه دفع لها وقتا لمقد جميع مقدم صداقها يطلب من القاضي ان يأمرها بتوجيهها معه بالمسكن  
الشرعي الذي أعده لها في بلدها او في بلد هوان كان بين بلد هوان وبلده أى محل اقامته أقل من مسافة  
القصر الشرعية المقدرة بعشرين ساعة وربع فله كية فيجيبه القاضي لذلك ويحكم له بمسافة القصر عندنا  
مقدرة بثلاثة أيام من أقصر أيام السنة بسير وسط وهو سير الأبل بان يسير في كل يوم منها مرحلة وهي ستة  
ساعات ونصف وربع من ساعة كذا ذكره العلامة السيد أحمد الطحطاوى في حاشيته على مراقي الفلاح شرح  
نور الابيضاح عازي بذلك لصاحب تحفة الاخيار وقد رها في المجلة المتوجدة بالأمر السلطاني بمائة عشرة  
ساعة كما في مادة (١٦٦٤) منها ولكن عمل القضاة اليوم على الأول وهو الاحوط وصرح في التبيين انه  
يكتفى في تقدير المسافة بالمدة المذكورة بغلبة الظن ولا يشترط اليقين وأما ان كان بين المدين أكثر من ذلك  
فليس له ان يطلب ذلك ولودفع لها جميع مقدم صداقها حتى لو طلبه لا يجيبه القاضي لذلك ولا يحكم له به ويحكم  
له بالزوجة فقط وان قال في دعواه المدة المذكورة تزوجتها بنكاح صحيح شرعي ولم يأت بالشروط المذكورة  
مفصلة لا تقبل دعواه بذلك عليها وتكون الدعوى غير صحيحة ولا يجب على القاضي سؤالها عن دعواه الا اذا  
زاد بعد قوله المدة كور مستوفيا لجميع شرائطه الشرعية وأما اذا كان للعقد شروط قليلة كالبيع فيكتفى فيه  
بقوله بسبب بيع صحيح شرعي ولا يلزمه فيه ذكر ما مفصلة وسيأتي زيادة تحقيق في هذا الموضوع  
مسائل متفرقة من الدعوى ويتلوهما بعض محاضر مختلفة فيها فاعلم أولان علماءنا قد صرحوا  
بعدم صحة سماع دعوى الوقف والأرث التي معنى عليها ثلاث وثلاثون سنة أو ستة وثلاثون سنة أو ثلاثون سنة  
ولم يكن هناك مانع من الدعوى من دعواه كغيبته أو غيبة المذعى عليه أو كان قاصرا أو مجنونا أو معتوها  
لاولى ولا وصى له أو كان للمذعى عليه أميرا جاثرا ومن المقرر في المذهب انه اذا ذكر في المسئلة ثلاثة أقوال  
فالمفترق يأخذ ويفترق بأولها وآخرها والذي عليه عمل القضاة الآن هو الأول كما هو نص لائحة المحاكم  
الشرعية في مادة (٩٦) منها واذا لم تسمع الدعوى فيها بعد مدعى المدة المذكورة ففي دعوى الملك لا تسمع  
بالأولى لان تركها هذه المدة مع التمكن من الدعوى يدل على عدم الحق له ظاهرا فلا تسمع دعواه أصلا  
فهذا شرط من شروط صحة الدعوى وان هذا المنع من جهة الفقهاء قطعاً للتزوير والحيل فلا تسمع الدعوى  
بعدم مضى لولا أمر السلطان بسماعها وصرحوا بعدم سماع الدعوى في غير ما ذكر بعد مدعى خمس عشرة  
سنة مع تمكن المذعى من الدعوى وعدم النذر الشرعي له من اقامة دعواه قطعاً للتزوير والحيل وان هذا  
المنع للقضاة والمذعى من جهة السلطان عند انكار المذعى عليه للحق لان القضاء عندنا يتخصص بالمكان  
والزمان والشخص والحادثة كما هو نص البند المتقدم فلو اعترف المذعى عليه بالحق تسمع الدعوى وان طالت  
المدة لانه لا تزوير مع الاقرار وصرحوا بان يسمع سماع السلطان لها بعد مدعى هذه المدة لان النهي من  
جهة لا القاضي فلو سمعها لم ينفذ حكمه فيها ولو مات السلطان بعد النهي لا يبقى نفيه ولا بد من تجديد النهي  
عن مخالفته صريحاً لكون القاضي عالماً به وعاملاً به المتزعم من اللوائح كما أفتى به في دعوى الخيرية وأقره  
المحقق ابن عابدين في باب صلاة الجمعة والعديد من دعوى تنقيح الحامدية فيجوز للقاضي المولى منه بعد موته  
أو عزله أو المولى من غيره سماع كل دعوى اذا أتى المذعى بشروط صحتها المقررة اذا الاصل في ثوابته  
الاطلاق اذا لم يقيد بشئ من الاحكام وهذا اذا لم يعض عليها ثلاث وثلاثون سنة فحينئذ لا تسمع الدعوى لان  
المنع فيها ليس بمنع على المنع السلطاني بل هو حكم اجتهادي نص عليه الفقهاء كما في البحر قبيل فصل  
دفع الدعوى فتنه له ولكن كمال العلامة الحموي في حاشية الاشياء انه قد علم من عادات سلاطين بني

عثمان نصرهم الله الرحمن اذا تولى سلطان عرض عليه قانون من قبله واخذ امره باتباعه اه  
 اقره أبو السعد المصري في حاشيته عمدة الناظر على الاشياء والنظائر ولم يرضه المحقق ابن عابدين  
 وتام الكلام في دعوى التتبع وجعل علماء مال اليتيم والغائب كالوقف والارث في الحكم المذكور  
 وهو مقيد بما اذا لم يتركها بعد بلوغه وحضوره هذه المدة المذكورة وبما اذا لم يكن له ما ولي شرعي \* ومقتضى  
 تخصيص علماء الوقف والارث بعدم صحة الدعوى فيهما بعد مضي ثلاثة وثلاثين سنة كما هي لائحة المحاكم  
 الشرعية دون غيرها ان تسمع الدعوى ولو بعد مائة سنة في غيرها كمال اليتيم والغائب وما اذا كان المدعي  
 عليه أميراً جازاً أو هو الظاهر \* ثم لا يخفى ان ترك الدعوى المدة المذكورة انما يتحقق بعد ثبوت حق طلبها  
 للمدعي بها ولو ادعى على آخر بانه نذر كذا الجهة كذا وطالبه بمصرفه على الجهة المذكورة رآها لا تسمع دعواه ولا  
 يقضى له بها وان كان النذر في ذاته صحيحاً شرعاً لانه لله سبحانه وتعالى فلا يطالب به المخلوق \* وكذا اذا مات  
 زوج امرأة أو طلقها بعد ان أقام معها معاشراً عشرين سنة مثلاً من وقت عقد النكاح فلها طلب مؤخر  
 الصداق المؤجل للموت أو الطلاق لان حق طلبها الغائب لها بعد مضي \* وكذا لو كان من له عليه الدين ثابت  
 الاعسار شرعاً في مدة الجنس عشرة سنة المذكورة ثم أيسر بعد ما تسمع دعواه لثبوت حق المطالبة له  
 عند المسرة \* وكذلك من كان في يده مال لشخص آخر مديون له وأخذ دعواه به عليه هذه المدة الى أن  
 طلبه الشخص الآخر بما في يده من المال فطالبه \* ثم لا يخفى ان المدعي عليه من الدين تسمع دعواه ودعوى ورثته  
 بعده به عليه حيث كان في يده أو يدوارته هذه المدة بدون معارض فلم يكن لأجل ذلك تاركاً للدعوى بحتمه  
 بخلاف ما اذا وضع فيما في يده من العقار ودكا أو عر ياباذن ناظر الوقف وهو الماروف في زماننا بالمرصد ولا  
 يطلبه به مادام العقار في يده فاذا خرج منه فليس له الدعوى بمرصده أو ودكه على الناظر \* ولو اعترف الناظر  
 بالاذن له اذا أنكر التعمير والقدر المصروف للزع السلطاني \* واعلم أيضاً ان سماع الدعوى قبل مضي مدة  
 الجنس عشر سنة مقيد بان لا يمنع من سماعها مانع يدل على عدم الحق ظاهراً بالماصر حوايه من انه لو باع  
 عقاراً أو غيره أو وهبه وسلم أو تصدق كذلك أو وقف واحد أقاربه حاضر أو امرأته ومطلع على ذلك التصرف  
 أو ضمن الدرك للشترى في المبيع ان استحق أو دفع الثمن للشترى من عنده أو ضمنه للبائع به ثم ادعى انه ملكه  
 لا تسمع دعواه ويحمل سكوته كالتصريح منه بانه لاحق له فيه قطعا للزور والحيل بخلاف ما لو أجره بمحضرة  
 أو رهنه أو أعاره فانه لا يمنع دعواه الملك فيه لانه ليس من لوازم ما ذكر الخرج عن الملك ولو ادعى عدم علمه  
 بالملك وقت البيع مع وجود ما ذكر يصدق فيها لانهم قالوا بذكر الوارث والوصي والمتولى في التناقض للجهل  
 في موضع الخفاء وهذا الحكم خاص في القريب \* بخلاف الاجنبي ولو جاراً فان سكوته لا يكون اعترافاً بانه  
 لاحق له في المبيع الا اذا سككت الجار ونحوه من الجانب وقت البيع والتسليم وشاهد أيضاً ان تصرف  
 المشتري في المبيع زرعاً أو بناءً ونحوه فلا تسمع دعواه به وذلك على ما عليه الفتوى قطعاً لا طماع  
 الفاسدة فقد جعلوا مجرد سكوت القريب أو الزوج عند البيع مانعاً من دعواه به بل لا تقيد باطلاعه  
 على التصرف من المشتري زرعاً أو غيره \* بخلاف الاجنبي فلا يمنع من سماع دعواه حضوره وقت البيع بل  
 لا بد من اطلاعه على تصرف المشتري أو ضمان الدرك أو تقاضيه الثمن عنه بلا تقييد بمدة كما أفتى به صاحب  
 التنوير في فتاواه فيمن له بيت يسكنه مدة تزيد على ثلاث سنين ويتصرف فيه هــدماً أو عمارة مع اطلاع جاره  
 على ذلك بانه لا تسمع دعوى الجار عليه البيت أو بهضه على ما عليه الفتوى وبهـذا يعلم ان التقييد بالبيع  
 ونحوه للمنع من الدعوى اذا كان المدعي حاضر الا بظهور الا في حق القريب \* أما في حق الاجنبي فلا لان  
 مبنى منعه هو سكوته عند التصرف \* وكل مانع المورث يمنع الوارث عندنا ولا تسمع دعوى القصاص  
 بعد خمس عشرة سنة \* وكذا بالمرصد ومشتد المسكة والغراس \* وكذا لا تسمع دعواه بالملك بعد ان استأجر المدعي  
 به أو ساقاً على استثماره لان ذلك اقرار بالملك للزوج والمساق فيكون بدعواه الملك متناقضاً \* والتناقض  
 يمنع صحة الدعوى لنفسه ولغيره أيضاً \* فنأقرب من غيره لا يملك ان يدعيها لنفسه ولغيره بوكالة أو وصاية كما  
 لا تسمع دعوى الموقوف عليه على غير ناظره انه وقف عليه الأبتولية أو اذن قاض على المفتي به لان حقه في

مطلب تسمع الدعوى  
 بمال اليتيم والغائب  
 وان طالبت المدة  
 مطلب لا يتحقق ترك  
 الدعوى المدة المتقدمة  
 الا بعد ثبوت حق طلبها  
 للمدعي

مطلب فيمن باع واحد  
 أكار به حاضر

مطلب لو كان الاجنبي  
 حاضر وقت بيع ماله  
 ولم يتعرض لاعتناع دعواه  
 ولا بد من سكوته عند  
 تصرف المشتري ونحوه

مطلب التناقض كما  
 يمنع الدعوى لنفسه  
 يمنعها لغيره

مطلب لا تسمع دعوى  
الموقوف عليه انه وقف  
عليه كما لا تسمع دعواه  
بغلة

مطلب الاقرار لا يصح  
سبب الملك  
مطلب تصح دعوى  
الاقرار من طرف  
الدافع

مطلب في الدعوى  
بالموروث

الغلة فقط فلا يكون خصم في الدعوى \* ومستحق غلة الوقف لا يملك دعوى غلته وانما يملكها المتولى ولو  
كان الوقف على رجل معين على المقتضى به كما تنقذ دم لان الموقوف عليه الغلة أو الساكن لا يملك الاجارة ولا  
الدعوى لو غصب منه الوقف الابتولية أو اذن قاض ولو الوقف على رجل معين على ما عليه الفتوى \* ولا تسمع  
الدعوى على غيرة صاحب اليد الا في دعوى الغصب بالمنقول وأما في الدور والعقار فلا \* ولا تسمع دعوى  
العارية بعد مضي خمس عشرة سنة بدون عذر شرعي \* وكذا لا تسمع دعوى الملك بعد المساومة والمزارعة بان  
زارع زيدا على أرضه مدة مزارعة شرعية \* وكذا لو أجز نفسه ليعمل في كرم زيد كان اقرارا بان الأرض والكرم  
ليس ملكه فلا تسمع دعواه بالملك للتناقض \* وكذا لو ادعى دار ابا ان المدعى عليه أقبله بها لا تسمع دعواه لانه  
جعل اقرار ذي اليد سببا للملكة بخلاف ما اذا لم يجعله سببا بان ادعى انها له وملكه وان هذا المدعى عليه أقبله  
بها فتسمع دعواه وتقبل بينته \* واختلف المشايخ هل تصح دعوى الاقرار من طرف الدافع بطريق الدفع  
لدعوى المدعى بان أقام المدعى عليه بينة ان المدعى أقبله لانه لاحق له عليه أو أقام بينة ان المدعى أقبله ان هذا  
ملكه هل تقبل بينته فقامتهم على انها تقبل ودعواه هذه صحيحة وان كان سببها الاقرار كما صرح به في آخر  
الفصل الثالث فيما يتعلق بدعوى العار من الفتاوى الهندية \* فله من هذا ان الاستيثار والاستيثار  
والاستيداع والاعارة والهبة والمساواة والمزارعة ولو من وكيل المدعى عليه اقرار بملك ذي اليد فلا تسمع  
دعواه لنفسه ولا لغيره أيضا بوكالة أو وصاية لكن في الشربة لالية كون هذه الاشياء اقرارا بدم الملك  
للباشرة متفق عليه \* وأما كونها اقرارا بالملك لذى اليد فهو ظاهر الرأية فيجوز دعوى المقر بها لغيره بوكالة  
أو وصاية وإذا أقرب شئ ثم ادعى الخطأ والغلط لا تسمع دعواه ويؤخذ باقراره وهذا كله في دعوى الملك  
\* وأما في دعوى الموروث فلا يسقط الحق بالسكوت المذكور الا اذا صرح بذلك أو أبرأ منه وفيه تفصيل  
ذكره في دعوى الهندية من الباب الثامن فيما يقع به التناقض في الدعوى غرة (٦٠) ولفظ ما فيها وفي  
الجامع اقرار الوارث بان اليمين هذه لم تكن لمورثه بل كانت عنده ودية لفلان ثم برهن انها كانت لمورثه  
أخذها منه بعد موته أو حال حياته ردت الى الوارث ان أمينا حتى يقدّم المودع والاجعلت في بدعته دل هذا  
اذا أقربها المعلوم أما اذا قال ليس هذا الشئ لمورثه ثم ادعاه انه لمورثه دفع الى الوارث بعد التلوم اذا لم يحضره  
مطالب كذا في الجيز لا كدرى \* وذكره شام عن محمد رحمه الله تعالى رجل قال مالي بالري حق في دار وأرض  
ثم ادعى وأقام البينة في دار في يد انسان بالري انها له قال تقبل \* وان قال ليس لي بالري في رستاق كذا في يد فلان  
دار وأرض ولا حتى ولا دعوى ثم أقام البينة أن له في يده في ذلك الرستاق حق في دار وأرض لم يقبل الا ان  
يقم البينة انه أخذه بعد الاقرار كذا في محيط السرخسي \* ولو قال مالي في يد فلان دار ولا حتى ولا بيت ولم  
ينسبه الى رستاق ولا قرية ثم ادعى أن له قبله له حقا بالري في رستاق أو قرية لا تقبل بينته كذا في فتاوى  
قاضخان \* وفي نوادره شام قال سألت محمد رحمه الله تعالى عن رجل قال لاحق لي في هذه الدار ولا خصومة  
ولا طلبه ثم جاء يزعم انه وكل فلانا في دعوى هذه الدار قبل ذلك منه كذا في المحيط اه \* وفي الفتاوى  
المهندية في الدعوى غرة ٩ \* ما لفظه مثل في معارضة بين فقهاء في حادثة هي ان قطعة أرض  
طين حصل فيها نزاع بين جماعة بينهم ادعى أحدهم انها ملكه بالأرض من أصوله تحت يد قريبه  
بغير وصية وأثبت ذلك بالبينة لجود المدعى عليه فافتي فقهاء بسماع الدعوى نظرا الى أن الأرض  
مستثنى من عدم سماع دعوى ما مضى عليه خمس عشرة سنة فأكثر لان الأرض منبأه على الخفاء فعارضه  
الفقيه الآخر ومنع سماع الدعوى واستدل بما هو منقول عن ابن الشلي كما لو ترك حقا لامن جهة الأرض  
حتى مضى عليه خمس عشرة سنة فانه لا تسمع دعواه ويحمل قولهم لا تسمع الدعوى به خمس عشرة سنة  
الا في الأرض على ما اذا لم تمض الخمس عشرة سنة في حياة مورثه فهل اذا كان المتنازع فيه معلوما انه  
لجدهم الأعلى يكون سكوت والد المدعى الخمس عشرة سنة فأكثر غير مانع لانه لو كان حيا وادعى  
بعد مضي تلك المدة الأرض عن والده تسمع ومعارضه الفقيه بما شرح في غير محلها \* (أجاب) نقل  
العلامة الشرنبلالي عن فتاوى ابن الشلي حكاية الاجماع على ان الدعوى لا تسمع في شئ لا تسمع فيه دعوى



مورثه أن لو كان حيا كما إذا أقر مورثه بقبض ما يخصه من التركة أو أبراء عا مالا تسع دعوى الوارث  
 وإذا عرفه - ذافي الأبراء كذا في غيره من بقية الموانع كما لو ترك الدعوى في حق لأم من جهة الأرض حتى مضى  
 خمس عشرة سنة \* وقولهم لا تسع الدعوى بعد خمس عشرة سنة إلا في الأرض يحمل على ما إذا لم تمض الخمس  
 عشرة سنة قبل موت مورثه كذا في حواشي الدرقة لأبي السعد \* وفي الحواشي المزبورة أيضا  
 مانعه \* تنبيه إذا ثبت المانع من سماع الدعوى في حق شخص يثبت في حق وارثه أيضا حتى لو مات شخص  
 بعد أن ترك الدعوى خمس عشرة سنة فادعى وارثه لا تسع دعواه أخذ بما ذكره الشرنبلالي في رسالة الأبراء  
 ناقلا عن فتاوى ابن المشلي \* ونصه فقرت امرأة أنها لا تستحق قبل جماعة عينتهم شيئا ثم ماتت لا تسع دعوى  
 ورثتها حق المورثتهم اقيامهم مقام المورث وهو لو كان حيا لا تسع دعواه وعزاه إلى المذاهب الأربعة انتهى  
 \* ومن المعلوم أن مجرد مضى خمس عشرة سنة لا يمنع سماع دعوى المورث الأرض فلا يكون مانعا في حق وارثه  
 فإذا كانت الأرض المذكورة مملوكة بالأرض لا يكون سكوت مورث المدعي عن دعوى الأرض خمس عشرة سنة  
 فأكثر مانعا للمدعي من سماع الدعوى كما هو صريح مما نقلناه والله تعالى أعلم \* فحصل مما ذكرناه أن المانع  
 من صحة الدعوى في دعوى الملك اثبات أحد أمرين الأول السكوت عنها حتى مضت مدة الخمس عشرة سنة  
 والثاني مشاهدة التصرف في المورث وإن لم تمض المدة المذكورة وفي دعوى الأرض اثبات أحد أمرين أحدهما أمور  
 \* الأول السكوت عن الدعوى حتى مضت مدة الثلاثة وثلاثين سنة سواء شاهد المدعي الوارث أو مورثه  
 للتصرف أو لم يشاهد \* والثاني إقرار نفس مورثه بقبض ما يخصه من التركة \* والثالث إقراره أبراء عا مالا من  
 هي تحت يده \* والرابع ترك مورث المدعي وسكوته عن الدعوى حتى مضت مدة الخمس عشرة سنة فلا تسع  
 دعوى وارثه بعد ذلك وهذا بخلاف ترك نفس الوارث المدعي فانه لا يضر حتى تمضي مدة الثلاثة وثلاثين سنة  
 فلو ادعى قبل مضىها قبل منه ومن وارثه بعده إذا لم يتركها في حال حياته مدة خمس عشرة سنة وإن شاهد  
 تصرف من في يده التركة من الورثة كما صرح به شيخنا في فتاواه المهدية ثمرة ٣٨٧ بعد كلام ذكره \* ولفظها  
 فثبت كانت الدعوى من أفراد دعوى الميراث فالذي يوجب المنع من سماعها اثبات أحد أمرين إما سكوت  
 مورث الوارثة المدعين عن الدعوى خمس عشرة سنة فأكثر مع حضوره بالبلد أو كنهه من الدعوى بلا عذر  
 شرعي بعد تقدم الدعوى الصحيحة بذلك لأن ذلك مانع من سماع دعوى المورث على ما عليه الجمل في غير الميراث  
 فلا تسع دعوى ورثتهم بعده إذا ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه أو مضى ثلاث وثلاثين سنة من  
 الحضور بالبلد والتمكن من الدعوى بلا عذر شرعي وتركها بالنسبة للورثة والمورث بعد تقدم دعوى صحيحة  
 بذلك أو مع بعض حذف لا يضر بالمقصود ثم أعلم أنه يشترط في اثبات دفع دعوى المدعي على المدعي عليه  
 تصريح شهوده في شهادتهم بترك الدعوى من الشخص المورث للمدعي تلك المدة وهو المانع من سماع الدعوى  
 بناء على ما سطر بلائحة المحاكم لأن قصده اثبات ما ادعاه من الدفع بترك الدعوى بمن ورث منه المدعي المدة  
 المعلومه مع التمكن من الدعوى فيها كما صرح به بغيره (٥٧٣) من محاضر وسجلات المهدية فتبصر \* وطلب  
 الصلح أو الأبراء عن المال إقرار بالمال للقر له بخلاف طلبهما عن الدعوى فلا يكون إقرارا بهما وجهه أن  
 الصلح عن الدعوى أو الأبراء عنها المقصود منه قطع النزاع فلا يفيد ثبوت الحق بخلاف طلب الصلح أو الأبراء  
 عن الحق فانه يقتضي ثبوته فيلزم المدعي به لأجل ذلك \* وأما الصلح أو طلبه عن التعزير الذي هو حق الله  
 تعالى سواء كان عن مال كالزكاة أو عن منفعة كقبلة من أجنبية أو شرب الخمر أو عن طلاق بان صالحة على  
 عدم رفعها للقاضي لاثبات التعزير موجب القبله وشرب الخمر أو اثبات طلاقها منه ولو مع التمكن من اثبات  
 بأن أرادت أخذ من ذكراته للقاضي لتثبت عليه ذلك عنده فصالحها أو طلب ذلك منها على مال على أن  
 لا ترفعه للقاضي فلا يصح الصلح ولا يكون طلبها له مناقضا للدعوى به لأن ما ذكره حق الله تعالى وقد صرحوا  
 بأنه لا يصح الصلح عنه لأن الأصل في ذلك عندنا أن الاعتياض عن حقوقه تعالى لا يصح كما في كتب المذهب  
 ثم إن الإقدام على الاقتسام اعتراف بان المقسوم مشترك بينهما \* فلو ادعى أحد المتقاسمين بناء في قسم الآخر  
 أو خلازم أنه بناء أو غرسه لا تسع دعواه إلا إذا اقتسم التركة ثم ادعى أحدهما أن إياه جعل هذا الشيء المعين

مطلب لا تسع دعوى  
الأرض مضى المدة  
المعلومه

مطلب فيما يمنع الملك  
أو الأرض

مطلب طلب الصلح  
من إحدى الزوجين  
لا يمنع الدعوى  
بالطلاق

مطلب لو أقسم مع باقي  
الورثة ثم ادعى بأن إياه  
جعل واشترى - ذاله  
في صغره تسع دعواه



له في صغره فتسمع لان دعوى الجهل هنا بما يخفى والتناقض فيه عفو فلا يضره وأما اذا لم يقل في صغره لا تسمع  
دعواه ولو ادعى انه غصب منه كذا بعد القسمة لا تسمع الا اذا برهن \* ولا تسمع الدعوى على رجل ادعى عليه  
آخر ما لا وانه اقرضه اياه في شهر كذا به كذا امثلا وقد تواتر عند الناس عدم وجوده في ذلك المكان أو الزمان  
ويقتضى بفراغ ذمته منه لانه يلزم على سماعها تكذيب الثابت بالضرورة \* والضرر يارت مما لا يدخلها  
الشك عندنا \* وكذا الشهادة التي يكذبها المحس لا تقبل \* وكذا لو باع شيئا بواكاته عن مالكة لا يدعيه لنفسه  
للتناقض ولا تسمع دعواه انه كان فيه فضوليا وان البيع لغيره وان لم يجز الغير ذلك والحال انه قد باعه وسلمه  
للمشتري للتناقض \* وكذا الوقيض الدراهم من رجل على طريق الوديعة عنده فلا تصح دعواه على الرجل في  
حياته أو على وارثه بعد موته بان له فيها حصصة مملوكة قدرها كذا \* وكذا لو اقر المشتري انه قبض جميع المبيع  
ومضت مدة ثم ادعى انه وجد ناقصا كذا رطل لا تسمع دعواه به \* اقراره بقبضه \* ولو باع ثم ادعى انه وقف  
عليه لا تسمع والاصح سماعها وقبول بينته \* ولا تسمع دعوى المرأة أو ورثتها بعد الدخول لجميع المقدم ان  
كان المتعارف في بلادها تجميع بعضه وتأجيل البعض الآخر ان سلمت نفسها وان لم يبين قدر المجهل منه  
فلها منع نفسها حتى تستوفي قدر ما يجمل لمثلها على حسب عرف أهل البلاد ولها منعه أيضا والمطالبة  
به ان كان المهر مؤجلا كله الا اذا شرط الزوج الدخول بها قبل حلول الاجل ورضيت به فليس لها المطالبة  
بمهرها المتوحد \* واختلف في بيان الذكورة والانوثة في الدعوى بالداية فشرطه أبو الليث مع بيان الجنس  
والنوع \* والصدور الشهيد اشترط بيان السن أيضا وهو المختار حتى لو ادعى دابة انها له منذ عشر سنين وشهد  
الشهود بذلك ونظر القاضي لسنفا فوجد من ثلاثين سنة لا يسمع دعواه لأن السن الحاضر أكذب المدعي  
وشهوده كما هو مصرح به ولا تسمع المدعي الملك بسبب سابق على وجوده او ذلك بسبب لفساده بخلاف ما لو ادعى  
ان سن هذا الجار عشر سنين ثم بين ان سنه ثلاثة حيث تصح دعواه لان الصفة في المعين لغو عندنا وهذا  
بخلاف ما اذا خالف ذرع الثوب الحاضر في الدعوى والشهادة حيث تطلان مع ان الذرع ووصف عندنا  
لانهم جعلوه خاصا في الايمان والبيوع فقط دون الدعوى والشهادة وكذا بلغوا ذكر الوزن في المشار اليه  
كافي الهندية وغيرها لان الـبرة لا إشارة للتسمية عندنا فتلغوا التسمية ولا يشترط في صحة الدعوى ذكر  
اللون والشبه أي العلامة في الدابة حتى لو ادعى بحماره ذكر شبه وبرهن على دعواه فاحضر المدعي عليه حمارا  
واتفق المدعي وشهوده على ان هذا هو الذي ادعاه بعينه فنظر فيه القاضي فاذا بعض شبهه على خلاف ما قالوا  
بان ذكر المدعي وشهوده انه مشقوق الاذن مثلا فوجد هذا الجار على خلاف ذلك فلا يمنع هذا القاضي  
ان يقضي للمدعي به ولا تختل بذلك شهادتهم كافي الانقروية ولا يحتاج الى ذكر الذكورة والانوثة واللون  
والسن في الدابة بعد ذكر قيمتها وفيه خلاف عندنا كما تقدم \* ويشترط الجري في دعوى الشيء ميراثا وكذا في  
الشهادة على ذلك عندنا بان يقول المدعي انه مات فلان مورثي وتركها ميراثا لي أو نحو ذلك من الالفاظ التي  
تؤدى معنى هذا اللفظ \* الا اذا ادعى دارا في يد رجل ان أباه اشتراها من ذي اليد بالف درهم ومات أبوه فجحد  
البائع فان الدعوى تصح وان لم يقل مات وتركها ميراثا لي ثم القاضي يسأله باحضار بيعة تشهد له انه  
لا وارث له سواه فان احضرها يقضى له بها أو يأمر المدعي بتقدير الثمن وقبض المبيع بخلاف ما لو كانت الدار  
في يد غير البائع فلا بد من الجري في الدعوى والشهادة \* ويشترط في دعوى الوديعة بيان مكان الابداع سواء  
كان له من المودعة محل ومثوبة أولا \* ويشترط في دعوى الهبة او التملك بيان انها به وض أو بغيره \* ويشترط في  
دعوى الرهن أن يذكر القبض أو التخلية بينه وبين المرهون في دعواه ولو شهد الشهود على اقرار الراهن  
بقبض المرتهن أو بالتخلية ولم يشهدوا على معانة القبض تقبل ولو رهن داره والراهن متصرف فيها حتى  
مات ثم اختلف المرتهن وورثته الراهن في انه كان مقبوضا أولا فان أقام المرتهن البيعة على الراهن بالرهن  
والتسليم اليه منه يحكم بصحة الرهن ولا تقبل دعوى فساد بظاهرها ما كان في يد الراهن لانه لما حكم عليه  
باقراره بالرهن حمل على ان الـيد كانت عارية كافي رهن العقود \* وان ادعى المرتهن الرهن مع القبض  
يقبل برهانه عليها \* وان ادعى الرهن فقط لا يقبل لان مجرد العقد ليس بلازم \* وان جحد المرتهن الرهن

مطلب الضروريات  
لا يدخلها الشك عندنا

مطلب لا تسمع الدعوى  
بجميع المقدم به أن  
دخل بها الزوج

مطلب لا بد من دعوى  
الذكورة والانوثة في الدابة  
مع الجنس والنوع على  
المختار بخلاف اللون  
والشبه فلا حاجة اليه  
مطلب ذكر الصفة  
في المعين لغو عندنا  
في غير البيوع والايمان

مطلب لا بد من الجري  
في دعوى الشيء ميراثا  
وكذا في الشهادة الا  
في مسألة واحدة

مطلب فيما يشترط في  
الوديعة والهبة وغيرها  
مطلب لا بد في دعوى  
الرهن من ذكر القبض  
أو التخلية

لا تسمع بينة الراهن على الرهن لانه ليس بلازم من قبل المرتهن سواء شهد بالشهود على معاينة القبض  
أو على اقرار الراهن به على قوله ما وقول الامام الاعظم أخيراً وانما لا تسمع البينة اذا شهدوا بمعاينة القبض  
أو اقرار الراهن به لانهم شهدوا بشئ زائد على الدعوى لان قرض المسئلة ان المرتهن لم يذ كر القبض في  
دعواه ومعه لم يوافق ان يحسم الدعوى شرط لصحة قبول الشهادة \* ويشترط في دعوى الغصب أن يبين  
المدعي مكان الغصب اذا كان للغصب حمل ومؤونة والا فلا \* وان كان قيمياً يشترط أيضاً بيان قيمته يوم غصبه  
لا لو كان مثلياً \* وفي الهنديه ادعى غيباً قائماً بشيرو ولا يحتاج الى ذكر الاوصاف والوزن والنوع وان كان دينياً  
وكانت الدعوى في أوانه لا بد من بيان قدره ونوعه وصفته فيقول كذا رطل من الغنم الطائفي أو الصفتي  
الابيض \* ولا بد من ذكر الجودة والوسط أو الدون وان كانت في غير أوانه به - دانقطاعه عن أيدي الناس  
في السوق فان طالب المدعي بالغصب لا تسمع وان طلب القيمة لا بد من ذكر السبب كالسلم والاستهلاك  
والقرض \* وان ادعى بنوعين منه لا بد أن يبين مقدار كل نوع \* ولو ادعى قنطار رمان أو سفرجل لا بد من  
بيان الوزن مع بيان كونه حامضاً أو حلواً صغيراً أو كبيراً \* ولا بد في دعوى اللحم من بيان السبب لان الديون  
تختلف باختلاف أسبابها فانه اذا كان الدين بسبب السلم يحتاج فيه الى بيان مكان الإبقاء ليطلب به فيه  
ولا يجوز فيه الاستبدال قبل القبض وان كان ثمن مبيع يجوز ولا يشترط فيه بيان مكان الإبقاء \* ولا بد من  
بيان موضع المبيع في دعوى ثمن المبيع وبديل القرض وان كان غصباً واستهلاكاً لا بد من بيان مكان  
الغصب والاستهلاك انتهى \* وفي الانقرويه من الدعوى واذا ادعى ألف درهم ثمن دار مقبوضة ولم يذ كر  
حدود الدار والشهود شهدوا كذلك فالدعوى صحيحة والشهادة مقبولة لان الدار اذا كانت مقبوضة فلا حاجة  
الى القضاء بها فترك المدعي الا يضر ثم قال ادعى على آخر ألف درهم من ثمن جارية ولم يذ كر قبضها ولا  
تسليمها لا تقبل \* ثم قال ادعى على آخر ألف درهم ثمن عبد اشتراه منه وقبضه صححت الدعوى وان لم يعين العبد  
ولم يبين صفته لان هذا في الحقيقة دعوى الدين لما كان العبد مقبوضاً \* ولو ادعى ثمن مبيع قبض ولم يبين ماهو  
أو ثمن محدود ولم يحده يقبل لانه دعوى الدين وهو الاصح انتهى \* وفي هامشها قال وفي الثاني من دعوى المحيط  
البرهاني ادعى على آخر عشرة دراهم ثمن مبيع مقبوض لم يبين المبيع انه ماهو وقد قبل لا تصح الدعوى  
وقد قيل تصح وهو الاصح ودليل الفريقين مذكور فيه \* وفي الاول من دعوى الظهيرية ادعى ثمن مقبوض  
ولم يصف المبيع يجوز وهو الاصح انتهى \* وذ كر قبله واذا ادعى مكياً لا يذ كر جنسه كالحنطة والشعير ونوعه  
كالسقية أو البرية أو الخريفية أو الربيعية ويذ كر أيضاً صفته انها جيدة أو وسط أو رديئة ويذ كر معها  
انها حنطة جراء أو بيضاء ويذ كر قدرها بالكيل فيقول كذا قفيز الان المقدري الحنطة الكيل ويذ كر بقفيز  
كذا الان القفز ان تتفاوت في ذاتها ويذ كر سبب الوجوب لان أحكام الديون تختلف باختلاف أسبابها فانه  
اذا كان الدين بسبب السلم يحتاج فيه الى بيان مكان الإبقاء ليقع الاحتراز عن الخلاف ولا يجوز الاستبدال  
قبل القبض \* وان كان ثمن مبيع يجوز الاستبدال به قبل القبض \* ولا يشترط فيه بيان مكان الإبقاء يعني اذا  
كان الثمن مما لا حمل له ولا مؤونة كالمسك والان قيده بذلك نا في ما سيذ كر من انه يشترط تعيين موضع الإبقاء  
ثم قال وان كان من قرض لا يلزم التأجيل فيه وذ كر ان لو اراد دعوى عشرة أقفرة حنطة ديناً لا يصح بلا بيان  
السبب لانه لو سلمنا بطالبه في الموضع الذي عين عده وان قرضاً أو ثمن مبيع بعين مكان القرض والمبيع  
وان غصباً أو استهلاكاً بعين مكان الغصب والاستهلاك انتهى \* فقد افاد كالهنديه ان ثمن المبيع والقرض لا بد  
أن يعين المدعي مكانه في الدعوى وهذا عند الامام وعندهما في مكان العقد وهذا فيما له حمل ومؤونة كما تقدم  
وفي غيره كسك لا يشترط اتفاقاً بيان مكان الإبقاء \* ويمكن أن يقيده ثمن المبيع بما اذا كان له حمل ومؤونة  
وفي غيره لا يشترط بيان مكان الإبقاء اتفاقاً \* ولكن في الانقرويه من الدعوى قال وفي الذخيرة عند اختلاف  
النقود في البلد والتساوي في الرواج لا يصح المبيع ولا الدعوى بلا بيان فاعلمه هو السرفي اشتراط تعيين مكان  
المبيع وهو ظاهر أيضاً وقال به - دة وان لا حسم افضل رواج يصرف اليه ويعتبر كالتلفظ به في الدعوى فلا  
حاجة الى البيان الا اذا طال الزمان من وقت الخصومة الى وقت الدعوى بحيث لا يعلو الارواح فيه فلهذا لا

مطلب يشترط في دعوى  
الغصب بيان مكان  
الغصب اذا كان  
للمغصوب حمل ومؤونة  
والا فلا وان كان قيمياً  
يبين قيمته يوم غصبه

مطلب يشترط في  
الدعوى بقيمة المثلي  
بيان السبب في السلم  
والاستهلاك والقرض  
مطلب في الدعوى بثمن  
المبيع وغيره

مطلب فيما لو اختلفت  
النقود في بلد العقد

من البيان بما هو الأروج عند العقد وان ادعى بسبب القرض أو الاستهلاك لا بد من بيان الصفة بكل حال وان كان فيه غش بذكر ان العشرة فيها تروج مكان الثمانية أو السبعة وان كان المدعى به نقرة مضروبة بذكر ما يضاف اليه ضربها والصفة والقدرانه كذا درهما عشرة منها وزن سبعة مثاقيل وان غش يرمضروبة بلا غش بذكر انهما خالصه ونوعها كقوله نقرة الا فرنج أو الر وس أو الطنفاجي وصفها انها جيدة أو رديئة وقيل اذا ذكر انها طنفاجية مثلا لا حاجة الى ذكر الجودة والرداءة ولا يكتفى بمجرد قوله انها نقرة بيضاء ما لم يذكر طنفاجية لترتفع الجهالة وان دراهم مضروبة والغش فيها غالب ان كان يتعامل بها وزنا بذكر نوعها وقدر وزنها وصفها وان كان يتعامل بها عددا بذكر عددها وان ادعى عدليا لمعول ما منقطع ما عن أيدي الناس حال الدعوى بذكر قيمتها فان المصوب المثلث اذا انقطع عن أيدي الناس تجب قيمته على الاختلاف المعروف من اعتبار قيمته يوم الانقطاع أو يوم الخصومة أو يوم الغصب في يوم الانقطاع هو قول محمد وعليه الفتوى كافي ذخيرة الفتاوى وبه اتفق كثير من المشايخ ويوم الخصومة والقضاء هو قول الامام ويوم الغصب هو قول أبي يوسف ودرج كل منهما وتجب القيمة في القيمي يوم غصبه اجماعا اذا هلك وكذا اذا استهلك عنده وعندهما يوم الاستهلاك قال في الفصولين غصب شاه فسميت ثم ذبحها ضمن قيمتها يوم غصبها لا يوم ذبحها عنده وعندهما يوم ذبحها ولو تلفت بلا اهلا كضمن قيمتها يوم غصبها ولا بد من بيان السبب في هذه الصورة المذكورة لانها لو كانت ثمن مبيع يطل البيع بالانقطاع عن أيدي الناس عند الامام وان كان السبب القرض أو النكاح أو الغصب تجب القيمة فلا بد من بيان السبب ليعلم انه هل يلى الدعوى أم لا واذا نسد البيع بالانقطاع كما ذكرنا فعلى المشتري رد العين ان كان قائما و رد القيمة أو المثل لو قيميا أو مثليا ان لم يكن قائما وفي الناصري وكذلك ذكر الثمن لا بد من تعريفه في دراهم زماننا نحو القاهريه والبرهانية فلا تصح دعوى ولا صلح الا بذكر عياره ووزنه وضربه وعدده فلا بد من ذكر الاربعة أشياء لتفاوتها واحا بالضرب وتفاوتها فضة وهي المقصود الاعظم عيارا وتفاوت ما فيها عرضا وعرفا بالعدد وتفاوت الفضة والنحاس فيها بالوزن ولكن أكثرهم لا يعلمون انتهى كلام الانقروى ودعوى المثل لا تصح بلا ذكر السبب ولا بد من ذكر الجنس والنوع والصفة والقدر مع ذكره ولا بد من الإشارة اليه ان كان حاضر از يادة على ذكر الشروط الخمسة لانه لا بد من البيان فيه بخلاف القيمي كما تقدم عن فروق الاشياء وان كان قيميا يكتفى بذكر القيمة لان عين المدعى قد تدمر مشاهدتها ولا يمكن معرفتها بالوصف فاستلزم بيان القيمة فيها لانها شئ تعرف العين الهالكة به كافي غاية البيان وفي شرح ابن الاكل ولا عبرة في ذلك للتوصيف لانه لا يجدي بدون ذكر القيمة وعند ذكرها لا حاجة اليه أشار الى ذلك في الهداية كافي رد المختار وقد ذكرنا ان المثل هو المكيل والموزون والعددي المتقارب لكن ليس كل موزون مثليا بل كثير من الموزونات ليس بمثل بل هو من ذوات القيم كالقائمة والقدر وليس المراد بالمثل ما يوزن عند البيع مثل لابل كل ما يقابل بالثمن مبنيا على الوزن أو الكيل أو العدد ولا يختلف بالصنعة والضابط فيه ان كل ما يوجد له مثل في الاسواق بالاتفاوت يعتد به فهو مثلي وليس كذلك فهو من ذوات القيم كافي التنقيح ولا بد في السلم والكفالة من ذكر شرائطه من جنس ونوع وصفه وأجل وقدر الوزن لو كان وزنا وذكر رأس مال السلم مرة واحدة في مجلسه وتسليمه فيه ولا بد من بيان مكان التسليم ان كان للسلم فيه حمل ومؤونة عنده خلافا لما في هذا ولا يكتفى أن يقول بسبب السلم فصحح لان شرائطه كثيرة لا يقف عليها غالب الناس بل الخواص منهم بخلاف البيع لان شرائطه قليلة وقد تقدم لك انه يكتفى فيما له شرائط كثيرة أن يقول بسبب صحيح وان عليه عمل القضاء الآن وفي الهندية من الباب الثاني فيما تصح به الدعوى وما لا تسمع ولو قال في السلم بسبب صحيح ولم يبين شرائطه كان القاضي الامام شمس الاسلام محمود الاول جندى رحمه الله تعالى يفتي بصحتها يعني به الامام قاضي خان وقد اشتهر بذلك وهو من أهل الترجيح في المذهب ثم قال ومن المشايخ من لا يفتون بصحتها وفي دعوى البيع بان قال بسبب بيع صحيح صحت الدعوى بلا خلاف وعلى هذا كل سبب أى عقده شرائط كثيرة لا بد من تعداد شرائط الحقبة المدعى عنه عامة المشايخ وان لم يكن له شرائط كثيرة يكتفى بقوله بسبب صحيح كذا في الظهيرية وقال بعده

مطلب لا بد في دعوى  
المثل من بيان السبب  
لهذه الدعوى

مطلب في تعريف  
المثل

مطلب في العقد الذى  
كثر شروطه



قال صدر الاسلام لا يشترط بيان مكان الايفاء في القرض وتعيين مكان العقد كذا في الوجيز للكردي فاذا دان ما أفتى به شمس الائمة محمود من صحة الدعوى فيما له شرائط كثيرة بقوله بسبب صحيح قد أفتى به صدر الاسلام لان القرض من المسائل التي شرائطها كثيرة كالنكاح والسلم وهو ما عليه محاضر الهندية وغيرها وعليه عمل القضاة الآن اذ من المقرر ان ما عمت بليته سقطت قضيته كما يأتي في هذه الرسالة \* ثم اعلم ان ما ذكره في التنوير وغيره من ان شرط صحة النكاح وانعقاده حضور شاهدين أو حو حرتين مكافئين سامعين قولهما معاً في مجلس العقد فاهين انه نكاح مسلمين ان كانت المنكوحة مسلمة ولو فاسقين أو أعميين أو ابني الزوجين أو أحدهما ابنه والآخرا بنها ونحو ذلك مما لا تقبل شهادته عند الطعن \* والتجاحد من المدعي عليه بالنكاح انما هو شرط صحته وانعقاده فقط وان لم يثبت النكاح بشهادة من ذكر عند الطعن والتجاحدان أثبتته المدعي عليه ولهذا كتب في رد المحتار على قول التنوير ولو فاسقين ما لفظه \* واعلم أن النكاح له حكم الانعقاد وحكم الاظهار فالاول ما ذكره يعني صاحب التنوير بقوله وشرط حضور شاهدين الى آخر عبارته المارة والثاني انما يكون عند التجاحد فلا يقبل في الاظهار الاشهاد من تقبل شهادته في سائر الاحكام كما في شرح الطحاوي فلهذا ينبغي قد بحضور القاسقين والاعميين والمحـدودين في قذف وان لم يتوبا وابني العاقدين وان لم يقبل أدائهم عند القاضي كانهما قد حضره العدوين انتهى بتوضيح \* وأما الشـهادة على التوكيل بالنكاح فليست بشرط لصحته وانما فائدتها الاثبات عند جحد التوكيل فلا ينعقد الا بذلك بخلاف بقية الاحكام فان الاشهاد فيها الظهور والحال عند القاضي اذا وقع التجاحد فيها لا لانه قد حتى تنعقد بالتعاطي \* بخلاف النكاح فلا ينعقد به قال في العمادية حتى لو كانت امرأة لرجل زوجت نفسها منكم بد ينسار فرفع الدينار اليها في المجلس ولم يقل بلسانه شيئاً لا ينعقد النكاح وان كان بحضور الشهود وانما لا ينعقد هذا العقد بالتعاطي مبالغة في صيانة الابضاع من الهتك قاله في حاشية الشلبي على شرح الزيلعي وقال في البحر رويدها الاشهاد بانه خاص بالنكاح لقول الاسجاني وأما سائر العقود فتعقد بغير شهود ولو كان الاشهاد عليها مستحباً لا يثبت انتهى وفي الواقعات انه واجب في المدائيات وأما الكتابة ففي عتق المحيط يستحب أن يكتب للعتيق كتاباً ويشهد عليه صيانة عن التجاحد كما في المدائنية بخلاف سائر التجارات للخرج لانها مما يكثر وقوعها انتهى وينبغي أن يكون النكاح كالعتق لأنه لا يخرج فيه أفاده في رد المحتار وانما لم يذكره من شروط الصحة والانعقاد للنكاح عدم كون المرأة معتدة للغير أو نحو ذلك مما قد دمناه لأنه يشترط في جميع العقود كون المعتد عليه محلاً لاراد العقد عليه ولما كان هذا الشرط عاماً في جميع العقود لم يذكره ههنا لانهم في صدد بيان الشروط المفصلة الخاصة بالنكاح دون الشروط العامة فيه وفي غيره فهاهنا والسرفي عدم ذكره في كتاب النكاح من شروطه ولو كان عمل بعض القضاة الآن على الاكتفاء بصحة الدعوى والشهادة بقول المدعي والشاهد لترزوجه بانه نكاح صحيح بلا تفصيل أو مع ذكر ألفاظ مستوفيا لجميع شرائط الشرعية بعده كما هو عمل البعض الآخر ولو عند جحد المدعي عليه للنكاح اذ لم يأت بالطعن المعتبر وهذا هو الموافق لما أفتى به الامام قاضيجان كما صرح به في الهندية أول الفصل الاول من كتاب الدعوى ولفظها وبذكر في السلم شرائط صحته ولو قال بسبب السلم الصحيح ولم يبين شرائط صحة السلم كان الامام شمس الاسلام محمود الاوزجندی رحمه الله تعالى يفتي بصحتها وغيره من المشايخ لا يفتنون بصحتها \* وفي دعوى البيع بان قال بسبب بيع صحيح صحت الدعوى بخلاف وتعامه فيها ولا شك ان النكاح كالسلم مما كثرت شرائطه \* وأراد بالامام شمس الاسلام المذكور الامام قاضيجان فقيه النفس فانه قد اشتهر بهذا اللقب والاسم والنسبة كما صرح به في البرازية وغيره عنه بذلك في عنوان فتاواه المشهورة بالفتاوى الخانية وهو من اهل الترجيح في المذهب كما صرح به غير واحد فيكون هو المؤول عليه في المذهب والحقيق بأن اليه يذهب رفقا بالناس لان شرائطه مما لا يعرفها الا الخواص لغلبة الجهل في هذا الزمان ولا يمكن في التفصيل عند وقوع النزاع فيه احتياطاً ويشترط لاقتراض أداء الشهادة كفاية على الشاهد ثمانية شروط \* الاول

مطلب النكاح عندنا  
له حكمان

مطلب لا يشترط  
الاشهاد على التوكيل  
بالنكاح  
مطلب لا ينعقد النكاح  
بالتعاطي عندنا

مطلب لا يشترط  
الاقتراض أداء الشهادة  
ثمانية شروط



عدالة القاضي \* والثاني قرب مكانه فان كان بعيد بحيث لا يمكنه ان يذهب الى القاضي لاداء الشهادة او يرجع الى أهله في يومه ذلك لا يثبت بالتأخير لانه لو توجه اليه يلحقه الضرر بذلك وقد قال عز شأنه ولا يضار كاتب ولا شهيد \* والثالث علمه بقبول شهادته فلو علم انه لا يقبلها القاضي منه لا يلزمه الاداء او علمه بكونه أسرع قبولاً من غيره بان كان هناك غيره ممن تقبل شهادته \* وظاهر هذا انه لو أخرها بلا عذر لا تقبل منه قال العلامة الحموي وفيه ان الظاهر القبول لوجود غيره وعدم تعيين الاداء عليه اهـ ولكن قال المحقق ابن عابدين في حاشيته منحه الخالق على البحر الرائق انه بحث في مقابلة المنقول فلا يقبل فقد ذكر الشرط المذكور في شرح الوهبانية عن الخانية \* قلت \* ولكن في عدة الناظر على الاشياء والنظر لابي السعود المصري من باب القضاء والشهادات ما يؤيد الحموي لوجود النقل بما ذكره \* ولفظه تمة بشرط افسقه بالتأخير بعد العلم بالحرمة من غير عذر ظاهر فعينه لاداء الشهادة يبرى عن خزائه المفتين انتهى \* والرابع ان يتعين الاداء عليه بان لم يوجد غيره بدله فان لم يتعين بان كانوا جماعة فادى غيره فلم يقبل \* فان كان من لم يؤد ممن تقبل شهادته ياتم بامتناعه وينافيه ما ذكر عن ابي السعود فانه يقتضي انه لا ياتم اذا لم يؤد هو لعدم تعيينه وان لم يؤد غيره ويظهر الحق بشهادة الغير \* والسامس ان لا يعلم بطلان الحق المشهود به بان لا يخبره عدلان بطلان الحق المشهود به فان أخبره عدلان بان المدعى قبض دينه مثلاً لا يسمعه ان يشهد بالدين \* والسادس ان لا يعلم الشاهد ان المقر قد أقر خوفاً من المقر له بان كان صاحب الحق جائراً فان علم بذلك أو خاف منه على نفسه لا يشهد \* والسابع طلب المدعى \* والثامن ان يتذكر الشاهد الشهادة على وجهها الحقيقي \* فان لم يتذكرها لا يفرض عليه ان يشهد \* ولكن اذا وجدت الشروط المذكورة لا تفرض الا بعد الطلب لو في حقوق العباد \* وبعد العلم بها لو في حقوق الله تعالى \* فان أخرها بعد أحد هما بلا عذر شرعي من الاعذار المذكورة مع التمكن من الاداء لا تقبل شهادته \* والمراد بالطلب ولو حكماً لاجل ان يدخل من عنده شهادة لا يعلم بها صاحبها وخاف فوات الحق فانه يجب عليه ان يشهد لكونه طالباً لادائه حكماً كما نقله في البحر عن الفتح ونظيره المقدسي بان الواجب في هذا اعلام صاحب الحق بما يشهد به فان طلب وجب عليه ان يشهد والا لا يثبت ان ترك حقه \* قلت وهو وجه \* والفرق بين فرض الكفاية والعين ان كل ما فرض لغيره كالشهادة فهو فرض كفاية اذا حصل المقصود بالبعض والافه وفرض عين ومنه يؤخذ التوفيق بين ما ذكره الحموي وصاحب الخانية بان ما ذكره الاول يحمل على انه فرض كفاية على طريق البدل على كل واحد من لهم علم بالحق كما هو المختار لان المقصود حصوله في نفسه من مجموع المكلفين كتغسيل الميت وتكفينه ورد السلام بخلاف فرض العين لان المطلوب اقامته من كل عين أي ذات مكلفة بعينها فلا يكفي فيه فعل البعض عن الباقيين ولذا كان منه أفضل والعناية به أكثر وما ذكره في شرح الوهبانية عن الخانية مبنى على انه فرض عين وبه صرح في تكملة رد المحتار قال العلامة القهستاني في شرحه العنقاية على متن الوقاية وفيه رمز الى ان فرض الكفاية على كل واحد من العالمين به بطريق البدل وقيل انه فرض على بعض غير معين والاول المختار لانه لو وجب على البعض لكان الآثم بعصاهم ما وذا غير مقبول والى انه قد يصير بحيث لا يجب على أحد أو بحيث انه يجب على كل أحد أو بحيث يجب على بعض دون بعض فان ظن كل طائفة من المكلفين ان غيرهم قد فعلوا سقط الواجب عن الكل وان لم يزم منه أن لا يقوم به أحد وان ظن كل طائفة ان غيرهم لم يفعلوا وجب على الكل \* وان ظن البعض ان غيرهم أتى به وظن آخرون ان غيرهم ما أتى به وجب على الآخرين دون الاولين وذلك لان الوجوب ههنا منوط بظن المكلف لان تحصيل العلم بفعله الغير وعدمه في أمثال ذلك في حيز التعسر فالتكليف يؤدي الى الخرج وتعامه في منهاج العقول والى انه يجب على الجاهل به وما في حواشي الكشف للفاضل التفتازاني انه يجب عليه أيضاً بخلاف للتداولات انتهى والوقاية اسم كتاب لتاج الشريعة والاصول الشريعة وهي احدى متون المذهب الاربعية وقد نظمها بعضهم بقوله

مطلب في الفرق بين  
فرض الكفاية وفرض  
العين

مطلب في بيان متون  
المذهب

ان المتون عندنا أربعة صغار \* وكاينة ومجمع والكنز والمختار

\* وأما القدرى فهو - وفوق المتسبون لانه السكاب والشروح متى ذكرت فهي شروح هذه المتون كما في شهادات الفتاوى الخيرية \* والمتأخرون هم من شمس الأئمة الخوانى والدصاحب المحبط الحافظ الدين البخارى \* والسلف من أبى حنيفة الى محمد بن الحسن رحمه الله تعالى \* والخلف من محمد الى شمس الأئمة الخوانى \* وبعبارة أخرى ان المتقدمين هم السلف من كانوا قبل الخمسةائة والمتأخرون وهم الخلف من كانوا بعدها وقبل القرون الثلاثة الصحابة والتابعون واتباع التابعين \* وقيل من القرون الثلاثة \* والحاصل كما في كتب المذهب انه يشترط في صحة الدعوى خمسة شروط \* حضور المدعى ودعواه \* وصحتها \* وان يطلب لها لوفى حقوق العباد وفي غيرها بعد العلم بالحرمة \* وأن لا يكون بينه وبين الشاهد وصلة توجب التهمة كالولادة والزوجة والملك والشركة والوكالة \* ولذا لا يصح الحكم الا بعد الدعوى الصحيحة الشرعية المستحقة لاركانها وأطرافها الست المجموعة في بيتي العلامة ابن الفرس وهي قوله

أطراف كل قضية حكيمية \* ست يلوح بعدها التحقيق

حكم ومحكموم به وألمومح \* ككوم عليه وحكم وطريق

\* وكذا يشترط في المدعى عليه خمسة \* حضوره بنفسه أو نائبه \* وانكاره لفظاً ومعنى \* وتوجه الخصومة عليه \* وان لا يدعى رفق الشاهد مثلاً \* وأن يكون أهلاً للجواب \* وكذا يشترط في الشهادة خمسة \* موافقة المدعى \* واتفاق الشاهدين فيها على ما قدمناه \* وأن لا تقوم على النفي \* وأن لا يقع فيها تناقض \* وأن لا يكون للشاهد في حرج مغم أو دفع مغرم \* ويزاد العدد في الشهادة الحقيقية فيما يطالع عليه الرجال وهذه ترجع الى نفس الشهادة والدعوى فيها القائمة في حقوق العباد من المدعى أو نائبه \* وانما تقبل الشهادة ممن اجتمعت فيه هذه الشروط \* العقل \* والبلوغ \* والحرية والاسلام في الشهادة على المسلم \* والسمع \* والعلم التام بالشهادة \* وعدم كون الشاهد مغفلاً \* والعدالة الظاهرة \* والنطق \* والبصر \* وان يشهد لله تعالى \* وأن لا يكون محدوداً في قذف \* وأن لا يكون خصماً \* والاصالة فيها \* والعلم بالمشاهد عياناً اذا ذكر المشهود به وقت الأداء لاجرا عن الغير الا في خمسة \* النسب \* والذكاح \* والموت \* والقضاء \* والوقف \* وهذه ترجع الى الشاهد \* ومن شروط صحتها عدم التناقض فيها الا في النسب ونحوه \* ومن شروط صحة الدعوى \* أن يكون المدعى به شيئاً معلوماً \* وان يتعلق به حق وحكم على المدعى عليه حتى لو كان المدعى به مجهولاً أو لا يلزم على المدعى عليه به شيء فهو أن يدعى أنه وكيل هذا الخصم الحاضر في أمر من أموره وانكر الامر فان القاضي لا يسمع دعواه \* ومنها مجلس القاضي فلا تصح في غيره \* ومنها أن يكون المدعى بما يحتمل الثبوت كما تقدم \* وأن الشاهد يحتاج الى الاشارة في ثلاثة مواضع الى الخصمين والمشهود به اذا كانت الشهادة على حاضر وانه لا حاجة الى ذكر نسبه لانه يشار اليه فلا حاجة الى ذكر اسمه فذكر أبيه وجده أولى \* ولو كانت الشهادة على غائب فلا بد من ذكر الجدة بعد ذكر اسمه وأبيه ولا يكفي ذكر اسمه أو حرفته أو قبيلته الا اذا لم يكن في محله من نزاهة في هذا الاسم أو الحرفة أو القبيلة \* وأما ان كان فلا يكفي حتى يذكر شيئاً آخر يحصل به التمييز \* وكذا لا بد من ذكر الجدة في الوقف اذا شهد الشهود أن فلان ابن فلان وقف كذا الا يفتى بصحة لانه لا يصح معرفته وفادون ذكر الجدة أو ما يقوم مقامه \* وكذا لا بد من ذكره في الدعوى في تعريف أصحاب حدود العقار \* ويجب أن يقول في المنقول انه في يده بغير حق في الدعوى \* ويجب في دعوى العقار أن يكون في يد المدعى عليه حتى يكون خصماً كما في المنقول بلافق بينهما وهذا في الدعوى \* وأما اذا شهدوا بغير قول لانه في ملك المدعى تقبل وان لم يشهدوا انه في يد المدعى عليه بغير حق لانهم شهدوا بالملك له وملك الانسان لا يكون في يد غيره الا بعارض والبيئة تكون على مدعى العارض ولا تكون على صاحب الاصل وقال بعضهم ما لم يشهدوا أنه في يد المدعى عليه بغير حق لا تقطع يد المدعى عليه والاوّل أصح \* وفيما سوى العقار لا يشترط أن يشهدوا أنه في يد المدعى عليه بغير حق لأن القاضي يراه في يده فلا حاجة الى البيان كذا في الخمانية أفاده في البحر \* ولو ادعى فساد البيع لا بد من بيان سبب الفساد لجواز ان يظن الصحيح فاسداً \* ولا بد في دعوى دين البر من ذكر السبب كدعوى المال بسبب الكفالة بالدية على الماكلة وبشفقة المرأة لا تصح اذا لم تبين المدة المعلومة وقدرها

مطلب في بيان المتقدمين والمتأخرين  
مطلب يشترط في كل من الدعوى والمدعى عليه والشهادة خمسة شروط

مطلب في تعداد شروط من تقبل شهادته وهي واحد وعشرون شرطاً

مطلب تقبل الشهادة ان تلقاها عن غيره في خمسة بشروطها المعلومة

مطلب التناقض لا يضر في النسب

مطلب يحتاج الى الاشارة في ثلاث مواضع من الشاهد  
مطلب لا بد في الشهادة على الغائب من ذكر الجد

مطلب لا يشترط في غير العقار ان يشهد الشاهد ان المدعى به في يد المدعى عليه

مطلب لو ادعى فساد البيع لا بد من بيان السبب المستوجب لفساده

أو يقول كفلت بمأدامت في نكاحه أبدأ بخلاف مالي الكتابة فلا تصح لانه قد يختار العبد أن يحجز نفسه  
ويفسخها ولا يعرف القاضي بماذا يقضي للراءة من النفقة \* كما أنه لا بد من ذكر قبول المكفول له كالمراة في  
مسئله النفقة في مجلس الكفالة ولا بد من بيان سبب المال لو ادعت المراة به على الورثة لاحتمال أن يكون  
دين نفقة لسقوطها بموت المورث اليهم اذالم تكن مسئلة ادعاء بأمر القاضي \* وكذا لا بد من بيان السبب في  
دعوى العقار أيضا اذالم يدع فيه بالملك المطلق \* وأما دعوى ان الدين له عليه بسبب الحساب الذي جرى بينهما  
فغير صحيحة كما في الخيرية لانه لا يصلح سبباً لوجوب المال والشهادة على ذلك غير صحيحة لانها لا تكون الا على  
السبب لا على الحكم والحساب لا يصلح سبباً كما ان الاقرار لا يصلح سبباً للاستحقاق على الصحيح \* فلو ادعى عينا  
أو ديناً ان المدعي علمه أقربه لا تصح الدعوى كدعوى النكاح بذلك \* ولو ادعى بسرج وبن جميع أو صافه  
وما يلزم بيانه الا أنه لم يذكر انه سرج الرجال أو النساء أو الصبيان لا تصح الدعوى \* ومثله دعوى القميص  
ولا تصح دعوى التمر والملح والشعير والقمح ببيان مقدارها بالوزن بل لا بد من ذكره بالكيل لانها مكيلة  
بالنص \* بخلاف الدراهم والدنانير والدقيق فلا بد من بيانها بالوزن ولا يصح بالكيل \* ولا بد في الدعوى  
بالدقيق من بيان انه مصري مثلاً وأنه دقيق برمبول أو ناشف أي يابس وأنه مخول أولاً وأنه جيد أو وسط أو  
ردى \* ولا بد في دعوى الدخن والذرة من ذكر قدره كيلاً وبيان صفته أحرأ أو أبيض أو أصفر وأنه نقي أولاً وأنه  
جيد أو وسط أو ردى \* وأنه خريف أو ربيعي بان يميزه عن سائر أنواعه حتى يكون معلوماً \* وان ادعى وزناً لا بد  
من ذكر جنسه وقدره كذهب أو فضة وان كان مصرياً يذكر نوعه وقدره وصفته وأنه جيد أو ردى أو وسط  
كعشرين جنماً أو افرنجياً أو انجليزياً أو مصرياً ولا يحتاج الى بيان الصفة ان اتحد في البلد الواج في النقود  
وعند اختلافه لا بد منه الا اذا ادعاه بسبب قرض أو استهلاك كما تقدم \* وكذا في دعوى الثمن لا بد من البيان  
لجميع هذه واذا كانت مصنوعة يشترط بيان قدر عياره أيضاً \* وان اختلفت الصفة فلا بد من ذكر الصانع  
ولا يكفي ذكر العدد اذا كان متعاملاً فيها بالوزن كما لا يخفى \* وسعت من بعض المعاصرين الى أن في الدعوى  
بدراهم هذا الزمان كالقروش لا تصح الدعوى الا بذكر عياره ووزنه وموضع ضربه وعدده مع بيان الجنس  
والنوع كأن يقول مائة قرش فضة جيدة رائجة مصرية وزن كل قرش ربع درهم وسدس درهم عيار  
ثمانين قيراطاً وليس بصحيح وكان شبهة ما قدمناه عن الناصري بل يكفي أن يقول مائة قرش من القروش  
الفضة الجيدة الرائجة المصرية كما عليه العمل الآن في الديار المصرية \* ولو ادعى عينا في بدرجل وقال  
هي لي اشتريتها من فلان المعلوم وهي في يده هذا المدعي عليه بغير حق فواجب عليه تسليمها الى قالوا لا تصح لانه  
لم يذكر نقد الثمن ولا طوعه ولا انه اشترى من فلان الذي ذكره وهو ملكه \* ولا بد منها في البيع والشراء  
والاجارة والوقف ويقول ببيعها الى مكلفا طائعا وهو ملكها أو اشترى بها من فلان أو أجرها أو وقفها كذلك مع  
ذكر الثمن في الشراء وفي أنه استأجرها من المتولى والناظر فلا بد في صحته من ذكر القاضي الذي ولاه ان علم  
أو يقول استأجرها من المتولى فلان المعلوم من الحاكم الذي له ولاية توليته \* وهذا اذا كان المراد الحكم  
بصحته العقد لا بثبوته \* وأما اذا كان المراد وثبوته فقط فيحكم القاضي بنفس الوقف أو الاجارة أو البيع  
فقط لا بالصحة كما ذكره غير واحد من علماءنا فقد ذكر قارئ الهداية في فتاواه ما لفظه \* هل يشترط في  
صحة حكم الحاكم بوقف أو بيع أو اجارة ثبوت ملك الواقف أو المأجر وحيازته أم لا \* (أجاب) انما  
يحكم بالصحة اذا ثبت انه مالك لما وقفه أو أن له ولاية الايجار أو البيع لما باعه أما ملك أو نيابة \* وكذا في  
الوقف والاجارة وان لم يثبت شيء من ذلك لا يحكم بالصحة بل بنفس الوقف والاجارة والبيع اهـ ولا تصح دعوى  
العبد على مولاه بعتد الكتابة الا اذا ذكر قدر بدلها وحسنه ليكون البديل معلوماً بان قال على فرس أو عبدة  
\* وأما بيان النوع بانه تركي أو هندي والوصف بانه جيد أو ردي فليس بشرط وينصرف الى الوسط ويجبر  
المولى على قبوله أو قيمته منه لان كلاهما اصل بنفسه عندنا فالعين باصل التسمية والقيمة باصل ايفاء ما التزمه  
لان الوسط غير معلوم فاستويا والوسط في العبد في زماننا الحبشي وقال أبو السعود لا يجب الحبشي الا اذا نص  
عليه وعند الاطلاق يجب الوسط من السودان قال العلاني في باب المهر فالجنس عند الفقهاء هو المقول على

مطلب لا بد من قبول  
المكفول له في مجلس  
الكفالة

مطلب لا تصح دعواه  
النكاح بناء على اقرار  
المراة له به وتصادقها  
على ما قاله في دعواه

مطلب في بيان وزن  
القرش في زماننا

مطلب لا بد في دعوى  
البيع ونحوه من أن  
يقول ببيعها الى وهو  
ملكها



كثير من مختلفين في الاحكام كالذكر والانثى فان احكامها مختلفة والنوع هو المقول على كثير من متفقين فيها كالفرس والعبد واما عند المناطقة فهو اى الجنس المقول على كثير من مختلفين في الحقائق في جواب ما هو والنوع المقول على كثير من مختلفين في العدد وهذا بخلاف ما لو ادعى انه كاتبه على ثوب او دابة لانه مجهول الجنس اذ لا وسط له فلا تصح دعواه فيمنع منها ولا تصح الدعوى بان هذا الشئ له بسبب وقوعه في حصته عند قسمة التركة او عند قسمة المشترك بين الورثة او الشركاء الا اذا ذكر انها وقعت بقضاء او رضاء بحضور جميع الورثة او الشركاء او من ناب عنهم لان القسمة لا تصح مع الغائب ويشتري للضمان في دعوى تجهيل الوديعة ان يقول مات فلان بن فلان بن فلان وهو مجهل لها او مات بلا بيان لها ويشتري بيان قيمتها يوم مات ايضا اذ لم توجد في تركته وادعى بها المودع على وارث المودع المتوفى وانكر الوارث دعواه واثبت المدعى دعواه عليه بها بالبينه الشرعية وهذا اذ لم يقل الوارث للمدعى انا اعرفها او اعلم بها وهي كذا وقد هلكت وانكر المدعى ذلك فانه لا ضمان على الوارث والقول له بيمينه ولا يمكن لا بد من تحليفه عمن الاستظهار وبعد الاثبات قبل القضاء له بالمال المدعى به لان هذا اليمين حق للتركة لانه قد يكون لليت غريم آخر او موصى له فعلى القاضى الاحتياط في ذلك كما يأتى قريبا عن البهرة لاعتناء الوالدية \* وفي دعواه المضاربة عليه بشرط بيان ان مالها نقدا او عرضا وقت موته ويطلبه بمثله في النقود بقيمته في العرض يوم الموت ومثله لومات الشريك مجهلا لمال الشركة او لما اشتراه او فيها مفاوضة او عتانا فيطالبه في الاول بمثله وفي الثاني بقيمته لان مال الشركة مضمون بالمثل والمشتري مضمون بالقيمة \* ولا بد من ذكر موضع الايداع والغصب في الايداع مطلقا وفي الغصب ان كان له حمل ومؤنة وبعد فراغ مدة الاجارة او الوديعة او الشركة او المضاربة يطلب المئزر \* والمودع \* والشريك \* ورب المال المستأجر والمودع \* والشريك \* والمضارب بالتحلية فقط لانهم ائمناء ومؤنة الرد عليهم لان الملك لهم بخلاف المستعير والغاصب فان مؤنة الرد عليهم فانهم ما كالمضامن يطلب بالرد \* واعلم ان كل من كان القول قوله انما يصدق مع يمينه عندنا على المقتضى به الا في الحدود فلا يخلف فيها والقول قوله بلا يمين لانه امين في الاخبار عما في ضميره ولا يسرى بخود خصمه عليه وانه بشرط طلب خصمه لليمين منه في جميع الدعاوى فلا يخلفه القاضى بل يطلب الا في خمس مسائل كما في شرح الدرر اللامع وتسمى هذه اليمين عمن الاستظهار وهذا عند ابي يوسف المفتى بقوله في القضاء والوقف وعند الامام ومحمد لا تحليف بلا طلب الا في الصورة الخامسة الآتية فهي مجمع على التحليف فيها بالاخلاف بين علمائنا الثلاثة \* الاولى الرد بالعيب بخلف القاضى المشتري المدعى لوجود العيب في المبيع بالله ما رضيت بالعيب قول اولاد لاله بان تصرف في المبيع او عرضته على البيع بعد علمك بالعيب \* والثانية الشفيع بان يخلفه القاضى قبل الحكم له بها بالله انك لم تبطل شفعتك ولم تسقط حقل فيها بوجه من الوجوه \* والثالثة المرأة اذا طلعت من القاضى فرض النفقة على زوجها الغائب فخلف كما جرت عليه الآن في قضائي بمحكمة مركز المنصورة بالله ما ترك لك زوجك شيئا من النفقة في منزله ولا منفق بها ولا اعطاك النفقة مقدما قبل غيبته عنك وانه لم يوجد منك نشز في حقه الآن ولا انت مطلقة مضت عدتك منه \* والرابعة اذا استحق أحد المال واثبت دعواه حلفه الحاكم على انه لم يبيع هذا المال المدعى به ولم يهبه لاحد ولم يخرج منه ملكه بوجه من الوجوه كما في المجلة من مادة (١٧٤٦) والخامسة المتفق عليها الدعوى بالدين على الميت في تركته فيحلفه بعد اثباته عليه بالله ما استوفيته من المديون ولا من أحد اذ اهلك عنه ولا قبضه لك منه ولا من أحد عنده قابض بامرئ ولا أبرأته به ولا بشئ منه ولا حلت أحد بشئ من ذلك ولا عندك به ولا بشئ منه رهن وان كان المريض اقرب به في مرض موته الذي مات فيه وقال في البهر من الدعوى ولا خصوصية للدين بل في كل موضع يدعى حقا في التركة واثبته بالبينه وعزاه الى الوالدية ثم قال ولم ارحم من ادعى انه دفع لليت دينه وبرهن هل يحلف وينبغي أن يحلف احتياطا اه وقال محشيه الرملى قد يقال انما يخلف في مسألة مدعى الدين على الميت احتياطا لاحتمال انهم شهدوا باستصحاب المال وقد استوفاه في باطن الامر \* واما في مسألة دفع الدين فقد شهدوا على حقيقة للدفع فانتفى الاحتمال المذكور اه \* وقال في رد المحتار بعد نقله

مطلب يشترط للضمان  
في دعوى تجهيل  
الوديعة ان يقول مات  
فلان وهو مجهل لها  
ولا بد من تحليفه عمن  
الاستظهار بعد  
الاثبات قبل القضاء  
له بالمال

مطلب فيما يشترط فيه  
بيان الموضع

مطلب لا يخلف القاضى  
بلا طلب الا في خمس  
مسائل



وهذا وجهه كما لا يخفى انتهى وأسقط في المحلة مسألة فرض النفقة وجعل المسائل أربعة وما صور به المسألة  
 الثالثة والرابعة في رد المختار فيه قصور فاجتنبه **قلت** ويراد سادسة كما في تكملة رد المختار وهي تحليف  
 القاضي البكر الطالبة للتفريق إذا كان المزوج طامعاً بالأب والجد لقصور رأيه ولو كان بمهر المثل ومن  
 كفؤ عند الامام ومحمد ولو به الدخول على أنها اختارت نفسها بالفرقة حين بلغت على فوره وان لم يطلب به  
 الزوج كما في جامع الفصولين وفي التتمة ولو ادعى دعاوى متفرقة لا يحلفه القاضي على كل شيء منها بل يجمعها  
 ويحلفه بمينا واحدة على كلها إذا برهن كما وصفنا وهي في الخلاصة \* اهـ ولم يجهلها سابعة لأنها داخلية في  
 الصورة الرابعة لأن المستحق شامل لما إذا ادعى واحد أو متعدد كما لا يخفى وفي الاشياء الموقوفة الى  
 اثنين لا يملكه أحدهما كالوكيلين والوصيين والناظرين والقاضيين والحكمين والمودعين والمشروط  
 لهما الاستبدال والادخال والأخراج الا في مسألة ما إذا شرط الواقف النظر له أو الاستبدال مع فلان فان  
 لا واقف الا نفرادون فلان كما في الخاتمة من الوقف اهـ ومحل عدم نفاذ تصرف أحد الوكيلين إذا وكلهما  
 مما وكان يمكن اجتماعهما فيه وكان يحتاج فيه الى الرأي أما إذا وكلهما على التعاقب فينفرد أحدهما  
 بالتصرف وأما ان كان لا يمكن اجتماعهما فيه فينفرد أيضاً بالتصرف كالحصومة \* وأما ما لا يحتاج الى الرأي  
 كالطلاق والعتاق بغير مال فينفرد أحدهما بالتصرف نص على ذلك الزيلعي \* وشمل اطلاقه ما إذا كانا مميزين  
 لزمهما الأحكام أو أحدهما صبي أو عبد محجور وهو كذلك لان الموكل رضي برأيهما لا يرى أحدهما فلو مات  
 أحدهما أو ذهب عقله ليس للآخر أن يتصرف وظاهر اطلاق قوله والوصيين أنه لا فرق بين أن يكون أو صبي  
 لهما معاً أو متعاقبا وهو كذلك على ما صححه في الخلاصة والبرازية وهذا إذا كانا منصوبين الميت أو الواقف أو  
 قاض واحد أو مالو كانا من جهة قاضيين من بلد أو بلدانين جاز أن ينفرد كل واحد منهما بالتصرف في مال الميت  
 لان كل واحد من القاضيين لو تصرف جاز فكذا نائبه فلو أراد كل من القاضيين عزل منسوب القاضي الآخر  
 جاز ان رأى فيه المصلحة والألا \* ويستثنى من عدم انفراد أحدهما ست عشرة مسألة فانه ينفرد فيها  
 بالتصرف أحد الوصيين \* الأولى تجهيز الميت \* الثانية شراء ما لا بد منه للصغير كالطعام والكسوة \* الثالثة  
 بيع ما يخشى عليه التلف \* الرابعة تنفيذ الوصية المعينة \* الخامسة قضاء دين الميت إذا كان في التركة  
 من جنسه \* السادسة الحصومة \* السابعة رد المصوب \* الثامنة رد الودائع \* التاسعة قبول الهبة  
 \* العاشرة جمع الاموال الضائعة \* الحادية عشر رد المشتري فاسدا \* الثانية عشرة قسمة ما يكال أو يوزن  
 \* الثالثة عشر اجارة اليتيم \* الرابعة عشر أوصى بان يتصدق على فقير بكذا وعينه \* الخامسة عشر عتاق  
 النسيئة المعينة \* السادسة عشر حفظ الاموال كذا في حوائج الاشياء للعلامة الجوى \* ولا ينفرد أحد  
 الناظرين في الاجارة كما في الاسعاف والموقف عليه السكنى لا يملك الاجارة وملك الاعارة والصبي يصح لموصيا  
 وناظر او يقوم القاضي مكانه بالغالى بلوغه \* ولا يعتمد على الختم والخط ولا يعمل به ما لان القاضي لا يقضى  
 الا بالحق وهي البيئة أو الاقرار أو النكول \* واستثنى مسئلتان \* الأولى كتاب أهل الحرب بطلب الامان الى  
 الامام فانه يعمل به ويثبت الامان لهما \* ويلحق به ابرأت والاوامر السلطانية بالوظائف وغيرها لانها  
 لا يلحقها التزوير \* والثانية يعمل بدفتر السمسار والصراف والبيع لانهم لا يكتبون في دفاترهم الا ما هو لهم  
 وعليهم وهذا اذا كتب بيده بخلاف يد كاتبه ويعمل به فيما هو عليه لا فيما هو له وهو المفتى به كما في باب كتاب  
 القاضي الى القاضي من رد المختار وكافي (غرة ١٩) من دعوى التتبع \* ومن عليه الحق اذا امتنع عن  
 قضائه لا يضرب في السجن ولا يقيد الا في ثلاث اذا امتنع عن الاتفاق على قريبه \* واذا لم يقسم بين نسائه  
 ووعظ فلم يرجع واذا امتنع عن كفارة الظهار مع قدرته \* ولا يحلف القاضي على حق مجهول الا اذا اتهم وصي  
 اليتيم أو متولى الوقف فيحلفه ما نظر لهما \* واذا ادعى المودع على المودع خيانة فيحلف أو ادعى الرهن المجهول  
 أو العصب أو في دعوى السرقة وهي ستة \* القضاء يقتصر على المقضى عليه ولا يتعدى الى غيره الا في خمسة ففي  
 أربعة يتعدى الى كافة الناس فلا تسمع دعوى بعد في الحرية الاصلية والنسب وولاء العتاقة والذكاج وفي  
 واحدة يتعدى الى من تاقى المقضى عليه المالك منه فلو استحق المبيع من المشتري بالبيئة كان القضاء عليه

مطلب في الشيء المفوض  
الى اثنين

مطلب ويستثنى من  
عدم انفراد أحد  
الناظرين ست عشرة  
مسألة

مطلب لا يعتمد على  
الخط والختم الا في  
مسائل

مطلب من عليه الحق  
اذا امتنع من قضائه  
لا يضرب الا في مسائل

مطلب لا يحلف القاضي  
على حق مجهول الا في  
مسائل

مطلب القضاء يقتصر  
على المحكوم عليه الا  
في مسائل فيتهدى فيها

مطلب يوم الموت  
لا يدخل تحت القضاء  
بخلاف يوم القتل  
مطلب لو أخش هادة  
الحسبة بلا عذر لا تقبل  
شهادته  
مطلب لا يجبر أحد  
الشريكين على العمارة  
الافى مسائل  
مطلب المقضى عليه  
لا تسمع دعواه ولا بينته  
الافى مسائل  
مطلب الدفع يصح قبل  
القضاء وبعده  
مطلب تسمع البيينة  
بعد الحلف  
مطلب التناقض في  
محل الخفاء عفو  
مطلب اذا بطلت  
الشهادة في البعض  
بطلت في الكل  
مطلب لا تقبل بينة  
النفي الافى مسائل  
مطلب البراء العام  
انما يعتبر عند عدم  
الاقرار بالحق لمدعيه  
والافى مسائل  
مطلب لا يجوز تأخير  
الحكم الافى مسائل  
مطلب كل من عمل  
اقراره تقبل بينته الافى  
مسائل  
مطلب لا تقبل شهادة  
كافر علم مسلم الاتباع او  
لضرورة  
مطلب لا يصح قضاء  
القاضي لنفسه الافى  
مسألة  
مطلب أمين القاضي  
لا تلحقه العهدة بخلاف  
الوصي

بها قضاء على من تلقى الملك منه فلو برهن البائع بعهده على الملك لم يقبل \* يوم الموت لا يدخل تحت القضاء ويوم  
القتل يدخل الافي مسألة فانه لا يدخل وهي مسألة الزوجه التي معها ولد فانه تقبل بينتها بتاريخ مناقض  
لما قضى به من يوم القتل \* وشاهد الحسبة اذا أخش هادته بلا عذر لا تقبل لفسقه به \* ولا يجبر أحد الشريكين  
على العمارة الافي جدار يتيمين لهما وصيان ويخاف سقوطه وعلم ان في تركه ضرر عليهم فان الآبي منهما يجبر  
عليهما \* وينبغي أن يكون في الوقف كذلك \* والمقضى عليه في حادثة لا تسمع دعواه ولا بينته الا اذا ادعى تلقى  
الملك من المدعي أو النتاج أو برهن على ابطال القضاء به \* والدفع كما يصح قبل الحكم يصح بعده فينتقض  
القضاء به \* وتسمع الدعوى بعد القضاء بالنكول أو بعد الحلف \* والتناقض يمنع الدعوى الافي ما طريقه  
الخفاء ومنه تناقض الوارث أو الناظر أو الوصي \* واذا بطلت الشهادة في البعض بطلت في الكل الا اذا  
كان عديدين مسلمين ونصراني فشهد نصرانيان عليهما بالعتق فانها تقبل مع انها لا تقبل الافي حق النصراني  
فقط \* وبينه النفي غير مقبولة الافي عشر \* فيما اذا علق طلاقها على عدم شيء فشهد بالعدم \* واذا شهد أنه  
أسلم ولم يستثن \* واذا شهد أنه قال المسيح ابن الله ولم يقل قول النصراني \* واذا شهد بانتاج الدابة عنده  
ولم تزل في ملكه \* واذا شهد بالخلع أو طلاق ولم يستثن \* واذا أمن الامام أهل مدينة فشهد هذا أن هؤلاء  
لم يكونوا فيها وقت الامان \* واذا شهد أن الأجل لم يذكرك في عقد السلم وفي الارث اذا قالوا لا وارث له غيره  
\* وفيما اذا شهد أنها أرضعت بلبين شاة لابلين نفسها كما في الاشياء \* وزدت ما لو شهدت انه تاركها بلا نفقة ولا  
منفق شرعي بعد أن ادعت المرأة ذلك على زوجها الغائب بحضور الشخص المقام وكيل عنه من القاضي  
لاجل أن توافق الشهادة الدعوى وان كان يكتفي بموافقتها لها بالمعنى كما تقدم \* وتقبل بينة النفي المتواتر  
\* لا تسمع الدعوى بعد البراء العام نحو لا حق لي قبله الا ضمان الدرك فانه لا يدخل \* بخلاف الشفعة  
فانها تسقط به وانما يمنع البراء العام اذا لم يقربان العين للمدعي فان أقرب بعده أنها سلمها للمدعي ولا يمنعه البراء  
\* وفي الرابع عشر من البرازية أبراه عن الدعوى ثم ادعى عليه بوكالة أو وصاية صح \* ولا يجوز للقاضي تأخير  
الحكم بعد وجود شرائطه الافي ثلاثة ارجاء الصلح بين الاقارب \* واذا استهل المدعي \* واذا كان عند  
القاضي ريبه \* واذا ذكر الشاهد ما لا حاجة اليه في الشهادة فاخطأ فيه لا يضره كالأول ذكر للقاضي عند سؤاله لونا  
في الدابة ثم شهد بلون آخر غيره \* ومن عمل اقراره قبلت بينته \* ومن لا فلا \* الا اذا ادعى اربا أو حضنة  
\* فلو ادعى أنه أخوه أو جده أو ابن ابنه لا يقبل \* بخلاف الابوة والنبوة والزوجة والولاء بنوعيه \* وكذا  
معتق أبيه وهو من مواليه \* ولا تقبل شهادة كافر على مسلم الاتباع أو لضرورة \* فالأول اثبات وكيل كافر  
بكافرين بكل حق له بالكوفة على خصم كافر فيمدى الى خصم مسلم آخر \* وكذا اشهادتهما على عبد كافر بدين  
ومولاه مسلم \* وكذا اشهادتهما على وكيل كافر موكله مسلم \* وهذا بخلاف العكس في المسئلةين ان يكونا شاهدا  
على مسلم قصدا \* وفيما سبق ضمنا \* والثاني في مسئلةين \* وفي الايصاء شهد كافران على كافر أنه أوصى الى  
كافر فاحضر مسلما عليه حق للميت \* وفي النسب شهد أن النصراني ابن الميت فادعى على مسلم بحق \* ولا يقضى  
القاضي لنفسه ولا لمن تقبل شهادته له الافي الوصية لو كان القاضي غريم الميت فثبت أن فلانا وصيه صح وبرئ  
بالدفع اليه \* بخلاف ما اذا دفع له قبل القضاء امتنع القضاء \* وبخلاف الوكالة عن غائب فانه لا يجوز القضاء  
بها اذا كان القاضي مديون الغائب سواء كان قبل الدفع أو بعده \* وأمين القاضي لا تلحقه العهدة كالقاضي  
\* بخلاف الوصي فانه تلحقه العهدة وان كان وصي القاضي فيينهما فرق في هذه \* وفي أخرى وهي ان القاضي  
محجور عن التصرف في مال الميت مع وجود وصي له ولو من صوب القاضي \* بخلافه مع أمينه وهو من يقول  
جعلتك أمينا في بيع هذا العبد \* واختلفوا ما اذا قال له بيع هذا العبد ولم يزد \* والاصح انه لا تلحقه عهدة  
\* وينصب القاضي الوصي في ثمان مواضع اذا لم يكن للميت أب أو جد أو وصيه ما ان كان على الميت دين أو له  
لتمت وصيته \* وفيما اذا كان للميت ولد صغير \* وفيما اذا اشترى من مورثه شيئا وأراد رده بعيب بعد موته  
\* وفيما اذا كان أبو الصغير مسرفا مسذرا فينصب له العفظ وقيد الحصاص فنصب الوصي فيما اذا كان على  
الميت دين وله وارث كبير غائب بانقطاعه عن بلد الميت وفي لا يأتي ولا تذهب اليه القوافل فان لم يكن منقطعا

لا ينصب \* وكذا ينصبه عند غيبة أبيه واحتيج الى اثبات حق الصغير ان كانت غيبة الأب منطقة  
 والأفلا \* وينصبه عن المفقود لحفظ حقوقه ولا ينصبه عن الغائب \* وينصبه اذا كان المدعى عليه  
 أصم أعمى أو خرس كما في البحر من فصل يجوز تقليب ذم من شاء من المجتهدين \* وانظر لو كان أصم وأعمى  
 أو خرس وأعمى ولم يوجد الوصف الثالث \* والظاهر أنه لا ينصب القاضي عنه وصياً لأنه في الأول  
 يمكنه النطق وفي الثاني الإشارة المعلومه منه فلا حاجة الى النصب فيه ما وان كان الخرس  
 والطرش متلازمين غالباً لانهما قد يتخلفان عن بعضهما أو حرره نقلاً \* وبشروط حضور الصغير لدى  
 القاضي عند نصبه على الصحيح للزوم الإشارة اليه عند النصب ويكتب الموثق الإشارة اليه في محضر الوصاية  
 بخلاف ما لو طابت الزوجة نفقة لها ولولدها \* أو المطلقة نفقة له ولها وأجرة حضانتها \* فلا يشترط حضور  
 الصغير ولكن هذا لو كان الصغير في ولاية القاضي ولا يفرض له \* والفرق أنه في مسألة إقامة الوصي عليه  
 مقصود بذاته بخلاف مسألة النفقة وحق الطلب لها أيضاً وفي ذلك للولي الشرعي كما هو ظاهر \* ولا تقام  
 البينة على مقر الافي وارث مقربين على الميت فتقام البينة للتعدي \* وفي مدعى عليه أقرب الوصاية فبرهن  
 الوصي \* وفي مدعى عليه أقرب الوكالة فيثبتها الوكيل دفعا للضرر قال في جامع الفصولين فهـذا يدل على جواز  
 إقامتهم مع الإقرار في كل موضع يتوقع الضرر من غير المقر لولاها \* ومنها الوخاصم الأب بحق عن الصبي فافر  
 لا يخرج عن الخصومة \* وتقام البينة عليه مع إقراره \* بخلاف الوصي وأمين القاضي فاذا أقر خرج عن  
 الخصومة \* وكذا اذا أقر الوارث للوصي له فانها تسمع مع الإقرار \* وكذا الواجد بيمينها من رجل ثم من  
 آخر \* فاقام الأول البينة فان كان الآخر حاضر اتقبل عليه البينة وان كان مقراً بما يدعيه هذا المدعى  
 \* وان كان غائبا لا تقبل \* وكذا في الاستحقاق تقبل البينة به مع إقرار المستحق عليه لئلا يمكن من الرجوع  
 على بائعه \* ولا يشترط في صحة الدعوى بيان السبب الافي دعوى العين \* واذا مات الخليفة لا ينزل قضاته  
 وولاته \* واختلف المشايخ في انزال نائب القاضي بعزل القاضي \* ويمكن الفتوى اليوم على عدم انزاله  
 بعزل القاضي ولا يموت \* بخلاف موت الموكل أو عزله وكياله حيث ينزل \* والفرق أن الوكيل عامل للموكل  
 فموته أو عزله له ينزل الوكيل \* بخلاف القضاء والنواب والأمرأوا العمال فانهم عاملون للمسلمين والقاضي  
 والسلطان نائب عنهم فموت القاضي والسلطان لا ينزلون بلاموجب شرعي وينزلون بعزل الخليفة لهم فقد  
 قال الزيلعي في شرح الكنز من كتاب الوكالة لا يملك القاضي الاستخلاف الا باذن الخليفة ثم لا ينزل بعزل القاضي  
 الأول ولا يموت وينزل الخليفة لهم ما ولا ينزلان بموته كالصاحب البحر وهو المعتمد في المذهب ولم  
 نر خلافا في المسئلة اهـ وعلموا عدم عزل القاضي بموت الخليفة بآن الخليفة نائب عن المسلمين وبأن نائب  
 القاضي نائب عن السلطان حقيقة مع استنابة القاضي اياه وبأنه لم يملك ذلك الا باذن منه وبأن القاضي إنما  
 هو رسول عن السلطان في نصب النواب كما في حواشي الأشباه \* واذا كان الوكيل مفوضا الى رأيه من الموكل  
 فله أن يوكل غيره ويكون وكيلاً عن الموكل لا عنه \* ولذا ينزل بموت الموكل الأول أو عزله لا بموت الوكيل  
 وعزله بلا اذن من الأول \* وليس للوكيل الثاني أن يوكل ثالثا على الاظهر كما في غمرة (٤٤٣) من الفتاوى  
 المهدية \* ولا تقبل شهادته لنفسه الافي مسئلة القاتل اذا شهد بغيره ولى المتقول \* وصورته ثلاثة فتلوا رجلا عمدا  
 ثم شهد وابتعد التوبة ان الولي عفا عنا قال الحسن لا تقبل شهادتهم الا أن يقول اثنان منهم عفا عنا وعن  
 هذا الواحد في هذا الوجه قال أبو يوسف تقبل في حق الواحد وقال الحسن تقبل في حق الكل \* ولو اختلفا  
 في قبض المبيع فالقول للمتكسر \* والقول لها في انه طلقها في المرض وانه فارقت منه \* ولا يقضي بالقرينة  
 وهي ظاهر الحال الافي مسائل \* منها ما في نوادر هشام عن محمد رجل يعرف بالحاجة والفقر وليس بيته إلا  
 بوزية ملقاة وصار يبيده غلام عرف باليسار وعلى عنق العبد بدرة فيها عشرون ألف دينار فادعاه رجل  
 عرف باليسار وادعاه صاحب الدار \* فهو للذي عرف باليسار \* وكذا كناس في منزل رجل وعلى عنق  
 الكناس قطعة فقال هي لي وادعاه صاحب المنزل فهي لصاحب المنزل \* وفي نوادره على عن أبي يوسف  
 رجلا في سفينة فيها دقيق فادعى كل واحد السفينة وما فيها وأحدهما يعرف بببيع الدقيق والآخر يعرف

مطلب يشترط حضور  
الصغير عند نصب وصي  
عليه

مطلب لا يشترط  
حضور الصغير لفرض  
النفقة له

مطلب لا تقام البينة  
على المقر الافي بعض  
المواضع

مطلب بيان السبب في  
دعوى العين شرط

مطلب اذا مات الخليفة  
لا تنزل قضاته وولاته  
مطلب في الفرق بان  
الوكيل عامل للموكل

مطلب الوكيل المقام  
من طرف الوكيل  
الأول ووكيل عن الموكل  
لا عنه

مطلب لا تقبل شهادته  
لنفسه

مطلب لا يقضي  
بالقرينة الافي مسائل



بأنه ملاح معروف \* فالدقيق الذي يعرف ببيعه \* والسفينة لمن يعرف بأنه ملاح \* وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف دخل رجل في منزل رجل ويعرف الداخل بأنه مناد يبيع الذهب أو الفضة أو المتاع ومعه شيء من ذلك فادعياه فهو لمن يعرف ببيعه ولا يصدق رب المنزل وإن لم يكن كذلك فالقول قول رب المنزل \* وفي نوادر ابن رستم عن محمد \* رجل خرج من دار انسان وعلى عنقه متاع رآه قوم وهو يعرف ببيع مثله من المتاع فقال صاحب الدار ذلك المتاع متاعي والحامل يدعيه فهو للذي يعرف به وإن لم يعرف فهو لصاحب الدار \* سفينة فيها راكب وآخر يتسك وأخر يجذب وآخر يمدحها وكلهم يدعونها فهي بين الراكب والممسك والجاذب الثلاثة ولا شيء للثالث \* رجل يقود قطارا من الابل \* ورجل راكب يبرامها فادعيها كلاهما ينظر أن كان على الكل حمل الراكب ومتاعه فكلها للراكب \* والقائد أجبره \* وإن لم يكن على الابل شيء فللراكب الابل الذي عليه \* وما بقي فهو للقائد \* أمالو كان بقرا أو غنما عليها رجلان أحدهما قائد والآخر سائق فهي للسائق إلا أن يقود شاة معه فيكون له تلك الشاة وحدها كذا في نوادره على وتماه في البحر \* وفي الاشياء طرق القضاء سبعة بينة واقرار وعين أو نكول عنه وقسامة وعلم قاض على المرجوح والسابع قرينة قاطعة كان ظهر من دار خالية انسان خائف بسكين متاوت يدم فدخلوها فورا فزأوا مذبحا لوقته أخذ به اذ لا يجترئ أحد - أنه قاتله اه - وتفرض القضاء على الفور الا في ثلاث ربيبة ولر جاء ضلع أقارب \* وإذا استهل المدعي من القاضي حتى يحضر بينة فانه يمهله \* وكذا اذا أقام البينة ثم ان المدعي عليه استهل من القاضي حتى يأتي بالدفع بعد طلبه منه فانه يجيبه ولا يجعل بالحكم (وزاد البيري) عن الخلاصة مسألة أخرى يؤخر فيها الحكم وهي اذا لم يعتمد القاضي على فتوى أهل مصرفيست بالفتوى الى مصرف آخر لا بأثم بتأخير القضاء كما في رد المحتار قبيل باب الحكم \* وبطل وقف راهن معسر ومريض مديون بحيط بخلاف صحيح فان شرط وفاء دينه من غلته صح وإن لم بشرط يوفي من الفاضل عن كفايته بلاسرف وهذا في المريض المديون الثابت عليه الدين بوجهه الشرعي فان لم يحط الدين بالتركة يجوز الوقف في ثلث ما بقي بعد سداد الدين لوله ورثته ولم تجزئه والابان كان له ورثة وأجازوا الوقف أو لم يكن له ورثة يجوز في كله ولو وقفه على غيره فعلة لمن جعله له خاصة وتماه في آخر كتاب الوقف من رد المحتار \* واعلم ان الردة ان حصلت من أحد الزوجين بان وصف الله تعالى بما لا يليق به أو سخر باسم من أسمائه تعالى أو بأمر من أوامره أو أنكر وعده أو وعده أو نحو ذلك وقعت البينة أي الفرقة بينهما ما في الحال ولا يحتاج الى قضاء القاضي بذلك سواء كان قبل الدخول أو بعده وبعد ذلك ينظر ان كانت الردة حاصلة من الزوج فهي فرقة بغير طلاق عند أبي حنيفة وأبي يوسف حتى لا ينقص من عدد الطلاق شيء عند هبائها ولا تجبر المرأة على ان ترجع الى زوجها وعند محمد تكون فرقة بطلاق حتى ينقص من عدد الطلاق وإن حصلت من المرأة قال مشايخ بلخ منهم أبو القاسم الصغار وأبو جعفر كفرها لا يعمل في فساد النكاح ولا يؤثر زوجها بتجديده سدا لهذا الباب عليهم \* ولما حكم الشرعي أن يؤدبها بمقدار ما يرى الى ان ترجع عن ذلك وتسلم واليه كان يعمل الحاكم الشهيد والشيخ الامام اسمعيل من مشايخ بخاري وعامة العلماء بخاري يقولون كفرها يعمل في افساده وليكنها تجبر على النكاح والرجوع الى زوجها الاول واذا عمل في افساد النكاح وحصلت الفرقة فهي فرقة بغير طلاق ولا ينقص من عدد الطلاق شيء بالاتفاق وعليها أن تعتد بثلاث حيض سواء كانت الردة من المرأة أو من الزوج وقال في البحر ويكفر بتلقين كلمة الكفر المتكلم بها ولو على وجه اللعب وبأمر امرأة بالارتداد لتبين من زوجها وبالاقتناء بذلك وان لم تكفر المرأة بها أي لم تقل ذلك وهذا بناء على ان الرضا بكفر غيره كفر وقيل لا وبعمومه على أن يأمرها بالكفر لان العزم وقصد الكفر يتسا في التصديق ويزيل التحقيق ولانه رضي بالكفر والرضا بكفر نفسه كفر اجماعا وانما الخلاف في كفر غيره لالكونه استحسن الكفر في نفسه وهذا كله اذا لم يمكن حمل كلامه على محمل حسن ولم يكن في كفره خلاف ولو رواية ضعيفة ولو غير أهل المذهب ولكن هذا أعني عدم كفره ان أمكن أو وجد من حيث استحقاقه للقتل فقط لا من حيث الحكم بفسخ النكاح ومعاملة بظاهر كلامه كإدلال عليه مما صرحوا به من انه اذا أراد أن يتكلم بكلمة

مطلب في طرق القضاء  
وفرضه فورا

مطلب في حكم الردة



مباحة تجرى على لسانه كلمة الكفر خطأ لا قصد لا بصدقه القاضي وإن كان لا يكفر فيما بينه وبين الله تعالى وإنما يكون كفرا اتفاقا بطل العمل والنكاح وما فيه خلاف يؤمر بالاستغفار والتوبة وتجدد النكاح احتياطا كما لو شتم دين مسلم فلا يحكم بكفره لا مكان التأويل بأن مراده أخلاقه الرديئة ومعاملته القبيحة لاحقة دين الاسلام \* والحاصل كافي البهر من باب أحكام المرتدين أن من تكلم بكلمة الكفر هازلا أو لاعبا بها كفر عند الكل ولا اعتبار باعتقاده ومن تكلم بها مخطئا أو مكرها لا كفر عند الكل ومن تكلم بها عالميها عامدا كفر عند الكل ومن تكلم بها اختيارا جاهلا بلانها كلمة كفر فيه اختلاف وتعمام في رسالتنا في الكلمات التي تجرى على السنة العامة الموجهة لكفر قائلها \* (ثم اعلم) أن الشهادة بصدقه عامه يكون بالفعل كرهن وهبة وصدقة يبطلها الاختلاف في الزمان والمكان إلا عند محجده وفي البيع والإجارة والصلح والخلع لا يبطلها الاختلاف فيها \* وكذا لو شهد أحدهما بعد الآخر بالقرار به لا يضر الاختلاف في الزمان والمكان \* ومثله القرض وإن كان تمامه بالقبض \* ولو شهد أحدهما بقراره اليوم يالف والآخره أمس يالف تقبل \* ولو اختلف الشاهدان في زمان أو مكان أو إنشاء وقرار بأن شهد أحدهما الإنشاء والآخر على القرار \* وكل من الثلاثة لا يخلو ما في الفعل أو القول أو في فعل ملحق بالقول أو في فعل ملحق بالقول في الفعل حقيقة وحكما يعني تصرف فعل بجناية وغصب أو في قول ملحق بالفعل لتفـ فعلا كالنكاح يمنع قبول الشهادة في الوجوه الثلاثة وإن كان الاختلاف في قول محض كبيع وطلاق وإبراء وإقرار وتحرير أو في فعل ملحق بالقول وهو القرض لا يمنع القبول مطلقا \* وإن كان القرض لا يتم إلا بالفعل وهو التسليم لأن ذلك محمول على قول المقرض أقرضتكم فصار كطلاق وتحرير وبيع \* ولو شهد أبرهن واختلفا في زمانه أو مكانه وهما يشهدان على معانة القبض تقبل \* وكذا إشرعوه هبة وصدقة لأن القبض قد يكون غير مرة \* ولو شهدا بقرار واحد بصدقة أو برهن بالقبض تقبل كذا وجدته بخط بعض الفضلاء في هامش رسالة ابن العماد المسماه بترجيح البيئات (وحاصله) أن الأصل في المشهود به إذا كان قولاً كالبيع ونحوه فاختلف الشاهدان فيه في الزمان أو المكان لا يمنع قبول الشهادة لأن القول مما يعادو بكرر وإذا كان فعلا كالغصب ونحوه أو قولاً لكن الفعل شرط صحته كالتكاح فانه قول وحضور الشاهدان في فعل وهو شرط فاختلفا في الزمان أو المكان لا يمنع القبول لأن الفعل في هذا الزمان أو المكان غير الفعل في زمان أو مكان آخر فاختلف المشهود به ولهذا منع القبول ومثله اختلفا في الإقرار أو الإبراء بالزمان أو المكان فانه لا يمنع قبولهما لأن الإقرار مما يعادو بكرر فيكون الثاني عين الأول فلم يختلف المشهود به فتقبل شهادتهما لأن الشهادة لو خالفت الدعوى بزيادة لا يحتاج إلى إثباتها أو نقصان كذلك فانه لا يمنع قبولهما حتى لو سألهما القاضي عن الزمان والمكان فقالا لا نعلم ذلك تقبل لأنهما لا يكلفان به ومنلهما ما اختلفا في المكان وهذا على قول الإمام لأن الشاهد حفظ عين الشهادة لا محلها ومكانها \* وعند الثاني لا تقبل لكثرة الشهادتين وكافي الانقروية ومحل قبولها في دعوى القول مطلقا في غير دعوى الملك لما في البهر عن الفتح لو ادعى الشراء وأرخه فشهدوا له بلاتاريخ تقبل لأنه أقل أي لأن الملك المؤخر أقوى وعلى القلب لا تقبل \* ولو كان للشراء شهران فأرخوا شهراتقبل وعلى القلب لا تقبل اه وفي البرازية ادعى الشراء منذ شهرين فشهدوا بالشراء منذ شهر قبلت \* وبقلبه لا اه إذ لا يشك عاقل أن دعوى الشراء من القول المحض كدعوى البيع ونحوه ولعل وجهه أنه أكثر مما ادعى به لإثبات الشهود وزيادة المدة بخلاف ما قبله لأنه أقل فكان بمنزلة ما إذا أرخ وشهد له بلا تاريخ فتنبه لهذا فانه يستخرج منه مسائل كثيرة وعلى هذا لا تقبل لو ادعى على رجل ما لا معلوما فدعى المدعى عليه أنه دفعه إليه من مدة خمسة أشهر أو أنه قد أقر له باستيفائه منه منذ خمسة أشهر وصدقه في إقراره له ولم يصدقه المدعى عليه فاقام المدعى أولا والمدعى عليه ثانيا بينة فشهدت له عليه بأنه دفعه إليه من مدة تسعة أشهر لأن هذا من دعوى الفعل وفيه زيادة على المدعى به وتعمامه في تنقيح الحامدية

مطلب فيما يطل  
بالاختلاف بالزمان  
والمكان وما لا يطل  
بذلك

مطلب في المقتضى  
والقاضي المجتهد

نبت في أدب المفتي المجتهد ومثله القاضي

قد ذكر الإمام كاضحان في أول فتاويه المشهورة بالفتاوى الخمانية أن المفتي في زماننا من أصحابنا إذا استفتى



بالغة وردت النكاح مقدمة على بينة الأب على أنه تزوجها قاصرة دره وبينه الخارج على نكاح امرأة ماتت بتاريخ سابق مقدمة على بينة خارج آخر على نكاحها بتاريخ لاحق هندية \* وبينه الخارج على نكاح امرأة ماتت بتاريخ سابق مقدمة على بينة ذى البد على نكاحها بتاريخ لاحق هندية \* وبينه الزوج على الإبراء من المهر مقدمة على بينة الزوجية على الإقرار به إلى الآن تنقيح \* وبينه الزوجية على كون النكاح يوم كذا مقدمة على بينة الورثة على أن الموت قبله بكذا تنقيح \* وبينه الورثة على أن القتل يوم كذا مقدمة على بينة الزوجية على كون النكاح بعده تنقيح \* وبينه الزوجية على أنها دلت النكاح لما بلغها مقدمة على بينة الزوج على أنها سكنت لما بلغها الخبر انقروية \* وبينه الزوج على أنها أجازت النكاح لما بلغها خبره مقدمة على بينة الزوجية على أنها دلت النكاح لما بلغها انقروية \* وبينه الزوجية على أن ما أرسله الزوج لها هدية مقدمة على بينة الزوج على أنه من مهرها تنقيح \* وبينه الزوجية على أن العين من مهرها مقدمة على بينة أحد الورثة على أنه رهن أو هبة تنقيح \* وبينه خارج على إقرار امرأة له بالنكاح في الأول مقدمة على بينة خارج على إقرارها له أيضا بلفظ واحد غائم \* وبينه المسلم على نكاح ذميمة بلا تاريخ مقدمة على بينة الذمى على نكاحها بتاريخ غائم \* وفيه خلاف أبي يوسف \* وبينه الزوجية على أن مهرها ألف والظاهر مع الزوج مقدمة على بينة الزوج على أن مهرها خمسة مائة والظاهر معه غائم \* وبينه المرأة على أن المهر ألفان مقدمة على بينة الزوج أن المهر ألف خانية \* وبينه الزوج على أن المهر ألف ومهر المثل أكثر من ألف ومهر المثل أكثر غائم \* وبينه المرأة على أن هذه العين مهرها مقدمة على بينة الزوج أن غيرها هو المهر خانية

### كتاب الطلاق

فبينه المرأة على كون زوجها عاقلا وقت الخلع مقدمة على بينة الزوج على أنه كان مجنوناً وقت غائم \* وبينه المرأة على كون زوجها عاقلا حين المخاصمة مقدمة على بينة ورثته أو وليه على أنه كان مجنوناً انقروية \* وبينه الزوج على إقرارها بأنها اعتدت بعده وتزوجت بآخر وطلقة بعد الدخول بها ومضت عدتها منه وتزوجته مقدمة على بينة المرأة بأن زوجها طلقها ثلاث طلقات بلا تاريخ غائم \* وبينه المرأة على أنها ذهبت إلى الحمام بلا إذنه فطلقت ثلاثاً مقدمة على بينة الزوج على أنها أباضته فلم تطلق بهجة \* وبينه المرأة على الخلع بتاريخ مقدمة على بينة الزوج على النكاح بتاريخ غائم \* وبينه ورثته الميت على أن الطلاق بائن فلا تثر مقدمة على بينة الزوجية بان الطلاق رجعي فترث نتيجة \* وبينه المرأة على الخلع بتاريخ مقدمة على بينة الزوج على النكاح بتاريخ غائم \* وبينه المرأة على الخلع بتاريخ مقدمة على بينة الزوج بالنكاح بتاريخ غائم \* وبينه الورثة على طلاق الزوج قبل الموت مقدمة على بينة الزوجية على أنها تزوجته إلى الموت على قول السعدي وهو الصحيح تنقيح \* وبينه الزوجية على أنها حلال وقت الموت مقدمة على بينة الورثة بانها حرام قبل الموت على قول الفضلي وقد قدمه في الخانية وعادته تقديم المفتي به عنده والظاهر والأشهر من الأقوال فقه داخلة الصحيح وليكن في غمرة (٣٣٧) من محاضر الفتاوى المهدية لشيخنا الشيخ محمد العباسي أنهم علموا بتقديم بينة الزوجية على قول الفضلي على بينة الطلاق بجملة أنه طلق ثم تزوج وعلموا بتقديم بينة الطلاق على بينة الزوجية على قول السعدي بان الطلاق يكون بهـ بالنكاح وقالوا أنه إن كانت تدعى عقدين فاقول ما قاله الفضلي وعليه الفتوى \* والا فالفتوى على ما قاله السعدي وإن هذا إذا دلت المدة تحتمل العقدين \* وبينه الزوج على حصول الردة منه حال سكره مقدمة على بينة الزوجية على حصولها صاحباً فبان منه ذخيرة \* وبينه المرأة على الطلاق بتاريخ مقدمة على بينة الزوج على نكاحها بلا تاريخ ذخيرة \* وبينه المرأة على الطلاق بتاريخ مقدمة على بينة الرجل على نكاحها بتاريخ ذخيرة \* وبينه المرأة على الطلاق بتاريخ لاحق مقدمة على بينة الرجل على نكاحها بتاريخ سابق ذخيرة \* وبينه المرأة على الطلاق بتاريخ مقدمة على بينة الرجل بنكاحها بذلك التاريخ ذخيرة \* وبينه الرجل على

النكاح بتأخير لا حق مقدمة على بينة المرأة على الطلاق بتأخير سابق ذخيرة \* (تنبيه) \* ويحل له  
التزوج ببنت زوجة أبيه أو ابنه وبنت ابنها قال الرملي ولا تحرم بنت زوج الأم ولا أمه ولا أمزوجة الأب  
ولا بنتها ولا أمزوجة الابن ولا بنتها ولا زوجة الربيب ولا زوجة الراب اه ويحل أيضا الجمع بين امرأة وبنت  
زوجها أو ابنتها لأنه لو فرضت المرأة أو امرأة الابن ذكر الم يحرم \* بخلاف عكسه لأن الذكر المفر وض في  
الاولى يصير متزوجا ببنت الزوج وهي بنت رجل أجنبي وفي الثانية يصير متزوجا امرأة أجنبية \* وأما العكس  
وهو ما إذا فرضت بنت الزوج أو أم الزوج ذكر التحريم الأخرى لأنه في الأولى يصير ابن الزوج فلا يحل له  
موطوءة أبيه وفي الثانية يصير أبا الزوج فلا يحل له امرأة ابنه وقامه في رد المختار

### \* باب النفقات \*

فبينة الزوجة على أن المفروض مائة نفقة مقدمة على بينة الزوج على أن المفروض خمسون تنقيح \* وبينة  
الزوج على أن الزوج موسر وعليه نفقة الأيسار مقدمة على بينة الزوج بأنه معسر وعليه نفقة الأيسار  
غانم \* وبينة الزوج على أنه معسر بعد الأيسار مقدمة على بينة الزوج على أنه موسر بتأخير  
سابق فتح القدير \* وبينة الزوج على العدة واليسار مقدمة على بينة الزوج أن الشهود ليسوا به - دول  
وليس المقدر نفقة الموسر بن أمثاله هندية \* وبينة الزوج على أن نفقة تهما من سنتين مقدمة على بينة  
الزوج على أن نفقة تهما من سنة غانم \* وبينة الزوج على أن الدراهم نفقة مقدمة على بينة الزوج على أن  
الدراهم هدية غانم \* وبينة الزوج على إقرار الزوج أن الدراهم نفقة مقدمة على بينة الزوج على إقرار  
الزوج أنها هدية غانم \* وبينة الزوج على إقرار الزوج أن النفقة أقل مقدمة على بينة الزوج على  
إقرار الزوج أنها أكثر غانم \* وبينة الابن على إيسار الأب حين أنفق ماله مقدمة على بينة الأب على  
إيساره حين الاتفاق غانم \* وبينة الابن الزمن على أن زيدا أبوه وعليه نفقة مقدمة على بينة زيدا على أن  
أباه عمر وعليه نفقة غانم \* وبينة الظئر على أنها أرضعت الصبي بلبنها فلها الأجر مقدمة على بينة الأب  
على أنها أرضعته بلبن شاة تنقيح

### \* باب النسب \*

فبينة المدعي أنه عم الميت لأبيه والجدة فلان مقدمة على بينة آخر على أن الجد فلان آخر تنقيح \* وبينة مدعي  
البنوة وأنه لا وارث غيره مقدمة على بينة مدعي العمومة وأنه لا وارث له غيره تنقيح \* وبينة المرأة على صغير  
في يدها أنه ابنها مقدمة على بينة المرأة الخارجة على أن هذا الصغير ابنها نتيجة \* وبينة ذى اليد على أن  
الصغير ابنه مقدمة على بينة الخارج على أن الصغير ابنه أنقروية \* وبينة الغلام المحتمل على رجل أنه أبوه  
مقدمة على بينة رجل آخر وامرأته على أن الغلام ابنهما أنقروية \* وبينة ذى اليد على أن الصغير ابنه من  
امرأته هذه مقدمة على بينة الخارج على أنه ابنه من امرأته هذه أنقروية \* وبينة المدعي على أنه ابن عم  
الميت لأبيه وسمى الجد الجامع مقدمة على بينة المدعي عليه على أن الجد الجامع فلان غيره خاتبة \* وبينة  
المدعي على أنه أخو الميت لأبيه فلان بن فلان مقدمة على بينة المدعي عليه على أن الميت كان أقرانه  
أخو المدعي لأمه خاتبة \* وبينة المدعي على أنه ابن عم الميت لأبيه وسمى الجد مقدمة على بينة المدعي عليه  
على أن الميت أقر في حياته أنه ابن عمه لأمه خاتبة \* وبينة المدعي عليه على أن قاضي كذا قاضي بنسب غير  
الذي ذكره المدعي مقدمة على بينة المدعي على أنه ابن عم الميت لأبيه والجدة فلان خاتبة \* وبينة امرأة معها  
صبي على أن زيدا تزوجها يوم كذا وهذا ابنه مقدمة على بينة الورثة على أن زيدا قتل قبل ذلك اليوم  
خاتبة \* وبينة الرجل على أن هذا ابنه من فلانة الميتة وله أرثها مقدمة على بينة الابن على أنه ابن رجل  
آخر والرجل ينكر هندية \* وبينة الرجل على غلام أنه ابنه ويريد منه نفقة مقدمة على بينة الغلام على أنه  
ابن فلان وفلان يجحد هندية \* وبينة العم على أن هذا أخو الميت وعليه نفقة تهما مقدمة على بينة الميت على  
أنه عمها وتطلب نفقة تهما منه هندية \* وبينة الغلام المحتمل على رجل وامرأته أنه ابنه ما مقدمة على بينة رجل



وامرأة آخرى على أن الغلام ابنهما هندية \* وبينه الغلام النصراني المحتلم على رجل وامرأة نصرانيين انه  
ابنهما مقدمة على بينة مسلم ومسلمة على أن الغلام ابنهما اذا كانت شهود الغلام من المسلمين هندية \* وبينه  
مسلم ومسلمة على أن الغلام ابنهما مقدمة على بينة الغلام على رجل وامرأة نصرانيين انه ابنهما هندية \* وبينه  
العبد على انه ابن المولى من هذه الأمة وهي زوجته مقدمة على بينة المولى على أنه ابنه منها هندية \* وبينه الغلام  
على انه ابن الميت من أمته ولدته في ملكه وقد أقربه مقدمة على بينة رجل آخر على أن الغلام عبده وأمه أمته  
زوجها من عبده الميت هندية \* وبينه الغلام على انه ابن الميت من أمته ولدته في ملكه وقد أقربه  
مقدمة على بينة رجل آخر على أن الغلام عبده وأمه أمته زوجها من عبده والعبد ينكر هندية

### ﴿ كتاب الشركة ﴾

فبينه أحد الشريكين على عينه أنها للشركة مقدمة على بينة الآخر على أنها بعد التفرقة وهي للآخر وحده  
تنقيح \* وبينه غير الأمر على أن الشراء قبل التفرقة مقدمة على بينة الآخر على أن الشراء بعدها تنقيح  
\* وبينه الخارج على شركة المفاوضة مع الميت مقدمة على بينة الورثة على أن المال ميراث ولا شركة تنقيح  
\* وبينه الآخر أحد الشريكين في المفاوضة على عينه أنها للشركة مقدمة على بينة الآخر على أن الأمر بعد التفرقة  
فهى للآخر غانم \* وبينه غير الأمر في المفاوضة على الشراء قبل التفرقة مقدمة على بينة الآخر على الشراء  
بعد التفرقة والعين له غانم \* وبينه أحد الشريكين العنان على شراء العين للشركة بامرهم مقدمة على بينة الآخر  
على أنها بعد التفرقة وهي للآخر غانم \* وبينه غير الأمر في العنان على أن العين للشركة مقدمة على بينة  
الآخر على أن العين له والشراء بعد التفرقة منها غانم \* وبينه الخارج على ورثة الآخر ما في أيديهم شركة  
المفاوضة مقدمة على بينة الورثة على أن أباهم مات وترك ذلك ميراثا غانم \* وبينه الخارج على أن ما في يد  
ذی اليد مفاوضة وأن المال بينهما مقدمة على بينة ذی اليد على أن المال ميراث له من فلان غانم \* وبينه  
الخارج على أن ما في يد ذی اليد مفاوضة وأن المال بينهما مقدمة على بينة ذی اليد على أن المال صدقة له من  
فلان غانم \* وبينه الخارج على أن ما في يد ذی اليد مفاوضة وأن المال بينهما مقدمة على بينة ذی اليد على  
أن المال هبة له من فلان غانم \* وبينه الخارج على أن ما في يد ذی اليد مفاوضة وأن المال من شركتهما  
مقدمة على بينة ذی اليد على أن المال ميراث له من فلان غانم \* وبينه الخارج على أن ما في يد ذی  
اليد مفاوضة وأن المال من شركتهما مقدمة على بينة ذی اليد على أن المال صدقة له من فلان غانم \* وبينه  
الخارج على أن ما في يد ذی اليد مفاوضة وأن المال من شركتهما مقدمة على بينة ذی اليد على أن المال هبة له  
من فلان غانم \* وبينه ذی اليد على أن المال الذي في يده ميراث له من فلان مقدمة على بينة الخارج على  
أن هذا المال مفاوضة على قول محمد غانم \* وبينه ذی اليد على أن المال الذي في يده هبة له من فلان مقدمة  
على بينة الخارج على أن هذا المال مفاوضة غانم \* وبينه ذی اليد على أن المال الذي في يده صدقة من فلان  
مقدمة على بينة الخارج على أن هذا المال مفاوضة على قول محمد غانم \* وبينه الخارج على أن ما في يد ذی  
اليد من شركتهما مقدمة على بينة ذی اليد على أن المال ميراث له من فلان غانم \* وبينه الخارج على أن  
ما في يد ذی اليد من شركتهما مقدمة على بينة ذی اليد على أن المال صدقة له من فلان غانم \* وبينه الخارج  
على أن ما في يد ذی اليد من شركتهما مقدمة على بينة ذی اليد على أن المال هبة له من فلان غانم \* وبينه  
الخارج على أن ما في يد ذی اليد من شركتهما مقدمة على بينة ذی اليد على أن المال ميراث له من فلان غانم  
\* وبينه الخارج على أن ما في يد ذی اليد من شركتهما مقدمة على بينة ذی اليد على أن المال صدقة له من فلان غانم  
\* وبينه الخارج على أن ما في يد ذی اليد من شركتهما مقدمة على بينة ذی اليد على أن المال هبة له من فلان غانم

### ﴿ كتاب الوقف ﴾

فبينه كون الوقف فاسدا الشرط مقدمة على بينة كونه صحيحا تنقيح \* وبينه تقييد الوقف مقدمة على بينة  
إطلاق الوقف تنقيح \* وبينه خارج على أن العمار في أرض الوقف ملكه مقدمة على بينة المتولى على أن

العمارة للوقف تنقيح \* وبينه المتولي على ان المستاجر بني في ارض الوقف لا وقف مقدمة على بينه الورثة على انه بني ملكه لا للوقف جامع الفصولين \* وبينه ذي اليد على ان الدار وقف عليه بتاريخ سابق مقدمة على بينه القسيم على انها على المسجدين بتاريخ لاحق تنقيح \* وبينه المستحق على ان الوقف بطنه بعد بطن مقدمه على بينه مستحق آخر على ان الوقف مطلق تنقيح \* وبينه الخارج على الملك المطلق مقدمة على بينه ذي اليد المتولي على انه وقف تنقيح وهذا على قولهما المقتضى به وعلى قول أبي يوسف فبينه الوقف أولى كما في غرة (٣٤٣) من وقف الهندية \* وبينه الخارج على ان الدار موقوفة عليه بتاريخ سابق مقدمة على بينه المتولي الخارج انها لله مسجد بتاريخ لاحق غانم \* وبينه الخارج على ان الدار وقف مطلقا مقدمة على بينه ذي اليد ان باعها اشتراها من الواقف غانم \* وبينه ذي اليد ان الواقف باعها بتاريخ سابق مقدمة على بينه الخارج ان هذا الواقف وقفها بتاريخ لاحق غانم \* وبينه الخارج ان الدار وقف فلان بتاريخ مقدمة على بينه ذي اليد على انها مشتراة من فلان بتاريخ واحد غانم \* وبينه الناظر ان الاشجار باسنة بعد ما باعها وهدكت مقدمة على بينه أهل الوقف انها كانت ثمرة تنقيح

### كتاب البيوع

فبينه الخارج على الشراء بتاريخ سابق مقدمة على بينه خارج آخر على الشراء بتاريخ متأخر محالة \* وبينه البائع على زيادة الثمن مقدمة على بينه المشتري على نقص الثمن محالة \* وبينه المشتري على زيادة المبيع مقدمة على بينه البائع على نقص المبيع محالة \* وبينه البائع على ان الثمن فيه غبن فاحش مقدمة على بينه المشتري ان الثمن ثمن المثل تنقيح \* وبينه بيع الوفاء مقدمة على بينه البيع البات تنقيح \* وبينه المشتري الاقالة مقدمة على بينه البائع على البيع تنقيح \* وبينه المشتري على ان البائع باعه العين بعد بلوغه مقدمة على بينه البائع على انه باعها قبل البلوغ تنقيح \* وبينه المشتري على بيع الاب له في صغر ولده مقدمة على بينه الولد على بيع أبيه حال بلوغه تنقيح \* وبينه الخارج على شراء العين من ذي اليد بتاريخ لاحق مقدمة على بينه ذي اليد على شرائها من هذا الخارج بتاريخ سابق طحطاوى \* وبينه المشتري على اجازة المالك بيع الفضولي مقدمة على بينه المالك على رد المبيع تنقيح \* وبينه ذي اليد على شراء العين من خارج بتاريخ لاحق مقدمة على بينه هذا الخارج على شرائها من ذي اليد بتاريخ سابق طحطاوى \* وبينه خارج على شراء العين من خارج بتاريخ لاحق مقدمة على بينه هذا المدعي عليه الخارج على شرائها من المدعي بتاريخ سابق طحطاوى \* وبينه ذي اليد على شرائها من المدعي بتاريخ سابق طحطاوى \* وبينه هالك المبيع عند المشتري مقدمة على هلاكه عند البائع تنقيح \* وبينه المالك على اجازته بيع الفضولي مقدمة على بينه المشتري على الرد تنقيح \* وبينه شراء الدار من ثالث صححام مقدمة على بينه شراء الدار من ثالث فاسدا تنقيح \* وبينه خارج على شراء الدار من رجل بتاريخ مقدمة على بينه خارج على شرائها من الرجل بتاريخ ميزان \* وبينه خارج على شراء الدار من رجل بتاريخ سابق مقدمة على بينه خارج على شرائها من الرجل بتاريخ لاحق ميزان \* وبينه خارج على الشراء من زيد وقبض بلاتاريخ مقدمة على بينه خارج على الشراء من زيد بتاريخ \* وبينه خارج على الشراء من زيد وقبض بلاتاريخ مقدمة على بينه خارج على الشراء من زيد بتاريخ \* وبينه ذي اليد على الشراء وقبض بلاتاريخ مقدمة على بينه خارج على الشراء من زيد وقبض بلاتاريخ \* وبينه ذي اليد على شراء الدار من زيد وقبض بلاتاريخ مقدمة على بينه خارج على الشراء من زيد وقبض بلاتاريخ \* وبينه خارج على الشراء من زيد بلا قبض ولا تاريخ \* وبينه ذي اليد على الشراء من زيد وقبض بتاريخ \* وبينه خارج على الشراء من زيد وقبض بلاتاريخ \* وبينه ذي اليد على شراء الدار من زيد وقبض بلاتاريخ \* وبينه خارج على الشراء من زيد وقبض بلاتاريخ \* وبينه خارج على الشراء من زيد بتاريخ لاحق ميزان \* وبينه

خارج على الشراء من زيد بلاتاريخ مقدمة على بينة ذى اليد على الشراء من عمرو بلاتاريخ ميزان \* وبينه  
 خارج على الشراء لدار من رجل بتاريخ مقدمة على بينة ذى اليد على الشراء من آخر بذلك التاريخ ميزان  
 \* وبينه خارج على الشراء من رجل بتاريخ سابق مقدمة على بينة ذى اليد على الشراء من آخر بتاريخ  
 لاحق ميزان \* وبينه ذى اليد على الشراء من رجل بتاريخ سابق مقدمة على بينة خارج على الشراء من آخر  
 بتاريخ لاحق ميزان \* وبينه خارج على الشراء لدار من ذى اليد وقبضها مقدمة على بينة ذى اليد  
 على شرائها من الخارج على قول محمـد بن زفر المـفـتـى به حاوى القـدسـى \* وبينه خارج على شراء الدار من ذى  
 اليد مقدمة على بينة ذى اليد على شرائها من الخارج حاوى القـدسـى \* وبينه ذى اليد على الشراء من زيد  
 بلاتاريخ مقدمة على بينة خارج على الشراء من زيد بلاتاريخ هندية \* وبينه ذى اليد على الشراء من زيد  
 بتاريخ مقدمة على بينة خارج على الشراء من زيد بتاريخ هندية \* وبينه ذى اليد على الشراء  
 من زيد بتاريخ مقدمة على بينة خارج على الشراء من زيد بلاتاريخ هندية \* وبينه ذى اليد على  
 الشراء من زيد بلاتاريخ مقدمة على بينة خارج على الشراء من زيد بتاريخ هندية \* وبينه ذى اليد على  
 الشراء من زيد بتاريخ سابق مقدمة على بينة خارج على الشراء من زيد بتاريخ لاحق هندية \* وبينه  
 خارج على الشراء من زيد بتاريخ سابق مقدمة على بينة ذى اليد على الشراء من زيد بتاريخ لاحق هندية  
 \* وبينه ذى اليد على شراء الدار من زيد بتاريخ سابق مقدمة على بينة شرائها من زيد بتاريخ لاحق  
 حق هندية \* وبينه الخارج على شراء الدار من زيد بتاريخ سابق مقدمة على بينة ذى اليد على  
 شرائها من زيد بتاريخ لاحق هندية \* وبينه ذى اليد على شراء الدار من زيد بتاريخ مقدمة على بينة  
 خارج على شرائها من زيد بهذا التاريخ هندية \* وبينه ذى اليد على شراء الدار من زيد بتاريخ مقدمة  
 على بينة خارج على شرائها من زيد بهذا التاريخ هندية \* وبينه الدائن على بيع الورثة من التركة  
 المستغرقة عبدا مقدمة على بينة الورثة على ان المورث باعه حال حياته وقبض الثمن غانم \* وبينه الخارج  
 على شرائه العين من مورث ذى اليد منذ سنة مقدمة على بينة ذى اليد على ان مورثه مات من خمس سنين  
 على الصواب لان يوم الموت لا يدخل تحت القضاء غانم \* وبينه البائع على ان الثمن عشرة دراهم راجعة  
 مقدمة على بينة المشتري على انه عشرة دراهم كاسدة درر \* وبينه البائع على ان الثمن عشرة دراهم مقدمة  
 على بينة المشتري انه عشرة دراهم درر \* وبينه المشتري على ان المبيع ثوبان بـكـذا مقدمة على بينة  
 البائع على انه ثوب بالثمن المذكور درر \* وبينه المشتري على ان البائع بالغ وقت البيع مقدمة على بينة  
 البائع على انه قاصر وقته نتيجة \* وبينه الخارج على انه اشترى السيف من ذى اليد منذ سنتين مقدمة على  
 بينة خارج على انه اشتراه منه منذ سنة وذو اليد منكر دعواهما بهجة \* وبينه أحد المتبايعين على فساد العقد  
 بشرط فاسد مقدمة على بينة الآخر على صحة عقد البيع انقرويه \* وبينه أحد المتبايعين على فساد العقد  
 بأجل فاسد مقدمة على بينة الآخر على صحة عقد البيع انقرويه \* وبينه أحد المشتريين من ثالث على صحة  
 العقد مقدمة على بينة الآخر على فساد عقد البيع تنقيح \* وبينه أحد المتبايعين على الشراء بمائة ورطل  
 خمر مقدمة على بينة الآخر على ان الثمن مائة انقرويه على ظاهر الرواية \* وبينه أحد المتبايعين على العقد  
 بالاكراه مقدمة على بينة الآخر على انه بالطوع انقرويه وهو الصحيح خاتمه \* وبينه ذى اليد على ان  
 الدار اشتراها من أب المدعى حال صغره مقدمة على بينة المدعى الابن على ان شراءه حال بلوغه بالرضا  
 انقرويه \* وبينه المشتري على ان الشراء حال بلوغ البائع مقدمة على بينة البائع على ان الشراء حال صغره  
 انقرويه \* وبينه المشتري على ان البائع باعه الخمر بعد تخلله مقدمة على بينة البائع على انه باعه اياه حال كونه  
 خمر خاتمه \* وبينه الصبي بعد بلوغه على ان الشراء من الوصى بالغين مقدمة على بينة المشتري على انه كان  
 بمن المثل انقرويه وفيه خلاف \* وبينه المشتري على اجازة المالك بيع الفضولي مقدمة على بينة المالك  
 على رده منه انقرويه \* وبينه البائع على ان المبيع مات في يد المشتري بتاريخ سابق مقدمة على بينة







مطلب بينة مدعى  
الأثر أو زيادة مقدمة  
على بينة من يدعى  
خلاف ذلك

قوله وبينه العبد على أنه  
الخ لأن بسبب الحرية  
بالنسب والنكاح  
أقوى منه بملك اليمين  
انتهى

بينه من قال انهما من الطريق خيره \* وبينه المدعى على العرصة انهما من المسجد مقدمة على بينه من  
قال ان العرصة من الطريق خيره \* وبينه مدعى الأثر أو زيادة مقدمة على بينه من يدعى بعض  
الأثر خيره \* وبينه مدعى الأعراس بعد الأعراس بتاريخ لاحق مقدمة على بينه مدعى الأعراس بتاريخ  
سابق انقرويه \* وبينه الابن المسلم على موت أبيه مسلما وله الأثر بشهود النصراني مقدمة على بينه  
أخيه على كون الاب مات نصرانيا وله الأثر تنقيح \* وبينه شهود النصراني مسلم على تركه نصراني  
مقدمة على بينه شهود النصراني لنصراني على تركه نصراني تنقيح \* وبينه الأذن على ان ماصرفه المأذون  
فوق مصرف المثل مقدمة على بينه المأذون له على ان ماصرفه مصرف المثل قارئ الهداية \* وبينه بنت  
الميت على انه حر الأصل مقدمة على بينه المدعى على انه أعتقه وولأوله هندية \* وبينه العبد على ان المولى  
أعتقه قبل الموت مقدمة على بينه الورثة على انه باق على الرق تنقيح \* وبينه المسلم على موت أبيه مسلما فبرثه  
مقدمة على بينه أخيه النصراني على موت أبيهما نصرانيا نتيجة \* وبينه حرية الأصل والموالاة مقدمة على  
ان أباه أعتقه وارثه له فيضمية \* وبينه صاحب الطاحون العليا على ان صاحب السفلى رفع يدها  
فوقعت طاحونه مقدمة على بينه صاحب السفلى على انه لم يغير المند عن قدمه بحجة \* وبينه حجة البيع اذا  
كان الثمن مقبوضا والمبيع مسلما مقدمة على بينه فساد عقد البيع بعد القبض والتسليم انقرويه  
\* وبينه فساد عقد البيع قبل قبض الثمن مقدمة على بينه صحة عقد البيع قبل قبض الثمن  
انقرويه \* وبينه فساد عقد البيع قبل تسليم المبيع مقدمة على بينه صحة عقد البيع قبل  
تسليم المبيع انقرويه \* وبينه أحد الورثة على قتل أبيه المورث أو موته مقدمة على بينه وارث  
آخر على ان المورث حي خاتبة \* وبينه المرأة على ان الميت تزوجها في يوم كذا مقدمة على  
بينه ابنه على ان أباه مات قبل ذلك تنقيح \* وبينه ابن زيد على ان زيدا قتل يوم كذا مقدمة  
على بينه المرأة على ان زيدا تزوجها بعد ذلك اليوم تنقيح \* وبينه المرأة ومعهما صبي على ان  
الميت تزوجها يوم كذا وهذا ابنهما مقدمة على بينه الورثة على ان الميت قتل قبل ذلك اليوم خاتبة  
\* وبينه الورثة على ان سن المدعى ثمانية عشر سنة مقدمة على بينه المدعى على انه ابن الميت وسنه عشرون  
تنقيح \* وبينه ذى اليد على الاستقلال مقدمة على بينه ذى اليد على الاشتراك محله \* وبينه الإسبق  
تاريخا في الملك المؤرخ مقدمة على بينه المسبق تاريخا في الملك المؤرخ محله \* وبينه الزيادة في  
الثمن أو المبيع مقدمة على بينه النقص في الثمن أو المبيع محله \* وبينه التملك لما في اليد مقدمة  
على بينه كونه أمانة في يده محله \* وبينه الأب على ان الصبي ابنه مات من تعبدى الختان مقدمة  
على بينه الختان على ان الصبي يرى من ذلك ثمراتى \* وبينه مدعى البيع مقدمة على بينه مدعى الهبة محله  
\* وبينه مدعى البيع مقدمة على بينه مدعى الرهن محله \* وبينه مدعى البيع مقدمة على بينه مدعى الإجارة  
محله \* وبينه مدعى الرهن مع القبض مقدمة على بينه مدعى الهبة والقبض كثر \* وبينه مدعى الإجارة مقدمة  
على بينه مدعى الرهن محله \* وبينه مدعى إطلاق العارية مقدمة على بينه تقييدها كفيها كان محله \* وبينه  
ذى اليد على مرور الزمن في الأراضى الوقف التي لا تسمع الدعوى بعده مقدمة على بينه الخارج على ان  
الماضى أقل من مدة مرور الزمن على العمادى لان ذا اليد مثبت والخارج نافي في المعنى \* وبينه ذى اليد  
على مرور الزمن في الملك مقدمة على بينه الخارج على ان الماضى أقل من مدة مرور الزمن على العمادى  
\* وبينه ذى اليد على مضي خمس عشرة سنة على تصرفه فلا تسمع الدعوى عليه مقدمة على بينه الخارج على  
انه مضي عشر سنوات فتسمع الدعوى عليه على العمادى \* بينه المبطل مقدمة على بينه مدعى بقاء العقد  
قنية كالأقاله في البيع والبراء في الدين \* وبينه المثبت حق النفسه مقدمة على بينه المثبت حق الغير  
محبط \* وبينه مدعى الفعل بعجز الوكيل مقدمة على بينه مدعى كون الفعل قبل عزله قنية \* وبينه  
مدعى امر وجوديا كالدقدمة على بينه مدعى امر عدميا كالسكوت قنية \* وبينه الإلزام في الوجوديين مقدمة  
على بينه الإبطال في الوجوديين قنية \* كدفع الفضولي وإجازته \* وبينه جرح الشاهد مرارا مقدمة على

بينة تعديل الشاهد أبو السعود \* وبينه تعديل الشاهد والخكم له مقدمة على بينة الجرح المجرد بعد التعديل  
 والحكم على العمادى \* وبينه جرح الشاهد مركباً مقدمة على بينة تعديل الشاهد امداد \* والجرح المركب  
 عندنا ما فيه ايجاب حق للشرع أو العبد \* وبينه تعديل الشاهد مقدمة على بينة جرح الشاهد مجرد اعلنا  
 أبو السعود \* وبينه المشهود عليه على أن الشهود بآكلون في السوق مقدمة على بينة المدعى على العدالة قبل  
 الحكم ثم تاشى \* وبينه المشهود عليه على أن الشهود يقولون على الطريق مقدمة على بينة المدعى على العدالة  
 قبل الحكم ثم تاشى \* وبينه المشهود عليه على أن الشاهد عديم مقدمة على بينة المشهود له على العدالة  
 خصاف \* وبينه المشهود عليه على أن الشاهد محدود في قذف مقدمة على بينة المشهود له على العدالة  
 خصاف \* وبينه المشهود عليه على أن الشاهد شرب الخمر ورى بها في فمه مقدمة على بينة المشهود له على  
 العدالة خصاف \* وبينه المشهود عليه على أن الشاهد قذف فلاناً والمقذوف يدعى ولم يعض شهر مقدمة  
 على بينة المشهود له على العدالة خصاف \* وبينه المشهود عليه على أن الشاهد لزمه حد ولم يعض شهر  
 مقدمة على بينة المشهود له على العدالة خصاف \* وبينه المشهود عليه على أن الشهود ذنوباً فلاناً ولم يعض  
 شهر مقدمة على بينة المشهود له على العدالة هندية \* وبينه المشهود عليه على أن الشهود سرقوا منى كذا  
 ولم يعض شهر مقدمة على بينة المشهود له على العدالة هندية \* وبينه المشهود عليه على أن الشهود شركاء  
 المدعى في ذلك مقدمة على بينة المشهود له على العدالة هندية \* وبينه المشهود عليه على أن المدعى أقر أنه  
 استأجرهم بكذا الشاهد مقدمة على بينة المدعى على العدالة هندية \* وعند أبي حنيفة أن هذا بعد تها ترا  
 والتعديل هو المقدم \* وبينه المشهود له على العدالة مقدمة على بينة المشهود عليه على أن الشهود فسقة  
 أو زناة هندية \* وبينه المشهود له على العدالة مقدمة على بينة المشهود عليه على أن الشهود أكلوا كلباً هندية  
 \* وبينه المشهود له على العدالة مقدمة على بينة المشهود عليه على أن الشهود وشهدوا بزور هندية \* وبينه  
 المشهود له على العدالة مقدمة على بينة المشهود عليه على أنهم أقرروا أنهم أجروا في الشهادة هندية \* وبينه  
 المشهود له على العدالة مقدمة على بينة المشهود عليه على أن الشهود أقرروا أنهم لا شهادة لهم عليه هندية  
 \* وبينه المشهود له على العدالة مقدمة على بينة المشهود عليه على أن الشهود أقرروا أن المدعى مبطل في الدعوى  
 هندية \* وبينه المشهود له على العدالة مقدمة على بينة المشهود عليه على أن الشهود قالوا لا شهادة عندنا لهذا  
 المدعى خاتبة \* وبينه المشهود له على العدالة مقدمة على بينة المشهود عليه على أن الشهود أقرروا أنهم لم  
 يحضروا المجلس الذي كان فيه هذا الأمر خاتبة \* وبينه المشهود عليه على إقرار المدعى أن شهوده شركاء  
 في الشهود به مقدمة على بينة المشهود له على العدالة خاتبة \* وبينه المشهود عليه على إقرار المدعى أن شهوده  
 فسقة مقدمة على بينة المشهود له على العدالة خاتبة \* وبينه المشهود عليه على أن المدعى وكل الشاهد قبل  
 في هذه الخصومة مقدمة على بينة المشهود له على العدالة خاتبة \* وبينه المشهود عليه على أن المدعى  
 أقر أن شهوده هؤلاء شهدوا باطلاً مقدمة على بينة المشهود له على العدالة خاتبة \* وبينه المشهود عليه على  
 أن المدعى أقر أن شهوده لم يحضروا المجلس الذي كان فيه الأمر مقدمة على بينة المشهود له على العدالة خاتبة \*  
 وبينه المشهود عليه على أنه دفع للشهود كذا من ماله كيلا يشهدوا عليه مقدمة على بينة المشهود له على العدالة  
 خاتبة \* وبينه المشهود عليه على أن الشاهد ابن المدعى أو أبوه مقدمة على بينة المشهود له على العدالة  
 در \* وبينه مدعى العتق مقدمة على بينة مدعى الملك تنقيح \* مسائل الدعوى في اختلاف الزوجين \*  
 فبينه الزوج على أن متاع النساء أو الخاتم أو الخلع أو الخمار أو الخلى أو الأساور ملكه مقدمة على بينة  
 الزوجة في جميع ذلك بحر \* وبينه الزوجة على أن الفرش أو الأمتعة أو الأواني أو الصندوق أو الخارية  
 أو النقود أو العقار أو السيف أو الدرع الحديد ملكها مقدمة على بينة الزوج في جميع ذلك بحر \* وبينه  
 الزوج على ما يصلح لها خاصة مقدمة على بينة المطلقة على ما يصلح لها خاصة بحر \* وبينه كل من كان  
 ساكناً عند آخره على أن متاع البيت ملكه مقدمة على بينة صاحب الدار على أنه له خاتبة \* وبينه الزوج  
 على ما يصلح لها مقدمة على بينة الزوجة في ذلك بحر \* وبينه ورثة الزوج على ما يصلح للزوجة مقدمة

فبينة الموكل على ان يبيع الوكيل كان بعد العزل بالتاريخ مقدمة على بيينة المشتري على ان البيع كان قبل  
العزل بالتاريخ انقرويه \* وبيينة الموكل على ان يبيع الوكيل كان بعد العزل بتاريخ مقدمة على بيينة  
المشتري على ان البيع كان قبل العزل بذلك التاريخ انقرويه \* وبيينة الموكل على ان يبيع الوكيل كان  
بعد العزل بتاريخ مقدمة على بيينة المشتري على ان البيع كان قبل العزل بالتاريخ انقرويه \* وبيينة  
الموكل على ان يبيع الوكيل كان بعد العزل بالتاريخ مقدمة على بيينة المشتري على ان البيع كان قبل العزل  
بتاريخ انقرويه \* وبيينة المشتري على ان البيع من الوكيل كان قبل العزل بتاريخ سابق مقدمة على  
بيينة الموكل على ان العزل كان بتاريخ لاحق انقرويه \* وبيينة الموكلة على ان نكاح الوكيل كان بعد العزل  
بالتاريخ مقدمة على بيينة الزوج على ان النكاح كان قبل العزل بالتاريخ انقرويه \* وبيينة الموكلة على ان  
نكاح الوكيل كان بعد العزل بتاريخ مقدمة على بيينة الزوج على ان النكاح كان قبل العزل بذلك التاريخ  
انقرويه \* وبيينة الموكلة على ان النكاح من الوكيل كان بعد العزل بتاريخ مقدمة على بيينة الزوج على ان  
النكاح كان قبل العزل بالتاريخ انقرويه \* وبيينة الموكلة على ان النكاح من الوكيل كان بعد العزل بلا  
تاريخ مقدمة على بيينة الزوج على ان النكاح كان قبل العزل بتاريخ انقرويه \* وبيينة الزوج على ان  
طلاق الوكيل كان بعد العزل بالتاريخ مقدمة على بيينة الزوج على ان طلاق الوكيل كان قبل العزل بلا  
تاريخ انقرويه \* وبيينة الزوج على ان طلاق الوكيل كان بعد العزل بتاريخ مقدمة على بيينة الزوج  
على ان طلاق الوكيل كان قبل العزل بذلك التاريخ انقرويه \* وبيينة الزوج على ان طلاق الوكيل كان  
بعد العزل بتاريخ مقدمة على بيينة الزوج على ان طلاق الوكيل كان قبل العزل بالتاريخ انقرويه \* وبيينة  
الزوج على ان طلاق الوكيل كان بعد العزل بالتاريخ مقدمة على بيينة الزوج على ان طلاق الوكيل كان  
قبل العزل بتاريخ انقرويه \* وبيينة ذي اليد على اقرار الوكيل ان الدار ليست للموكلة مقدمة على بيينة  
الوكيل على ان الدار لموكله محيط \* وبيينة الوكيل على ان زيدا موكله بكذا او حكم الحاكم به عليه بتاريخ كذا  
مقدمة على بيينة أخى الموكل على ان الموكل مات قبل ذلك على العمادى

فبيئته الراهن على ان قيمة الرهن بعده لا كه كذا مقدمة على بيئته المرتهن على ان قيمته اقل منه تنقيح \* وبينه  
الراهن على ان الرهن عند المرتهن مقدمة على بيئته المرتهن على رد الرهن على الراهن تنقيح \* وبينه المرتهن  
على تعيين الرهن مقدمة على بيئته الراهن على تعيين الرهن تنقيح \* وبينه الراهن على هلاك الرهن عند  
المرتهن مقدمة على بيئته المرتهن على هلاك الرهن عند الراهن تنقيح \* وبينه المرتهن على رهن ثوب  
مقدمة على بيئته الراهن على رهنه ثوبا واحدا تنقيح \* وبينه الراهن على ان قيمة الرهن قبل العيب كذا مقدمة  
على بيئته المرتهن على ان قيمته اقل تنقيح \* وبينه الراهن على انه رهنه سليما وقيمه كذا مقدمة على بيئته  
المرتهن على انه معيبا وقيمه اقل تنقيح \* وبينه الراهن على ان قيمة العبد قبل الاعورار كذا مقدمة على بيئته  
المرتهن على ان قيمته يوم الرهن اقل غانم \* وبينه المرتهن على ان قيمة الرهن اقل من الدين بعده لا كه مقدمة  
على بيئته الراهن على ان قيمة الرهن مساوية للدين بهجة \* وبينه الراهن على ان الرهن هلاك عند المرتهن  
مقدمة على بيئته المرتهن على القبض والهلاك عند الراهن انقروية \* وبينه الراهن على ان الرهن هلاك  
عند المرتهن بعد القبض مقدمة على بيئته المرتهن على انه هلك عند الراهن قبل القبض انقروية \* وبينه  
معبرا الثوب لاجل الرهن على هلاك قبل الفاك مقدمة على بيئته الراهن على هلاك الثوب بعد ان



فكـه انقروية \* وبينه وبين الثوب لاجل الرهن على هلاك الثوب بعد الرهن مقدمة على بينة المستعير  
على هلاكه قبل الرهن انقروية \* وبينه الراهن على قبض الدين وهلاك الرهن عند المرتين مقدمة على  
بينه المرتين على قبض دينه ورد الرهن انقروية \* وبينه الراهن على انه رهنه بمائة وخمسين مقدمة على  
بينه المرتين على انه رهنه بمائة انقروية \* وبينه المرتين بعد هلاك الرهن على ان قيمته كذا مقدمة  
على بينه الراهن بعد هلاك الرهن على ان قيمته اكثر انقروية \* وبينه المرتين بعد هلاك بعض الرهن  
على ان قيمته كذا مقدمة على بينه الراهن بعد هلاك بعض الرهن على ان قيمته اكثر انقروية \* وبينه  
الخارج على الشراء من ذي اليد بتاريخ بيع مقدمة على بينه خارج آخر على الرهن بتاريخ تنقيج \* وبينه  
الخارج على الرهن بتاريخ سابق مقدمة على بينه خارج آخر على الشراء بتاريخ لاحق تنقيج \* وبينه  
الخارج على الرهن بتاريخ بيع مقدمة على بينه خارج آخر على الشراء بتاريخ تنقيج \* وبينه ذي اليد  
على الرهن بتاريخ بيع مقدمة على بينه الخارج على الشراء بتاريخ تنقيج \* وبينه ذي اليد على الرهن  
بتاريخ سابق مقدمة على بينه الخارج على الشراء بتاريخ لاحق تنقيج \* وبينه ذي اليد على الرهن  
بتاريخ مقدمة على بينه الخارج على الشراء بتاريخ تنقيج \* وبينه ذي اليد على الرهن بتاريخ سابق  
مقدمة على بينه الخارج على الشراء بذلك التاريخ تنقيج \* وبينه الخارج على الشراء بتاريخ سابق  
مقدمة على بينه ذي اليد على الرهن بتاريخ لاحق تنقيج \* وبينه ذي اليد على الشراء بتاريخ مقدمة  
على بينه الخارج على الرهن بتاريخ تنقيج \* وبينه ذي اليد على الشراء بتاريخ سابق مقدمة على  
بينه الخارج على الرهن بتاريخ لاحق تنقيج \* وبينه ذي اليد على الشراء بتاريخ مقدمة على بينه  
الخارج على الرهن بتاريخ تنقيج \* وبينه المرتين على ان هذا الشيء المعين مقدمة على بينه الراهن على ان  
الرهن غير هذا الشيء تنقيج \* وبينه الطرف المرجوح بعد الحكم بها مقدمة على بينه الطرف الراجح  
بعد الحكم بالمرجوحة محلة

### كتاب الوصايا

فبينه الورثة على رجوع الموصي عن الوصية مقدمة على بينه الموصي له على كونه مات مصرعاً عليها  
تنقيج \* وبينه الموصي له على كون الوصية حال عقل الموصي مقدمة على بينه الورثة على كونها حال زوال  
عقله انقروية \* وبينه الوصي الثاني على ان الوصي الاول باع دار اليتيم وصرف الثمن لنفسه مقدمة  
على بينه ورثة الوصي الاول على انه صرفه في حوائج اليتيم انقروية \* وبينه المشتري على انه اشترى  
العين من الوصي حال وصايته مقدمة على بينه الورثة على انه باعها العين بعد عزله انقروية \* وبينه الولد على  
عين في يد الوصي انها من التركة مقدمة على بينه الوصي على اقرار الولد انه لم يبق له شيء الا استوفاه خاتبة  
\* وبينه الوصي على ان الميت رجوع عن وصيته بكذا الفلان مقدمة على بينه الوصي له فلان على ان الميت  
أوصى له بكذا محيط \* وبينه وصي أحد القاصرين على اقرار الأب ان ما في يد الوصي للقاصر الذي هو  
وصيه مقدمة على بينه وصي القاصر الثاني أخيه على ان ما في يد ذلك الوصي متروك عن أبيهما هندية \* وبينه  
وصي أحد القاصرين على ان الوصي الثاني كان ادعى نصف الدار للموصي غير الذي هو وصيه فلا تسمع دعواه  
بالكل مقدمة على بينه الوصي الثاني على اقرار الأب في حياته ان الدار كلها للصغير الذي هو وصيه هندية \*  
وبينه الوصي على اقرار المدعي ان الدين كان ثمن دين على آخر مقدمة على بينه المدعي على ان الميت كان أقره  
بهذا الدين هندية \* وبينه ابن الميت على ان أباه رجوع عن كل وصية في حياته مقدمة على بينه الوصي  
له على ان الميت أوصى له بثلاث ماله هندية \* وبينه ابن الميت على ان أباه هذه الوصية في حياته مقدمة  
على بينه الوصي له على ان الوصي أوصى له بثلاث ماله هندية \* وهذا على رواية المبسوط وهو استحسان  
ورواية الجامع ان جود الوصية لا يكون رجوعاً وهي القياس \* وبينه الورثة على اقرار الوصي له ان التركة

مستغرة مقدمة على بينة الموصى له على ان الميت اوصى له بثلاث ماله هندية \* وبينه الورثة على اقرار ابي  
الصغير الموصى له ان اتركه مستغرة مقدمة على بينة ابي الصغير الموصى له على الوصية وحكم الحاكم بها  
هندية \* وبينه الموصى له على رجوع الموصى به - بين لفلان واوصائه بهاله مقدمة على بينة فلان على ان  
الموصى مات مصر على وصيته بهاله محيط \* وبينه الموصى له على رجوع الموصى بالالف لفلان واوصائه  
بهاله مقدمة على بينة فلان على ان الموصى مات مصر على وصيته بهاله محيط

فصل فيما يقضى فيه بين الخصمين من الدعاوى عند اقامتهما البينة \* فبينه اثنين خارج وذى يدعى انهما  
اعتقا هذا العبد وهما على كانه والامد يكذب - ما مقبولة والاولاهما هندية \* وبينه اثنين ادعى اولا ميت  
وبرهن كل منهما انه اعتقه - وطلبنا الميراث مقبولة والاولاهما غانم \* وبينه اثنين ادعى اعتق  
عبد وهما على كانه على الف درهم مقبولة ولا يلتفت الى قول العبد ويقضى لكل منهما بالف عليه هندية \*  
وبينه اثنين ادعى اعيناهم لكامل طلقا والعين في يد ثالث ولا تاريخ مقبولة ويقضى بهما بينهما ميزان \* وبينه  
اثنين ادعى اعيناهم لكامل طلقا والعين في يد ثالث وأرخا تاريخا واحدا مقبولة ويقضى بهما بينهما ميزان \* وبينه  
اثنين ادعى اعيناهم لكامل طلقا والعين في يد ثالث وأرخا تاريخا واحدا مقبولة ويقضى بهما بينهما ميزان \* وبينه  
اثنين ادعى اعيناهم لكامل طلقا والعين في أيديهما ولم يؤرخا مقبولة ويقضى بهما بينهما ميزان \* وبينه اثنين  
ادعى اعيناهم لكامل طلقا والعين في أيديهما وأرخا تاريخا واحدا مقبولة ويقضى بهما بينهما ميزان \* وبينه  
اثنين ادعى ادا را في يد ثالث أحدهما كلها والاخر نصفها مقبولة ويقضى بهما بينهما ما أرباعا للمدعى الكل بثلاثة  
ارباعها ولا آخر بالربع هندية \* وبينه اثنين ادعى اعيناهم لكامل طلقا والعين في أيديهما وأرخا تاريخا واحدا  
مقبولة ويقضى بهما بينهما ميزان \* وبينه اثنين ادعى اعيناهم ارباعا من أبيهما والعين في يد ثالث ولم يؤرخا مقبولة  
ويقضى بهما بينهما ميزان \* وبينه اثنين ادعى اعيناهم ارباعا من أبيهما والعين في يد ثالث وأرخا تاريخا واحدا مقبولة  
ويقضى بهما بينهما ميزان \* وبينه اثنين ادعى اعيناهم ارباعا من أبيهما والعين في يد ثالث وتاريخا أحدهما  
أسبق مقبولة ويقضى بهما بينهما ميزان على قول محمد المرجح \* وبينه اثنين ادعى اعيناهم ارباعا من أبيهما  
والعين في يد ثالث وأرخا تاريخا مقبولة ويقضى بهما بينهما ميزان \* وبينه اثنين ادعى اعيناهم ارباعا من أبيهما  
والعين في أيديهما ولم يؤرخا مقبولة ويقضى بهما بينهما ميزان \* وبينه اثنين ادعى اعيناهم ارباعا من أبيهما  
والعين في أيديهما بتاريخ واحد مقبولة ويقضى بهما بينهما ميزان \* وبينه اثنين ادعى اعيناهم ارباعا من أبيهما  
والعين في أيديهما وأرخا تاريخا أحدهما أسبق مقبولة ويقضى بهما بينهما ميزان على قول محمد حيث كان  
التاريخ لموت المورث \* وبينه اثنين ادعى اعيناهم ارباعا من أبيهما والعين في أيديهما وأرخا تاريخا مقبولة  
ويقضى بهما بينهما ميزان \* وبينه اثنين ادعى اعيناهم ارباعا من أبيهما والعين في يد ثالث ولم يؤرخا مقبولة  
ويقضى بهما بينهما ميزان \* وبينه اثنين ادعى اعيناهم ارباعا من أبيهما والعين في يد ثالث وأرخا تاريخا واحدا  
مقبولة ويقضى بهما بينهما ميزان \* وبينه اثنين ادعى اعيناهم ارباعا من أبيهما والعين في يد ثالث وتاريخا أحدهما  
أسبق مقبولة ويقضى بهما بينهما ميزان على قول محمد خلافا لهما رجه - م الله تعالى \* وبينه  
اثنين ادعى اعيناهم ارباعا من أبيهما والعين في يد ثالث وأرخا تاريخا مقبولة ويقضى بهما بينهما ميزان \* وبينه  
اثنين ادعى اعيناهم ارباعا من أبيهما والعين في أيديهما ولم يؤرخا مقبولة ويقضى بهما بينهما ميزان \* وبينه  
اثنين ادعى اعيناهم ارباعا من أبيهما والعين في أيديهما وأرخا تاريخا أحدهما فقط مقبولة ويقضى بهما بينهما ميزان \* وبينه  
اثنين ادعى اعيناهم ارباعا من أبيهما والعين في يد ثالث ولم يؤرخا مقبولة ويقضى بهما بينهما ميزان \* وبينه اثنين  
ادعى اعيناهم ارباعا من أبيهما والعين في يد ثالث وأرخا تاريخا واحدا مقبولة ويقضى بهما بينهما ميزان \* وبينه  
اثنين ادعى اعيناهم ارباعا من أبيهما والعين في أيديهما ولم يؤرخا مقبولة ويقضى بهما بينهما ميزان \* وبينه اثنين  
ادعى اعيناهم ارباعا من أبيهما والعين في أيديهما وأرخا تاريخا واحدا مقبولة ويقضى بهما بينهما ميزان \* وبينه  
اثنين ادعى اعيناهم ارباعا من أبيهما والعين في أيديهما وأرخا تاريخا أحدهما مقبولة ويقضى بهما بينهما ميزان \* وبينه

مطلب في دعوى الملك  
المطلق

مطلب في دعوى الارث

مطلب في دعوى الشراء

مطلب في دعوى  
النتاج والسبب الذي  
لا يتكرر كفسخ القطن  
وغزله بخلاف جز  
الصوف والبناء

اثنتين ادعيا النتاج والعين في بد ثالث ولم يؤثر خامة مقبولة ويقضى بهما بينهما ميزان \* وبينه اثنتين ادعيا الملك  
بسبب عملهما فيما لا يتكرر والعين في بد ثالث ولم يؤثر خامة مقبولة ويقضى بهما بينهما ميزان \* وبينه اثنتين  
ادعيا النتاج والعين في بد ثالث وأرخا تار يخاو اعدام واقامة مقبولة ويقضى بهما بينهما ميزان \* وبينه اثنتين  
ادعيا الملك بسبب عملهما فيما لا يتكرر والعين في بد ثالث بتاريخ واحد مقبولة ويقضى بهما بينهما ميزان  
وبينه اثنتين ادعيا النتاج والعين في بد ثالث وأرخا تار يخاو اعدام واقامة مقبولة ويقضى بهما بينهما ميزان \*  
والمراد من المخالفة بين التاريخ وسن الدابة كون الحيوان اكبر أو أصغر \* وبينه اثنتين ادعيا النتاج والعين  
في بد ثالث وأرخا تار يخاو اعدام وأشكل السن مقبولة ميزان \* والمراد من اشكال السن عدم معرفة  
أهل الخبرة له \* وبينه اثنتين ادعيا النتاج والعين في بد ثالث وأرخا تار يخاو اعدام وتاريخ أحدهما سبق  
مقبولة ويقضى بهما بينهما ميزان \* وبينه اثنتين ادعيا الملك بسبب لا يتكرر والعين في بد ثالث وتاريخ  
أحدهما سبق مقبولة ويقضى بهما بينهما ميزان \* وبينه اثنتين ادعيا النتاج والعين في بد ثالث وتاريخ  
أحدهما سبق وأشكل السن عليه مام مقبولة ويقضى بهما بينهما ميزان \* وبينه اثنتين ادعيا النتاج  
والعين في بد ثالث وأشكل السن مقبولة ويقضى بهما بينهما ميزان \* وبينه اثنتين ادعيا الملك بسبب عملهما  
فيما لا يتكرر والعين في بد ثالث وأرخا تار يخاو اعدام مقبولة ويقضى بهما بينهما ميزان \* وبينه اثنتين ادعيا  
النتاج والعين في أيديهما ولم يؤثر خامة مقبولة ويقضى بهما بينهما ميزان \* وبينه اثنتين ادعيا الملك بسبب  
لا يتكرر والعين في أيديهما ولم يؤثر خامة مقبولة ويقضى بهما بينهما ميزان \* وبينه اثنتين ادعيا النتاج والعين  
في أيديهما وأرخا تار يخاو اعدام واقامة مقبولة ويقضى بهما بينهما ميزان \* وبينه اثنتين ادعيا الملك بسبب  
لا يتكرر وأرخا تار يخاو اعدام مقبولة ويقضى بهما بينهما ميزان \* وبينه اثنتين ادعيا النتاج والعين في  
أيديهما وأرخا تار يخاو اعدام وخالف السن مقبولة ويقضى بهما بينهما ميزان \* وبينه اثنتين ادعيا الملك  
بسبب لا يتكرر والعين في أيديهما وتاريخ أحدهما سبق مقبولة ويقضى بهما بينهما ميزان \* وبينه  
اثنتين ادعيا النتاج والعين في أيديهما وتاريخ أحدهما سبق وأشكل السن عليه مام مقبولة ويقضى بهما  
بينهما ميزان \* وبينه اثنتين ادعيا النتاج والعين في أيديهما وأرخا تار يخاو اعدام وأشكل السن عليه مقبولة  
ويقضى بهما بينهما ميزان \* وبينه اثنتين ادعيا الملك لا يتكرر والعين في أيديهما وأرخا تار يخاو اعدام مقبولة  
ويقضى بهما بينهما ميزان \* وبينه اثنتين ادعيا عبد في بدرجل وأقامت امرأة بينه أن ذال يد رأمه رها  
اباه ورجل أنه اشتراه مقبولة ويقضى به بينهما كثر \* وبينه اثنتين ادعيا عبد في بدرجل أقام أحدهما  
اليمين على الغصب منه والآخر على الوديعة عنده بل تاريخ مقبولة ويقضى به بينهما جامع صغير \* وبينه  
اثنتين ادعيا ثوب في يد وارث أقام أحدهما اليمين على الوديعة والآخر على ان الميت غصبه منه مقبولة ويقضى به  
بينهما انقروية \* وبينه جماعة ادعيا في بدرجل أقام واحد اليمين على الشراء والآخر على الارث وآخر  
على الهبة كل من واحد غير ما ادعاه الآخر مقبولة ويقضى بهما بينهما خاتبة \* وبينه اثنتين ادعيا ملكا  
بسببين مختلفين من واحد والعين في أيديهما ولم يؤثر خامة مقبولة ويقضى بهما بينهما ميزان \* وبينه اثنتين  
ادعيا ملكا بسببين مختلفين من واحد والعين في أيديهما وأرخا تار يخاو اعدام مقبولة ويقضى بهما بينهما  
ميزان \* وبينه اثنتين ادعيا ملكا بسببين مختلفين من واحد والعين في أيديهما وأرخا تار يخاو اعدام مقبولة  
ويقضى بهما بينهما ميزان \* وبينه اثنتين ادعيا ملكا بسببين مختلفين من اثنين والعين في بد ثالث ولم  
يؤثر خامة مقبولة ويقضى بهما بينهما ميزان \* وبينه اثنتين ادعيا ملكا بسببين مختلفين من اثنين والعين في بد  
ثالث وتاريخ أحدهما واحد مقبولة ويقضى بهما بينهما ميزان \* وبينه اثنتين ادعيا ملكا بسببين مختلفين من  
اثنتين والعين في بد ثالث وأرخا تار يخاو اعدام مقبولة ويقضى بهما بينهما ميزان \* وهذا على قول الامام خلافا لما  
رحمهم الله تعالى \* وبينه اثنتين ادعيا ملكا بسببين مختلفين من اثنين والعين في أيديهما ولم يؤثر خامة مقبولة  
ويقضى بهما بينهما ميزان \* وبينه اثنتين ادعيا ملكا بسببين مختلفين من اثنين والعين في أيديهما وأرخا  
تار يخاو اعدام مقبولة ويقضى بهما بينهما ميزان \* وبينه اثنتين ادعيا ملكا بسببين مختلفين من اثنين

مطلب في دعوى الملك  
بسببين مختلفين

والعين في أيديهما وأرخ أحدهما مقبولة ويقضى بها بينهما ما ميزان \* وهذا على قول أبي حنيفة المفقى به خلافاً لما رجعهم الله تعالى \* وبينه اثني ادعيا ثوباني أيديهما وكل منهما أقام البيعة على أن الآخر غصبه منه مقبولة ويقضى به بينهما انقروية \* وبينه اثني اختلاف في حد وحائط بين نصيبين قتال كل منهما نصيب دخل في يد الآخر مقبولة ويقضى لكل منهما بما في يد الآخر غانم \* وبينه اثني ادعيا دارا في يد آخر أن كلا منهما قد أجره إياها بعشرة وهي ملكه وهو جاحد ادعواهما مقبولة ويقضى بها بينهما ما هندية \* وكل ما ذكرناه لك من ترجيح البيئات فهو من كتاب الطريقة الواضحة إلى البيعة الراجحة للرحوم مفتي الشام الشيخ محمود بن حمزة وإن أردت الزيادة فارجع إليه \* ويشترط في دعوى الدين على الميت أن يذكر أنه مات قبل ادائه شيء من هذا الدين وخلف من التركة في يده - ولأهل الورثة ما يفي بقضاءه - هذا الدين وإن لم يذكر أعيان التركة فإن لم تكن التركة في يدهم وأراد المدعي إثبات دينه فقط فلا تسمع الدعوى على الوارث به إلا إذا ذكر أعيانها على وجه يحصل به العلم والتمييز ويعلم من هذا أنه لا بد في دعوى الدين على الميت من ذكر أنه مات والدين عليه - أو مات قبل ادائه شيء منه - وكذا لا تقبل الشهادة بذلك الدين حتى يشهدوا أنه مات قبل أدائه أو نحوه من الالفاظ وفي الفتاوى الهندية وغيرها ما يفيد أنه لا بد أن يقول بعد قوله مات قبل ادائه شيء منه وصار مثله ديناً في تركته أو ديناً في ولبة وقية وورثته وعليه عمل المحاكم الشرعية الآن وإذا تم - أو باقرار الميت به في حال حياته - نصح الدعوى والشهادة وإن لم يقولوا مات قبل أدائه - ولا نصح الدعوى بشئ من المبيع أو الأجرة وغيرهما من التصرفات الناقلة للملك إذا قال في دعواه بذلك وكان ذلك المبيع ونحوه بطوعه وحال فإذ تصرفاته الشرعية ولا يحتاج إلى أن يزيده المدعي في دعواه به - وذلك للقاضي مره ليعطى حتى بل مطالبته بذلك كافية - ولو ادعى بشئ من مبيع مقبوض أو بشئ من محدود ولم يبين المبيع أو المحدود نصح دعواه كما تقدم نص الثاني عن المجلة فالمبيع غير المحدود مثله كما صرح به غير واحد وكذا إذا ادعى بمال الأجرة المفسوخة لا يشترط تحديد المستأجر \* ولو ادعى ثمن مبيع لم يقبض فلا بد من احضار المبيع بمجلس القاضي حتى يثبت المبيع عنده - ولو سكت عن القبض والتسليم لا تسمع دعواه - ولو ادعى على زبده أنه استأجره لأن يحفظ له كذا أو سماء ووصفه كل شهر بكذا مثلاً وإن المدعي قد حفظ العين في المدة المحدودة وأنه واجب على زبده - هذا المدعي عليه أداء الأجرة المشروطة إليه - فالدعوى صحيحة ويؤمر بدفعها إليه ولا يشترط أن يحضر المدعي العين في مجلس الدعوى كما في كتب الفتاوى وإن كان السبب أي سبب لزوم المال غصباً - ما ذكر أنه استهلكه وصار مثله ديناً في ذمته وإن كان السبب بيعاً - ما ذكر أنه ثمن متاع باعه منه وسلمه له - وإن كان السبب أجرة - ما ذكر أنه أجره منه وسلمه إليه - أو مكنه منه - وأنه قد أدته فبقي في مدة الأجرة وإن كان السبب كفالة أو حواله قال في الأول بسبب كفالة كفل لي به عن فلان المعين وأجرت كفالته عنه لنفسه في مجلس الكفالة وفي الثاني يقول بسبب حواله أحوالني بها عليه فلان المعين وقبلت منه - هذه الحواله شفاهاً في وجهه ومجلسه \* ويشترط في دعوى الصلح والتخارج عن التركة - بيان أنواع التركة ونحوه - بيد العقار وبيان قيمة كل نوع منها يعلم أن الصلح لم يقع على أز يد من قيمة نصيبه \* ويشترط في دعوى الأخوة بيان أنه لأب ولأم أو لأب ولأم وأنه وارثه وكذا العمومة وبنوة العم ولا تقبل الدعوى على الأخوة أو الأمومة المطلقة - فلو ادعى أنه يقرب للواقف أو غيره لا تقبل الأعلى سبب معلوم كالأخوة لأبوين أو لأب ولأم أو لأب ولأم وكذا في كتب الفتاوى - وكذا في دعوى أنه جده أو أنها جدته لا بد من بيان أنه جد لأب أو لأم أي أنه أب أو أم ولا بد من ذكر أنه وارثه إلا في دعوى البنوة والابوة والأمومة لأنهم لا يجبرون بحال من الأحوال بخلاف من تقدم \* وكل ما هو شرط في الدعوى شرط في الشهادة - وإن كان في التنقيح من الدعوى نقلاً عن الأجر ولا تقبل الشهادة على النسب إلا بعد دعوى المال إلى الأب والابن أو حبيته فيقضى بثبوت الوفاة والوراثه فقط دون ثبوت المال المدعى به إذا لم تشهد الشهود به وأما إذا شهدت به أيضاً فيقضى بجميع المدعى به - فعلى هذا فلو لم المتقدم وكل ما هو شرط في الدعوى شرط في الشهادة ليس على إطلاقه بل مقيد بمفروض بما إذا كان المراد بالشهادة الحكم بصحة جميع المدعى به في الدعوى لأنه في

مطلب في دعوى الغصب

مطلب في دعوى الاجارة

مطلب في دعوى الدين على الميت

مطلب لا تسمع دعوى البيع ونحوه إلا إذا قال المدعي في دعواه بآعه له بطوعه

مطلب في الخارج عن التركة وفي دعوى الأخوة ونحوها انتهى

مطلب في قولهم كل ما هو شرط في الدعوى شرط في الشهادة ليس على إطلاقه اهـ



هذه الصورة لابد في صحة قبول الدعوى بالنسب من الدعوى بالمال في غير الأب والابن \* ولا يشترط لصحة  
الشهادة ان تشهد بالشهود بجميع المدعى به بل تصح ويحكم بثبوت الوفاة والوراثة فقط حيث لم تشهد  
الشهود بالمال المدعى به وانما يشترط لصحة القضاء بجميع المدعى به في دعوى المدعى ان يذكر الشهود في  
شهادتهم جميع ما ذكر في الدعوى ور بما أشار الى هذا ما قدمناه قريبا عن قارئ الهداية فاحفظه فانه ينفعك  
في مواضع كثيرة من الدعوى \* ثم انه قد علم مما قدمناه انه لابد في دعوى المثليات من ذكر الجنس والنوع  
والصفة والقدر وسبب الوجوب بان يقول في دعوى المطالبة بالمثلي بسبب اني بعته له بالدرهم التي ذكرت  
جنسها ونوعها وقدرها ووصفها في الدعوى أو بسبب الارث ونحوه \* وانما يحتاج الى ذكر الوصف اذا كان في  
البلد نقود مختلفة \* أما اذا كان في البلد نقود واحدة فلا \* وان كان المثلي الذي يطالب به قائما لا بد من احضاره  
الى مجلس القضاء للاشارة اليه في الدعوى والشهادة ابعثاته كان موروثا أو قرضا أو نحوه \* وكذا ان كان  
مسبب له كالا بد من بيان السبب مع ذكر الجنس والنوع والتوصيف الا انه لا يحتاج الى احضاره للاشارة  
اليه في الدعوى والشهادة لعدم امكان ذلك بالاستهلاك \* بخلاف دعوى الاملاك والاعيان فلا يحتاج لبيان  
السبب فيها لأن التعيين فيها حاصل بالاشارة اليها وفي الدين التعيين يكون بالبيان لانه مثلي فلا بد من بيان  
السبب فيه أيضا فقد قال في الاشياء لا يلزم المدعي بيان السبب وتصح بدونه الا في المثليات ودعوى المرأة  
الدين على تركه زوجها فلو ادعى مكلاما مثلا فلا بد من بيان سبب الوجوب لاختلاف الاحكام باختلاف  
الاسباب حتى من أسلم يحتاج الى بيان مكان الايقاع تحريزا عن النزاع وكذا الوادعت المرأة دين على تركه  
الزوج لم تسمع ما لم تبين السبب لجواز ان يكون دين النفقة وهي تسقط بعبثه جملة اه وفي الظهيرية وان  
وقعت الدعوى في الدين فلا بد من بيان السبب لانه لا يجب في الدية الا بالاستهلاك \* بخلاف دعوى الاملاك  
والاعيان فلا يحتاج افاده في تكملته رد المختار وأراد بالاعيان الاعيان القيمة وكذا الاملاك ان ادعاهاملكا  
مطلقا بان كان المدعي به عقارا كما تقدم واذا لم يكن له وارث غيره فلا بد في الدعوى والشهادة من ان يقول ولا  
وارث له غيره \* ولا بد للمدعي من ان ينسب نفسه في دعوى الميراث ونسب الميت الى ان يلتقيان الى أب  
واحد \* ولا بد في الدعوى بالوقف من بيان الواقف بذكره وأبيه ووجهه الا اذا اشترى بدون ذلك قدما كان  
الوقف أو حديثا \* ولا بد من بيان الموقوف عليه فيقول وقف على جهة كذا مثلا ولا بد من ذكر ائنه وقفه  
وهو ملكه وفي دعوى الاقرار به لا بد ان يقول اقر بانه وقفه وهو ملكه أو اقر بالوقف وهو ملكه وكما  
يشترط هذا في الدعوى يشترط في الشهادة ولا بد ان يذكر جهة لا تنقطع فيها ولا يشترط تعيين المال في  
دعوى اليسار ولا في الشهادة به ولو ادعى من امن الحناء بكذا درهم او عين نوع الدرهم وصفته ولم يبين  
نوع الحناء وصفته أو اقام بينة عليه ما قال القاضي انما يقضى له بالذي بينه لانه صار معه لوماله ولا يقضى له  
بالحناء لفساد الدعوى فيها بسبب الجهالة ولا يعمد الى الدرهم المعلوم \* ولا تصح الدعوى من وكيل  
بيت المال الا باذن من السلطان كما في الظهيرية ولا بد في دعوى المقار من ذكر ائنه في يد المدعي عليه  
لصير خصما ولا تثبت المدفيع به بصادقه ما على انه في يده ولا بد من اثبات انه في يد المدعي عليه اليوم  
بالبينه الشرعية وهذا الوادعي مذكور مطلقا \* وأما الوادعي انه غصبه أو انه اشتراه من يد ذي اليد فلا يحتاج  
الى البينة لان دعوى الفعل كما تصح على ذي اليد تصح على غيره عندنا \* ويشترط في الشهادة على العقار  
ان يعاين العقار في يد المدعي عليه خوفا من تواطئه ما على اخراج المبيع من يد صاحبه به بلا حق أو انه ما شهدا  
عليه بسبب انهم ما سمعوا اقراره بانه في يده وظننا ان ذلك يجوز لهما الشهادة وهذه رعايتنا عليه على كثيراته  
بعمد اقراره تثبت يده عليه حكما في المذكر انهم ما عاين يده عليه لا تقبل \* ولا بد من ذكر ائنه بطالبه به  
لان المطالبة بحقه فلا بد منها في جميع الدعاوى ولو ذكر المدعي عليه بعد صحة الدعوى من المدعي في العقار  
انه ليس في يده أو انه ليس عليه تسام ما حدده وادعى به عليه فلا بد من اثبات المدعي لذلك بالبينة الشرعية  
\* ولو ذكر الحدود وذكر فيم انها لبق دار فلان ونسبه كما تقدم أو حذف اللزيق وقال أحد حدودها دار  
فلان يكني \* وأما لو ذكر في اللزيق في إحدى الحدود وقال بعده فيه المدخل أو الباب فهذه لا يكتفي به

مطلب في دعوى المثلي  
لا بد من ذكر خمسة  
أشياء  
مطلب اذا اتحدت  
النقود في البلد فلا  
حاجة الى ذكر الوصف  
في الدعوى  
مطلب لو كان المثلي  
حاضرا يلزم احضاره  
مجلس الدعوى للاشارة  
له فيها  
مطلب في دعوى  
الاملاك لا يلزم بيان  
السبب وفي الدين يلزم  
مطلب لا بد في صحة  
دعوى الارث من  
الجربان ينسب نفسه  
في الدعوى وينسب  
الميت الى ان يلتقيان  
الى أب واحد  
مطلب في بيان شروط  
صحة الوقف  
مطلب لا يشترط بيان  
ما ملكه المدعي عليه في  
الدعوى عليه بانه  
موسر ولا في الشهادة  
عليه بذلك  
مطلب لا تصح الدعوى  
من وكيل بيت المال  
الا بالاذن من السلطان  
مطلب دعوى الفعل  
تصح على ذي اليد  
وغیره

لان الازقة كثيرة \* فلا بد من ان ينسب الى شئ يعرف به الحد كزقاق فلان المعين أو حارته \* وان كان  
لا تنسب الى شئ ذكر انه زقاق المحلة أو القرية أو الناصية لاجل ان تقع بذلك المعرفة \* ولو ادعى محدودا واحدا  
حدوده أو جميعها متصل بملك المدعى فهل يحتاج الى ذكر الفاصل بينهما قبل لا \* وان كان متصلا بملك  
المدعى عامه يحتاج اليه وقيل ان كان المدعى به ارضاف كذلك الجواب يحتاج اليه \* وان منزلا أو دارا أو بيتا  
فلا حاجة الى ذكر الفاصل لان الجدار فاصل والشجرة لا تصلح فاصلا \* وأما المثناة وهي القناة فتصلح فاصلا  
والشجر الكثير ان كان محيطا بجميع الارض المدعى بها يصلح فاصلا \* والطريق والنهر والخندق والسور  
والمقبرة لو كانت ربوة أي ارضاً مرتفعة تصلح فاصلا \* ولا والا فلا \* ولا يحتاج الى بيان طول الطريق وماله  
ولا الى بيان عرضه \* وان جعل الحد طريق العامة يكفي \* ولا يحتاج الى ان يذكر انه طريق القرية أو البلد  
\* ولو قال في الحدود ان الحد الفلاني لزيد بقى ارض أو جار الوقف فلا بد من بيان المصرف بان يقول انها وقف  
على الفقراء أو المسجدين أو ذرية فلان ونسبه وعرفه ويكون بيان المصرف وهو الموقوف عليه كذا كذا الواقف  
\* ولا يحتاج الى ذكر من هو في يده الا اذا كان المدعى به لا يعرف الا بذكره \* ولو ذكر في الحد لزيد بقى ارض  
الحكومة أو الملكة أو الميرى يصح \* وان لم يبين من هو في يده لانها في يد السلطان بواسطة يد نائبه \* لكن  
يشترط ان يقول والفاصل بينهما كذا ان وجد فاصل الا اذا كان السلطان متعديا فلا بد من بيان من هي  
في يده \* وان قال لزيد بقى ارض أو ملك ورثة فلان لا يكفي الا اذا ذكر عددهم باسمائهم وانسابهم الى الحد الا  
اذا كانوا مشهورين بدون ذلك \* وان قال لزيد بقى ارض أو دار تركة فلان فلا يكفي لان منهم ذو فرض وعصبة  
ورحم فتعقدت الجهالة \* وفي غمرة (٢٢٩) من محاضر الهندية ما لفظه وفي الحاضر الاشارة تكفي \* ولا يحتاج  
الى ذكر اسم واسم أبيه \* فلا يحتاج الى ذكر جده بالطريق الاولى \* وأما في الغائب فلا بد من ذكر الحد وهو  
قول أبي حنيفة ومحمد وكذلك في ذكر الحد ولا بد من ذكر جده صاحب الحد وكذلك في تعريف  
المتخاصمين لا بد من ذكر الحد وكان القاضي الامام ركن الاسلام على بن الحسين السعدي في الابتداء لا يشترط  
ذكر الحد في آخر عمره كان يشترط ذلك وهو الصحيح وعليه الفتوى اه \* ولو جعل أحدهما دونه ارضا لا يدري  
ماله لا يكفي الا اذا كانت معروفة \* فلا يحتاج الى ذكر صاحب اليد عندهما وعنده لا بد من ذكره  
\* ولو ذكر اسم ذي اليد في الارض التي لا يدري مالها لا يكفي ولا يحتاج نسبته للجد \* ولو اشترى قرية  
بتمامها واستثنى المساجد والمقابر وطريق العامة والخاص صحت \* ولا يحتاج الى تحديد المستثنيات على  
المفتي به \* ولو قال لزيد بقى ارض فلان أو ملكه وله في هذه القرية اراضي كثيرة مختلفة تصح الدعوى  
والشهادة \* ولو ادعى محدودا في موضع كذا وبين حدوده ولم يبين انه كرم أو دار أو ارض وشهد الشهود له  
بذلك قيل تسمع الدعوى والشهادة ان بين المدعى المصر والمحلة والموضع والحدود لان ترك بيان ان الحدود  
ما هو لا يفسد الدعوى الا بعد الجهالة في المدعى به \* وقيل لا تسمع حتى يبين الحدود وما هو بين المصر  
والمحل والموضع وذلك أحوط وعليه العمل الآن \* ولو ادعى بمسيل ماء في ارض رجل لا بد ان يبين انه  
مسيل ماء المطر أو الوضوء وبيان موضعه انه من مقدم البيت أو من مؤخره \* ولو ادعى بمجرى ماء في ارض  
أو طريقا في دار قيل يلزم بيان الموضع والطول والعرض وقيل لا يلزم بيان ذلك وتقبل الدعوى والشهادة  
بدون ذلك \* ولو ادعى على آخر انه شق في ارضه نهرا أو ساق في الماء وأراد تضمينه ما تلف بذلك فلا بد من  
ان يسمى الارض وان يبين موضع النهر من أي جانب منها الايمن أو الايسر وتبين طول النهر وعرضه وعمقه  
فأذا بين ذلك ان اقر المدعى عليه بذلك أو اثبته عليه لزمه \* وان أنكر حلفه القاضي بالله انه ما أحدث في  
ارض هذا الرجل هذا النهر المدعى به \* وكذا لو ادعى انه بنى أو غرس شجرا في ارضه لا بد من بيان الارض  
بحدودها على ما تقدم وان يصف البناء وطوله وعرضه وانه من الخشب أو الجدار أو منهما \* واذا ادعى جزأ  
معلوما من دار وبين حدودها وان الجزء في يده بغير حق وطالب به به صحت \* ولا يلزم بيان جميع حدودها  
\* وقيل لا بد منه \* ولو ادعى بساحة فارغة وبين حدودها صحت ولا يلزم بيان طولها وعرضها \* ولو ادعى  
علواي كفي ذكر حدوده بالاسفل الا اذا كان العلو شجرة فلا بد من ذكر حدوده أيضا \* ولو قال المدعى

مطلب فيما يحتاج فيه  
الى اذكار الفاصل وما  
لا يحتاج

مطلب لو قال ان حدها  
لزيد دار الوقف فلا بد  
من بيان المصرف

مطلب لو قال في الدعوى  
أو الشهادة ان المدعى  
بها لزيد ارض ورثة  
فلان أو لزيد ملك  
ورثة فلان

مطلب لو أراد تضمينه  
لا بد من تسمية الارض  
وموضع النهر وعرضه  
وعمقه

ان الدار التي حدودها مكتوبة في هذه الورقة أو هذه الحجة ما كى وأتم دعواه وقال الشهود كذلك صحت  
الدعوى والشهادة \* وشرط تقرير القاضى النفقة طلبها وحضور الزوج وأن لا يكون صاحب مائدة  
يؤخذ منها الكفاية لمن يراد التقرير له وظهور مطلقه وظلمه للقاضى \* وشرط التفريق بين  
الزوجين ذكر سبب التحريم كالطلاق وبيان عدد المحرم واحد أو أكثر \* وبيان صفته بأثنا أو  
رجعيا يعلم القاضى بماذا يقضى وحضور الزوج وطلب التفريق ولو من شهود الحسبة ان لم يطلب  
من طرف المرأة ويزيدانه مسكها حراما أو نحوه قبل طلب التفريق \* وإذا بلغ اليتم وأراد أخذه حقه  
في تركته والده لا بد ان يقول أدعى على هذا الذى حضر بانه كان وصيا على بتسوية امورى بعد وفاة والدى  
وحفظ تركته لورثته وان والدى لم يخاف وارثا غيرى وانى قد بلغت مبلغ الرجال بالاحتلام أو بالسنة أو يقول  
طعنت سن ثمانية عشر سنة أو أكثر وان فى يده هذا المدعى عليه من مال أبى كذا وكذا من تركته وواجب  
عليه تسليم ذلك جميعه الى وان زاد وقصر يده عنه فهو أحوط \* فان أقر المدعى عليه أو أثبتته عليه فى  
الاخيرين لا الأول لانه لا يعلم الامنه ان لم يكذب ظاهر حاله يؤمر بتسليمه اليه والا فيحلف على انه لا يعلم بلوغه  
كما ذكر بدعواه وتبقى التركة فى يده كما كانت \* والفتوى ان سن البلوغ فى الغلام والانى خمس عشرة سنة  
ان لم توجد الامارات وهى فيها الاحتلام والانزال والاحبال وفيها بالحيض والاحتمال مع الانزال  
ولو ادعى دارا فى بدرجل فقال المدعى عليه انى اشتريته من وصيك فى صفرك أو من وكيلك بعد بلوغك  
وبين اسمه ونسبه الى جده يصح ذلك منه \* ولو قال اشتراها وكيلى منك فلا يصح \* ولو ادعى رجل دارا فى  
بدرجل وقال فى الدعوى ان هذه كانت لابي فلان ونسبه مات وتر كها ميراثى ولاختى فلانة ولا وارث له  
غيرنا وترك دواب وثيابا فقسمنها الميراث فوكت هذه الدار فى نصيبى بالقسمه واليوم جميع هذه الدار صارت  
مادكى بهذا السبب وانها فى يده هذا بقى الحق فالدعوى صحيحة ان قال وأخذت اخى نصيبها من تلك الاموال  
لتصح مطالبته بتسليم كل الدار اليه \* ولو قال فى دعواه مات أبى وتر كها ميراثى ولاختى فلانة ثم ان اخى أقرب  
بان جميعها الى وصدقته فى اقرارها بها الى لا تصح \* ويشترط فى دعوى القتل عمدا ان يكون القاتل مكافا  
وانتفاء الشبهة كولاء أو ملك أو امر بقتله بان يقول المدعى ان هذا المدعى عليه قتل مورثى عمدا وهو مكلف  
ولا ولاء بينه ما ولا ملك لاحدهما فى الآخر ولا أمر المقتول القاتل بقتل نفسه ولم يعف أحدهما من الورثة عن  
القاتل لا قبل الموت ولا بعده \* ولو ادعى دارا فى بدرجل وقال له القاضى هل تعرف حدودها فقال لا ثم  
ادعاها وبين حدودها لا تسمع الدعوى منه بخلاف ما اذا قال له لا اعرف اسماء اصحابها ثم ادعاها وذكر  
اسماءهم فانها تسمع \* ولو قال عنيت بقولى لا اعرف الحدود ولا اعرف اسماء اصحابها يقبل منه ذلك وتسمع  
\* ولو ادعى ارضا وحدها وعرف ان فيها شجرا فوجدت حدودها ولا شجرا فيها تصح الدعوى ولا تبطل  
لو وجد فيها احد ران بدل الشجر \* ولو قال حين الدعوى انه لا شجر ولا جدارفها فوجدت فيها ذلك ولا يتصور  
حدوثها بعد الدعوى تبطل \* ولو ادعى ارضا وحدها وقال هى عشرة قطع أو فدان فوجدت أكثر من  
ذلك أو أقل لا تبطل كما لو قال انه بزرع فيها عشر كيلات فاذا هوأكثر أو أقل \* ولو ادعى دارا ارثا من والده  
وقال كانت ملك ابى وتر كها ميراثى ولفلان وسعى عدد الورثة الا انه لم يبين حصه نفسه فالدعوى صحيحة  
فاذا آل الامر الى المطالبة بالتسليم فلا بد من بيان حصه نفسه ولو بينها الا انه لم يذكر بيان الورثة لا تصح  
الدعوى \* والاصل فى الوقف الصحة واستيفاء الشروط فاذا كتب الموثق فى كتابه الوقف وقد حكم بصحته  
لزومه بعد تقدم دعوى صحيحة كان كافيا ولا يلزم بيان الدعوى والمدعى عليه والحادثه والحكم تفصيلا فاذا  
نازع أحد فى صحته واستيفاء شرائطه فالقول مدعيه \* وأما التولية للنظر بان وقف وقفوا وجهه النظر  
عليه بعد وفاته لاحد فانه يصح الرجوع عنها ويجعلها الغير الاول كلما بداله ذلك لانه وكيل عن الواقف  
على قول أبى يوسف لا عن الفقهاء كما هو قول محمد \* ونقل الجوى فى حاشية الاشباه ان كلامهم مزيل  
بالفتوى \* ولكن قالوا الفتوى على قول أبى يوسف فى الوقف والقضاء وعليه عمل القضاة الآن \* والاصل  
أيضا فى الاستبدال استيفاء شرائطه عملا بحسن الظن الذى هو الاصل فى كل مسلم كما فى الفتاوى الخيرية

مطلب فى شرط تقرير  
النفقة

مطلب فى شرط التفريق  
بسبب التحريم

مطلب اثبات الرشد

مطلب فى تقدير سن  
البلوغ على المفتى به

مطلب فيما يشترط  
فى الدعوى بالقتل

مطلب فيما لو سأل  
القاضى عن الحدود  
وقال له لا أعرفها وفيه  
تفصيل حسن

مطلب فيما لو ادعى ان  
فى المدعى به شجرا  
فوجد غيره

مطلب فيما لو ادعى بقطع  
معدودة من الارض  
فوجدت أكثر أو أقل  
من دعواه

مطلب تصح دعواه  
بالارث لو ذكر عدد  
الورثة وان لم يبين حصه  
نفسه

مطلب الاصل فى الوقف

مطلب الاصل فى الاستبدال استيفاء شرائطه

مطلب لو جعل النظر لنفسه له ان يجعله لغيره



• ونظيره ما ذكره من أن المطلق يحمل على الكمال الخالي عن العوارض المنافية للجواز وذلك كما لو سئل المفتي عن رجل باع ماله فيفتي بالصحة وإن احتمل أنه غير عاقل وقت ذلك أو سئل عن صل فيه تخارج من الورثة باخراج بعضهم بالصلح من التركة يفتي بالصحة مع احتمال أن يكون في التركة دين ولم يذكر ذلك في الأصل المكتوب ولا عدمه • ويلزم الأب باجرة المسكن للحاضنة وولدها منه إذا لم يكن لها مسكن والا فلا كما حققه ابن عابدين في رسالته الابانة عن أخذ الاجرة على الحضانة • وفي نفقات رد المختار وحضانة التنقيح • وإذا تحقق ائداء الزوج لزوجته بضربه لها ونحوه وخرجت من منزلها لذلك لا تكون ناشزة ولها النفقة • والواجب لها عليه مسكن خال عن أهله وأهلها سوى ولده الذي لا يفهم الجماع وأمه وأمه وأمه فلا حق لها في الامتناع من السكنى معهم • ويلزم الولد الموسر إيسار الفطرة بنفقة أصوله الفقراء ولو مع القدرة على الكسب والقول لمنكر اليسار والبيئة مدعيه وهذا إذا لم يكن كسوبا وإن كان كسوبا فيسارهم معتبرا بما يفضل عن حاجته الأصلية على قول محمد المفتي به كما في غمرة (٣٨٤) من المهدية • ويلزم الابن بنفقة والده وزوجه واحدة له فقط إن كان عاجزا عن الكسب • وتسقط النفقة المفروضة بالنشوز ولو لمعتدة لا المستدانة كما في غمرة (٣٩٧) من المهدية • ولا مطالبة لازمة في النفقة الماضية بدون الرضاء والقضاء الا فيما إذا كانت المدة الماضية أقل من شهر فلها المطالبة بها • وتسحق الام الحاضنة ما فرض لاولادها وأجرة حضانتها مقيمة كانت أو مسافرة وإن كانت ممنوعة منه ولا يحل لها السفر بالاولاد بلا إذن الزوج إذا كان بين البلدين تفاوت • وللاب منه ما منه إذا لم تكن البلاد الأخرى وطنة اللام وقد وقع العقد عليها فيم لا يترتب على سفرها سقوط النفقة والحضانة كما في غمرة (٤٤١) من المهدية • وشروط الحضانة أن تكون الحاضنة حرة أو مكاتبه ولدت في مدة عقد الكفاية بالغة عاقلة أمة قادرة على القيام بالحضانة • ويشترط أن يخلو المحضون من وجوده عند زوج أجنبي عنه وكذا في الحاضن الذكر يشترط ذلك الا في الشرط الأخير • ويزاد في شروطها أن تكون الحاضنة رجلا محرم من المحضون ولم تكن مرتدة ولم تسكن في بيت المبعوض للولد ولم تمتنع عن تربيته مجاناً عند إيسار الاب كما في رد المختار • ولا يجبر الزوج على دفع ثمن ما تشتره النفساء مما اعتادته النساء للنفاس ولا على أجره القابلة قال في نفقة الدر وأجرة القابلة على من استأجرها من زوجة وزوج ولو جاءت بلا استئجار قيل عليه وقيل عليها • وقال في رد المختار وفي البحر من الخلاصة فللقائل أن يقول عليه لأنه مؤونة الجماع وللقائل أن يقول عليها كاجرة الطبيب واستظهر في المهدية الاول لأن معظم النفع عائدة على الولد كما في غمرة (٣٩٥) منها (قلت) والتوفيق أن يؤمر الزوج به ديانة لا قضاء كاجرة الحمام والطبيب وعليه عمل بعض القضاة الآن • وليس للام المطلقة أن تسافر بالولد الحاضنة له من بلد أبيه قبل انقضاء العدة مطلقاً ولا يجوز لها بعد ما أن تسافر به من غير إذن أبيه من مصر الى مصر بينهما تفاوت ولا من قرية الى قرية كذلك ولا من قرية الى قرية بعيدة الا إذا كان ما تنقل اليه وطنها لها وقد عقد عليها فيه فإن كان كذلك فلها الانتقال بالولد من غير رضاء أبيه ولو كان بعيداً عن محل إقامته فإن كان وطنها لم يعقد عليها فيه أو عقد عليها فيه ولم يكن وطنها فليس لها أن تسافر اليه بالولد بغير إذن أبيه الا إذا كان قريباً من محل إقامته بحيث يمكنه مطاعمة والده والرجوع الى منزله قبل الليل وأما الانتقال بالولد من مصر الى قرية فلا يمكن منه الا بغير إذن الزوج ولو كانت القرية قريبة مالم تكن وطنها وقد عقد عليها أمة • وأما غير الام من الحاضنات فلا تقدر ولا يمكن بأي حال على نقل الولد من محل حضانته الا بإذن أبيه • ولو أقر الزوج بطلانها منذ زمان ماض ولم تقم عليه بينة أو لم يكن مشهوراً ولو برجلين فالعدة تعتبر من وقت الاقرار لامن الوقت المسند اليه وللرأفة النفقة إن كذبت ولا نفقة لها إن صدقته وكان الزمن المسند اليه الطلاق قد استغرق مدة العدة والحاصل أنه إن كتم طلاقها ثم أخبر به بعد مدة فالفتوى على أنه لا يصدق في الاسناد بل تجب العدة من وقت الاقرار سواء صدقته أو كذبت وإن لم يكن بل أقرب به من وقت وقوعه فإن لم يشهر بين الناس فكذلك وإن اشهر بينهم تجب العدة من حين وقوعه وتنقضي إن كان زمانها مضى وهذا إذا لم يكن وطنها شبهة ظن الحل والأوجوب بالوطء عدة أخرى وتداخلتا وكلما وطئها

مطلب يلزم الاب باجرة المسكن للمسكين لا لاجل ان يحضن فيه إذا لم يكن للحاضنة ملك

مطلب اذا تحقق ضرب الزوج لزوجته وخرجت من منزلها لا تعد ناشزة

مطلب ليس للزوجة الامتناع من السكنى مع ولده الصغير وأمه وأم ولده

مطلب يلزم بنفقة أصوله

مطلب يلزم الولد بنفقة زوجته واحدة لا ييه فقط

مطلب نفقة مادون الشهر تجب بدون قضاء ولا رضاء فلا تسقط

مطلب الحاضنة لو سافرت بالاولاد لا تسقط نفقتهم ولا حضانتهما وإن كان لا يحل لها السفر بلا إذن والدهم

مطلب في شروط الحضانة

مطلب لا يجبر الاب على دفع أجره الداية واجرة المحكم عند إيسار الاب كما في رد المختار  
مطلب ليس للام السفر بالولد المحضون وفيه تفصيل حسن



تجب عدة أخرى فلا يحمل لها التزوج بما حرم لم تنقض عدة الوطء الاخير بخلاف ما اذا كان وطئها بلا شبهة فانه لا يجب عليها عدة لتمحضه زنا والزنا لا يوجب عدة فلها التزوج بما حرم رأى اذا كان الطلاق مشهورا مضت عدة كما علمته والا فلا وتماه في عدة رد المختار

ولنذكر لك شيئا من المحاضر المدونة في كتب المذهب ليكون طريقا ووسيلة لمعرفة

غيره مع بيان تعريف المحضر نقول

اعلم ان الاصل في المحاضر والسجلات ان يبالغ الكاتب في الذكر والبيان فيها بالتصريح ولا يكتفي بالاجمال وان الاشارة في الدعاوى والمحاضر والفاظ الشهادة مما يحتاج اليها ولا بد منها وكذا في السجلات لا بد من الاشارة حتى قالوا اذا كتب الموثق في محضر الدعوى حضر فلان بحسب الحكم وأحضر فلان مع نفسه فادعى هذا الذي حضر عليه لا يفتى بصحة المحضر ويجب ان يكتب فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه وكذلك عند ذكر المدعي والمدعى عليه في اثناء المحضر لا بد من ذكر هذا فيكتب المدعى هذا والمدعى عليه هذا ويكتب في الحكم قضيت او حكيت لمحضر هذا المدعى على أحمد هذا المدعى عليه مثلا ولا يكفي لو كتب فيه حكيت لمحضر هذا على أحمد هذا كما في الهندية نقلا عن المحيط ولا يكتفي بقول الموثق وأشار الى المتداعيين وفي الاجارة لا بد ان يشترط في صحتها الى كل من المؤجر والمستأجر وما يؤجر له حياضه واقرب المأوى والمستأجر \* وأما لو كانت العين غائبة وليست من المنقولات فلا يحتاج الى الاشارة اليها بل يكتفي بالتحديد كما في الشهادة قال في التنوير وشرحه للعلائي وهي أي الشهادة ان على حاضر يحتاج الشاهد الى الاشارة الى ثلاث مواضع اعني الخصمين والمشهود به لوعينا لادينا ولا بد من ذكر الفاظ الشهادة ولا يكتفي بقول الموثق شهد واطبق الدعوى لأن القاضي ربما يظن ان بين الدعوى والشهادة موافقة والواقع والحقيقة بخلاف ذلك \* وكذا لا يكتفي بقوله ثبت عندى على الوجه الذي ثبت به الحوادث المدنية والدعاوى الشرعية أو بعد تقديم دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة بل لا بد من ان يبين الحقيقة الصادرة من الخصوم تفصيلا \* لكن في غير الوقف وبقول الموثق في كتابة الصلح في الشهادة شهد الشهود بكذا عقب دعوى المدعى وعقب الجواب بالانكار من المدعى عليه في الدعوى لئلا يظن ظان انهم شهدوا قبل الدعوى أو شهدوا على الخصم المقر لان الشهادة على الخصم المقر لا تسمع الا في مواضع معدودة للتعمد الى غير المقر ولا بد ان يذكر في كتابته وشهد كل واحد من الشهود بعد الدعوى والجواب بالانكار بعد الاستشهاد من المدعى لأجل ان يخرج من الخلاف لانه عند الطحاوي اذا شهدوا بعد الدعوى والانكار بلا طاب المدعى الشهادة لا تسمع كما في الهندية \* ولو شهد الشهود بان هذه العين له لا يكتفي بذلك ما لم يصرحوا بالملك وكذا في الشهادة بالحدود بان قال الشاهد في اثباتها الحد الفلاني لزيد دار فلان لا تقبل الشهادة \* وكذا لا تصح الدعوى بذلك فلا بد للمدعى من ان يقول باع فلان هذا مني وهو ملكه أو يذكر التسليم أو يقول ملكي ان تربته منه فذكر الملك من أحد الجانبين كاف لصحة دعوى الشراء لان اليد تنوع لان الشيء كما ينسب الى الانسان بجهة الملك ينسب اليه بجهة الاعارة فلا بد من التصريح بالملك له من أو المنفعة ولا بد ان تقول الشهود ايضا انه في يد المدعى عليه بغير حق لأجل دفع احتمال كونه محبوسا بده محقق بان كان مرهونا له أولا لاجل اخذ ثمنه منه ان كان مبيعا ولا بد ان يقول وواحب على هذا المدعى عليه ان يرفع يده عنه أو يخبره على الاحوط كما في الهندية \* وليكن قد منعنا عن العلائي ان المدعى لو ذكر في الدعوى انه يطالبه به لا يشترط ذكر الشرط الاول في دعواه فالثاني بالاولى وأما تعريف المحضر كما قاله صاحب الدرر فهو ما كتب فيه حضره الخصمين عند القاضي وما جرى بينهم من الاقرار والانكار من المدعى عليه أو انكول منه عن اليمين والحكم بالينة للمدعى على وجه يدفع الاشتباه وتفريق القاضي بين الشاهد بين في الدعوى على وجه الجواز لا لزوم كما عليه عمل القضاة الآن ولائحة المحاكم الشرعية ومحاضر الهندية وغيرها ولا فرق بين شهادة الذكور والانات فان دفعه القاضي لا يمنع منه وان أجز الناطر أرض الوقف لا بد ان يذكر الموثق في صحتها القاضي الذي ولاه بعينه أو يقول أجزها الناطر المتولى عليها من حاكم له ولاية توليته أو من نفس الواقف وهذا ان كان المراد الحكم بصحة العقد \* أما لو كان المراد المقصود هو

مطلب الاصل في المحاضر ان يبالغ في بيانها صراحة

مطلب فيما يحتاج فيه الى الاشارة وما لا يحتاج

مطلب في دعوى الوقف لا يشترط بيان الدعوى الصادرة من الخصمين تفصيلا كما تقدم

مطلب لا بد في صحة الدعوى من ذكر الملك ولو في الحدود وكذا في الشاهد

مطلب في تعريف المحضر

مطلب لو كان المطلوب ثبوت عقد الاجارة لا الحكم بصحة العقد فلا حاجة الى بيان من ولي الناطر عليه من القضاة

مطلب يقدم القاضي  
القضاء بالوصاية أو  
الوكالة أو الوراثة على  
القضاء بالدين  
مطلب في بيان نفس  
المحضر في الحرمة  
الغلظة

ثم توقف فقط فلا حاجة إلى ذلك كما علم مما قدمناه عن قارئ الهداية وإذا ادعى رجل بدين على رجل ميت  
وأنه وصي على الميت أو وكيل عن الورثة أو وارث وأثبت ذلك بالبينة فالقاضي يقدم القضاء بالوصاية أو  
الوكالة أو الوراثة على القضاء بالدين كما ذكره أصحاب الفتاوى وأما نفس المحضر فهو أن يكتب الموثق  
ويقول في محضر الحرمة الغلظة على الغائب حضرت امرأة ويعرفها وادعت وهي مكلفة بطوعها على رجل  
حاضره كان لي على زوجي فلان بن فلان ألف درهم وتصفها ببقية صداقي وأنت ضمننت لي بذلك عن  
زوجي فلان المذكور أن حرمني على نفسه بثلاث طلاقات فعليك الألف درهم المذكور زواني أجرت هذا  
الضمان مع ما قبله في محضر الضمان المذكور ثم أن زوجي فلان المذكور قد حرمني على نفسه بثلاث  
طلاقات فصارت هذه الدراهم الموصوفة ديناً لي عليك بحكم الضمان المذكور وأنت في علم من هذه الحرمة  
بالسبب المذكور وواجب عليك الخروج عن عهدة الضمان المذكور بإدائها إلى وتطلب من القاضي ثبوت  
الطلاق والمال المبين قدره ونسبه ونوعه وصفته وسبب وجوبه كما ذكرته في دعواها المذكورة فالمدعي  
عليه بقرض الضمان كما ادعت وينبغي أن يذكر المدعي لم يوقع هذه الحرمة فتجيب المرأة بشاهدين يشهدان لها على أن  
زوجها المذكور حرّمها على نفسه بثلاث طلاقات ويشير كل منهما إلى المدعية بيده بأن يقول كل منهما أشهد  
أن هذه المرأة الحاضرة كانت زوجة فلان وينسبه بنكاح صحيح شرعي وقد حرّمها على نفسه بثلاث طلاقات  
وأن هذه المرأة الحاضرة في هذا اليوم حرام على فلان المذكور بثلاث طلاقات فعند ذلك يحكم القاضي لها  
على الضمان المذكور بدعواها المال بعد طلبها له وبعد استماعه شهادة الشاهدين وذلك بعد استشهادها  
بهما عقب دعواها والجواب بالإنكار من المدعي عليه وبعد تزكيتهما ثم علمنا وبكون هذه المرأة التي  
حضرت محرمة من فلان وينسبه للسبب المذكور وبشرا القاضي في الحكم إلى كل من المدعية والمدعي عليه  
بأن يقول حكمت لهذه التي حضرت على هذا الذي أحضرتة معها أبو جوب هذا المال المذكور المبين قدره  
ونسبه ونوعه وصفته وسبب وجوبه على الوجه المذكور في دعواها وذلك بسبب ضمانه المذكور وفيه  
عند وجود شرطه وهو تحرير فلان زوج هذه التي حضرت لها في وجه من أحضرتة معها فلان هذا على  
الوجه المذكور وفي وجه الخصامين هذين ولا يثبتا وجه آخر بأن تدعى على رجل حاضر ضمان  
نفقة المدعى بانك قد ضمننت لي نفقة عدتي بتاريخ كذا أو أنك أجرت ضمانتك في مجلس الضمان أن حرمني  
زوجي ثم أن زوجي قد حرمني على نفسه بثلاث طلاقات بتاريخ كذا أو أنا في عدته اليوم وواجب لي عليك  
نفقة عدتي إلى أن تنقضي سبب هذا الضمان المذكور ولو جوبه عليك لتخرج من عهدة مالك من نفقة  
عدتي بالأداء إلى فقير المدعي عليه بضمان نفقة العدة وينبغي أن يكرّر الحرمة فتجيب المرأة بشهود فيشهدون لها كما مر  
فيحكم القاضي بقوله حكمت بكون هذه المرأة محرمة على زوجها فلان وينسبه وبكونها في عدته  
اليوم وقضيت لهذه التي حضرت على هذا الذي أحضرتة معها أبو جوب نفقة عدتها إلى أن تنقضي بشهادة  
هذين الشاهدين بمحض من هذين الخصامين وفي وجههما أفاده في الفتاوى الهندية بتوضيح (قلت) ولا يخفى في أن الوجه الأول آخره مناقض لأوله والوجه الثاني غير صحيح فلا يقضي على الغائب بالحرمة  
ولا بد من حضور المدعي عليه وهو الزوج أو وكيله في جميع الدعاوى ولو في شهادة الحسبة والواجب  
على القاضي في هذه الدعوى أن يحكم بالمال على الضامن فقط لا يجاب العلم قبول مثل هذه الشهادة  
لأن كلام المدعي والمدعي عليه حاضر ولا يقضي بالفرقة والطلاق على الزوج لعدم حضوره أو وكيله  
وبدل عليه ما ذكره في محاضر الهندية بعد ذكر ما نقلناه عنها بنحو اثنين وعشرين ورقة (ولفظه) امرأة ادعت  
على رجل حاضر أنك كفلت لي عن زوجي فلان بدينار أخرجت من الصداق الذي لي على زوجي فلان  
كفالة معلقة بوقوع الفرقة بيننا وقد أجرت ضمانتك في مجلس الضمان وقد وقعت الفرقة بيني وبين  
زوجي بسبب أن الزوج جعل أمري بيدي على أنه متى غاب عني شهر فأنا أطلق نفسي تطلقه بائنة وقد  
غاب عني شهر من تاريخ الأمر وطلقت نفسي بحكم ذلك الأمر وصرت كفيلا لبي دينار من صداقي فواجب  
عليك أداء الدينار إلى وتطلب من القاضي أن يحكم لها بما ادعت به فإذا أقر المدعي عليه بالضمان وأنكر

العلم بوقوع هذه الفرقة وأقامت البينة على جميع ذلك فنفق - دأفتوا بصحة المحضر وقالوا بقبول بيئتها وبالقضاء  
على الكفيل بالدينار كالأول ويكون ذلك قضاء على الزوج بالفرقة لأنها ادعت على الكفيل - ل أمر لا يتوصل  
إليه إلا بآثبات أمر آخر على الزوج وهو جعل الأمر بيده أو تطلقها بنفسها بحكم ذلك الأمر عند تحقق شرطه  
فينتصب الكفيل خصما عن الزوج في ذلك \* وهذا أصل مذهب في قواعد الشرع \* ولا يكن هذا مشكلا  
لهندي لأن المدعى شيان الفرقة على الغائب والمال على الحاضر والمدعى على الغائب ليس بسبب  
لثبوت المدعى به على الحاضر بل هو شرطه \* وفي مثل هذا لا ينتصب الحاضر خصما عن الغائب وعليه عامة  
الاشايح رحمهم الله تعالى فينبغي أن يقضى بالمال ولا يقضى بالفرقة على الزوج اهـ

محضر في دعوى الرجل ببقية صداق بنته على زوجها بسبب وقوع الطلاق عليها من  
جهته بالخلف وصورة الدعوى

ادعى هذا المكلف طائعا انه كان افلان بن فلان بن فلان على ختنى كذا دينا بسبب كذا وقضى منه كذا  
وبقى عليه كذا وكان في يد صاحب الدين خط اقرار ختنى بهذا فظفر المقر بذلك ومزقه ثم اخذ هذه الغريم يوما  
من الايام وطالبه بالباقي له عليه من المال فأنكره فاستخلفه بالطلاق فخلف بثلاث طلاقات انه ليس عليه  
شي مما ادعى به عليه فهدده وحجسه فاقرب ببقية المال الذي كان عليه فاعطاه خطا بذلك بدل ما مزقه له وهو كذا  
أقر المدعى عليه بالخلف وبذل الخط والاقرار ببقية ماله الذي كان له عليه فاخبر بذلك الغريم امرأته وصهره  
ورفعوا الامر الى القاضي فادعى صهره بوكالة عن بنته وأثبتها ببقية مهرها وبوقوع الطلاق وطلب من  
القاضي اثبات ذلك عليه بسبب الخلف المذكور فيه فأنكر ال رجل المذكور الخلف والاقرار بعد ذلك فأتى  
المدعى بالشهود فشهدوا بهذا اللفظ أن الزوج أقر بقوله انى - خلفت بثلاث تطلقات انه ليس لفلان هذا  
عليه كذا ان كان حاضرا والانسبه وهو ما كان يدعى على ببقية الدين ثم بذلت له الخط - هذا كذا فاستفتوا  
عن صحة هذه الدعوى وموافقة الشهادة لها فقيل (الجواب) ان هذه الشهادة غير موافقة لهذه الدعوى  
لانه في الدعوى ذكر انه أقر له بعد الخلف ببقية المال الذي كان له عليه وبذل له الخط بذلك وفي الشهادة  
شهد الشهود انه أقر انه بذل الخط بعد الخلف بكذا ولم يشهدوا انه بذل الخط بالمال الذي كان له عليه وعسى  
انه بذل خط الصلح وذلك لا يكون اقرارا أصلا وان كان بذل خط الاقرار وأشهد فحتمل انه أقر بمال آخر  
لا بذلك المال فلا يوجب حنثا في عينه فكانت هذه الشهادة مخالفة للدعوى من هذا الوجه ولانه مكره في  
هذا الاقرار والاقرار مكرها لا يجب به المال فلا يقع الحنث فهذا حال ظاهر في هذا المحضر كما في الهندية

محضر في شهادة الشهود بالحرمة الغليظة بثلاث تطلقات بدون دعوى من المرأة ونسبى شهادة الحسبة  
يكتب الموثق في المحضر حضر مجلس القضاة قوم مكلفون ذكر وانهم شهدوا بحسبة وهم فلان وفلان وبذكر  
أسماءهم وأنسابهم وحلائهم ومساكنهم ومصلاتهم وأحضر ولهم رجل يسمى فلانا وامرأة تسمى فلانة وشهد  
كل واحد منهم ان هذا الرجل وأشار اليه بيده أو ما يؤدي مؤثداها قد طلق امرأته هذه ان كانت حاضرة  
ثلاث طلاقات وينسبونها الى الجد ان لم تكن حاضرة ثم انه لا يفارقها ويمسكها حراما ويطلب كل منهم أو أحدهم  
من القاضي التفريق بينهما ان لم يحصل الطلب من الزوجة ولا بد من ذلك والا كان مجرد حكاية واخبار  
فلا يكون شهادة فاستلأهني الرجل والمرأة ان كانا حاضرين وسأل هذا الرجل ان كان هو الحاضر ولا بد  
من حضوره أو نائبه ويكتفى به دونها فكل الطلاق فيحكم القاضي بالفرقة بينهما بثلاث تطلقات بمحضرها  
في وجهها بحضور الشهود والمزكّن هؤلاء بعد شهادة الشهود. والجواب بالانكار وتركيتهم - ممراتهم علنا  
من لهم رسم التعديل والتزكية من العرفين لها ما يأمركلا منهم ما بمفارقة الآخر وذلك اليحكم والتفريق من  
القاضي بعد أن سأل المدعى علمه بالحرمة عن وجود دفع صحيح في هذه الشهادة ولم يأت به كما في الهندية  
(ثم اعلم) ان ذكر أنساب الشهود وحلائهم ومساكنهم ولا هم ليس بقيد وانما العبرة بالتعريف  
في الشاهد لا بالكثير الحروف والقصد من ذكرها ان يبالغ الكاتب في التوثيق كما هو شأن المحضر وعلم منه  
ان شرط تفريق القاضي بين الزوجين ان يذكر الشاهد بسبب التحريم كالطلاق وبيان عند المحرم واحدا

مطلب لو كان المدعى به  
على الغائب متعبدا  
وكان ما خدمه شرطا  
لثبوت المدعى به  
لا ينتصب الحاضر  
خصما عنه الغائب  
مطلب في دعوى الرجل  
ببقية صداق بنته على  
زوجها بسبب وقوع  
الطلاق عليها اهـ

مطلب في الشهادة  
بالحرمة الغليظة

قوله أو ما يؤدي مؤثداها  
وذلك كالرس والرجل  
انتهى منه

مطلب طلب التفريق  
شرط في كونه شهادة

مطلب العبرة بالتفريق  
في الشاهد لا للكثير  
الحروف



أو أكثر وبين صفته باثنا أو رجعيًا ليعلم القاضي بماذا يقضي ولا بد وأن يزيد الشاهد وأنه بمسكه حراماً أو مافى  
معناه ولا بد من طلب التفريق وإن كان لا تظهر هذه الزيادة إلا إذا كانت المرأة في يد الزوج المطلق والشهود  
لا يعلمون بذلك مدة يتم كنهون فيها من رفع الأمر إلى القاضي والافلا تقبل شهادتهم أنفسهم بالتأخير عند  
عدم العذر المعتبر شرعاً المتقدم ذكره في هذه الرسالة لعلمهم بمعاشرته لها وسكوتهم على ذلك \* وإن كان ذكر  
في الفتاوى الخمانية للاستاذ فخر الملة والدين محمود الأوزجندى الذى هو من أهل الترجيع في المذهب في  
أول الفصل المختص بالمرأة التي لا تدرى أنها منكوبة أو مطلقة ما لفظه شاهدان شهدا على رجل أنه طلق  
امرأته ثلاثاً وهي تدعى الطلاق أو تنكر أو قالت لا أدري قبلت هذه الشهادة لأنها قامت على حق الله تعالى  
فلا يشترط فيها الدعوى فإن عرفه ما القاضى بالعدالة ففرق بينها وبين زوجها وبقضى لها نفقة العدة  
والسكنى لأن المبتوتة تستحق نفقة العدة وإن لم يعرفه ما القاضى بالعدالة بسأل عن حاله ما ومنع الزوج عن  
الخلوة والدخول عليها عدلاً كان الزوج أو فاسقاً ولا يخرجها عن منزلها لأنها منكوبة أو معتدة وإن كان يجعل  
معها امرأة عدلة ثقة تمنع الزوج عن الدخول عليها فإن طلبت النفقة في مدة المسئلة عن الشهود وفرض لها  
القاضى نفقة العدة ادعت الطلاق أو لم تدع لأنها لو لم تكن مطلقة تصير بمنعته عن الزوج فتسقط النفقة  
ولو كانت مطلقة كان لها النفقة فلا تسقط النفقة بالشك فإن طالت المسئلة عن الشهود ووجد منها  
ماتة قضى به العدة لم يعطها النفقة بعد ذلك لأنها لو كانت منكوبة فهي بمنوعة عن الزوج ولو كانت مطلقة  
فقد انقضت هبتها وتيقن سقوط النفقة \* فإن عدلت البينة بعد ذلك يقضى بالطلاق ويسلم لها ما أخذت  
\* وإن ردت البينة مخلى القاضى بينها وبين زوجها وترد على الزوج ما أخذت من النفقة لأنه ظهر أنها  
أخذت النفقة وهي ناشئة اه فقد علم منها أنه في دعوى الطلاق المحرم للزكاح لا يشترط فيها الدعوى بل ولا  
يحتاج إلى الحكم بالطلاق وإن لم تصح الدعوى لأنها لا تشترط في شهادة الحسبة ولأن المعتبر في باب حرمة الفرج هو  
النظر إلى قول البينة لا إلى قول الخصمين كما في أواخر الجوز الأول من الفتاوى الانقروية من المسائل التي  
تقبل فيها بينة الخصمين ثم إن قوله فإن عرفه ما القاضى بالعدالة ففرق بينها وبين الزوج الخ يحمل على  
ما إذا كانت شهدت هذه البينة عنده وزكيت وحكم بما شهدت به قبل هذه الدعوى ولم يمض ستة أشهر  
فأكثر مدتها هدت على ما قدمناه في هذه الرسالة ولا يصح أن يحمل على أن للقاضى أن يحكم بعلمه كما هو قول  
المتقدمين وإن كان هو القياس بمقتضى ولايته العامة لأن المفتى به هو قول المتأخرين وهو الاستحسان وإن  
مادة ٣٦ من لائحة المحاكم الجديدة جارية على أنه يكتفى بظاهر الأدلة كما قال الإمام الأعظم أبو حنيفة فلا  
يحتاج إلى التزكية \* قلت لكن مقتضى مواد ١٧١٦ و ١٧١٧ و ١٧١٨ و ١٧١٩ و ١٧٢٠  
و ١٧٢١ من المجلة الصادر عليها أمر الإمام الأعظم المختص بأمر القضاء أنه لا بد من التزكية ثم علمنا كما هو  
مذهب صاحبين أبي يوسف ومحمد المفتى به فلذا لم ينص بوجوبه في مادة ٣٦ المذكورة التي نصها يجوز  
اثبات الدعوى بالبينة العادلة فيفتبصر ولا تغفل كما قدمناه لك غير مرة فيجب العمل بما أمر به دون خلافه  
لتخصيص القضاء بأمره عندنا

قوله ولكن ذكر في  
الفتاوى هو استدراك  
على قوله ولا بد وأن  
يزيد الشاهد وأنه  
بمسكه حراماً أو مافى  
معناه اه منه

محضر في دعوى الدين على الميت

يقال حضر فلان هذا واحضر معه فلان هذا فادعى المكلف هذا الذى حضر طائعا على هذا الذى أحضره معه  
بأنه كان له على فلان وينسب له الجدة والدة هذا الذى أحضره معه مثلاً كذا دينار أو بصفاها وبالع في ذلك ديناً  
لأزما وحقا واجبا بسبب صحيح وإن كان أقر به الميت لدى بينة يزيد وهكذا كان أقر فلان والدة هذا الذى أحضره  
معه في حال حياته وصحته وجواز إقراره ونفاذ تصرفاته في أوجه كلها طوعاً وبهذه الدنانير الموصوفة ديناً على  
نفسه لهذا الذى حضر خطا باني تاريخ كذا ثم إن فلانا المنسوب والدة هذا الذى أحضره معه توفي قبل أداء هذه  
الدنانير الموصوفة في دعواه إلى هذا الذى حضر فصار مثل هذه الدنانير لهذا الذى حضر في تركته وخلف  
هذا المتوفى من الورثة ابناً أصلياً مثلاً وهو هذا الذى أحضره معه وخلف من التركة من ماله في يده هذا الذى  
أحضره معه من جنس هذا المال الموصوف مما فيه وفاء لهذا المال المدعى به الموصوف وزيادة وهذا الذى

مطلب في دعوى الدين  
على الميت



أحضره معه في علم من ذلك فواجب عليه أداء هذا الدين الموصوف بما في يده من مثل هذا المال الموصوف من تركته هذا المتوفى إلى هذا الذي حضره في المدعى وطالبه بذلك وسأل مسألته من القاضي فسأله القاضي ويتم المحضر مع لفظ الشهادة على وفق الدعوى أن أنكر المدعى عليه \* وسجل هذه الدعوى بقول القاضي المترافع لديه \* حضر فلان هذا المكاف وأحضره معه فلانا هذا ويعيد الدعوى بعينها ويذكر أسماء الشهود ولفظ الشهادة وعدالة الشهود وأنه قبل شهادتهم بظاهر عدالة الاسلام أو أكونهم عدولا أو لبثت عدالتهم بتعديل المزيكين بعد أن مكن المدعى عليه من الدفع والطعن في شهادتهم فلم يأت به ثم بعد إجراء اللازم في عين الاستظهار الواجب واجبا على المدعى عليه بكتب بعدد وحكمت لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه بثبوت أقرار هذا المتوفى المنسوب في هذه الدعوى على هذا الذي أحضره أو بتسديد هذا الذي حضره في ما فيها خطابا بتاريخ كذا المذكور في الدعوى \* أن كان ثبت الدين بالأقرار من المدعى عليه وبوفاته مورثه قبل أدائه شيئا من المال الموصوف في الدعوى إلى هذا المدعى وبخلافه من التركة في يده هذا المدعى عليه ما فيه وفاء لمثل هذا المال المدعى به الموصوف في الدعوى وزيادة بشهادة هؤلاء الشهود المسلمين المذكورين في الدعوى حكما أبرمته وقضيت بثبوت ذلك كله على هذا المدعى عليه إلى هذا المدعى بشهادتهم قضاء نفذته مستجما معاشرائط فحتمه ونفاذه في مجلس قضائي بين الناس في ناحية كذا بحضر من هذين المتداعيين وفي وجههما وكلفت المحكوم عليه هذا بأداء هذا الدين الموصوف في الدعوى من تركته أبيه المتوفى التي في يده إلى هذا المدعى الذي حضر ويتم المحضر

محضر في إثبات الدفع بعد الحكم بهذه الدعوى \*

مطلب في بيان الدفع  
المعتبر شرعا

فيكتب الموثق حضر فلان هذا وأحضره معه فلانا هذا فادعى المكاف هذا الذي حضر طائعا على هذا الذي أحضره معه في دفع دعواه هذه الموصوفة في هذه الدعوى بعد أن ذكر في صدرها ألفاظ الدعوى الأولى أو معناها مع الشهادة والحكم الصادرة عليه أولا بتمامها أنه مبطل في دعواه على وقبل لي لما أن هذا الذي أحضرته الذي هو المدعى عليه ناسيا والمدعى أولا قبض بالفعل من أبي المتوفى المنسوب في هذه الدعوى حال حياته هذه الدنانير الموصوفة في الدعوى قبضا صحيحا وأثبتته عليه \* وهكذا لو ادعى أن هذا الذي أحضره معه وهو في صحته وثبات عقله أقر له وصدقه في أقراره بأنه قد قبض هذه الدنانير طائعا من أبيه المتوفى قبضا صحيحا \* أو ادعى أن هذا الذي أحضره معه أقر لأبيه المتوفى بأنه لا دعوى له على هذا المتوفى بوجه من الوجوه ولا بسبب من الأسباب أقرارا صحيحا جازا صدق المتوفى والد هذا المدعى المذكور هذا المدعى عليه فيه خطا بأن هذا الذي أحضره معه في دعواه الموصوفة قبل هذا الذي حضر بعدما كان الأمر على ما وصف مبطل وغير محقق فيها ويتم المحضر \* وقد يكون الدفع بدعواه عليه البراءة للمتوفى عن جميع الدعاوى له أو بأسباب أخرى فيكتب نحو هذا

محضر في دعوى النكاح إذا لم يكن للمرأة زوج ولم تكن في يد أحد \*

مطلب في دعوى  
النكاح إذا لم يكن للمرأة  
زوج ولم تكن في يد  
أحد

ادعى رجل نكاحها وزعم هذا الرجل أنه دخل بها والمرأة تنكر نكاحه ومست الحاجة إلى سماع ذلك وكتابة المحضر فيكتب حضر فلان هذا وأحضره معه نفسه امرأة ذكرت أنها تسمى فلانة بنت فلان بن فلان فادعى المكاف هذا الذي حضر على هذه المرأة التي أحضرها معه أن هذه المرأة التي أحضرها معه امرأة هذا الذي حضر ومنه كونه وحلاله ومدخله بنكاح صحيح زوجت نفسها منه بإيجاب وقبول حال كونها عاقلة بالغة نافذة التصرفات في الوجوه كلها خالية عن النكاح والعدة من جهة الغير \* وأن كان يتوهم غير ذلك ذكره بأن يزيد أيضا وليس هو متزوج جبار ربع نسوة سواها وليس تحتها أخوها ولا هي في عدة طلاقه ولا يست المدعى عليها محسوبة ولا وثنية من هذا الذي حضر بحضر من الشهود الرجال الأحرار البالغين العاقلين المسلمين أن كانت المرأة مسلمة وإن كانت كافرة فلا حاجة إلى القيد الأخير فاهين أنه نكاح وسامع من كلامهما معا في مجلس العقد على صداق كذا وأن هذا الذي حضر في حال نفاذ تصرفاته في الوجوه كلها تزوجها في مجلس التزويج هذا بحضرة أولئك الشهود الذين كانوا حضروا في مجلس التزويج \* هذا على الصداق المذكور

فسوله على صداق  
كذا ذكر المهر ليس  
بقيد في دعوى النكاح  
أنتهى منه

فيه لنفسه تزويجا صحيحا وقد سمع أولئك الشهود الذين حضروا مجلس التزويج وفهموا كلام هذين المتعاقدين  
 وشهدوا عليه وان هذه المرأة التي أحضرها معه اليوم امرأة هذا الذي حضر وحده لاله بحكم هذا النكاح  
 الموصوف في هذه الدعوى وتمتنع اليوم هذه المرأة عن طاعته في أحكام النكاح بغير حق بعد ان أقضها  
 جميع مقدم صدقاتها المتعارف فواجب على هذه المرأة التي أحضرها معه طاعة هذا الذي حضر في أحكام  
 النكاح والانقياد له في ذلك وأنه يطلبها في ذلك ويسأل مسائلها فستأخذ الخ \* وان لم يكن الزوج دخل بها  
 يكتب في المحضر ادعى هذا الذي حضر على هذه المرأة التي أحضرها معه ان هذه المرأة التي أحضرها معه  
 امرأته ومنكوحته وحده لاله ولا يتعرض للدخول وان كان هذا العقد جرى بين هذا الذي حضر وبين ولها  
 مثل والدها حال بلوغها يكتب في المحضر زوجها والدها فلان بن فلان بن فلان حال نفاذ تصرفاته في الوجوه  
 كلها حال كونها بالغة عاقلة خالية عن نكاح الغير وعده بامرها ورضاها ولو تولىها والدها في النكاح لفلان  
 وينسبه ويهرق قدره كذا ويقبضه منه ولا بد من ذكر صيغة التوكيل أو ما يؤدي معناها في المحضر وقبول الوكيل  
 الوكالة الصادرة له منها بحضور الشهود المرضيين شرعا على الصداق المذكور تزويجا صحيحا شرعيا ويتم المحضر  
 \* وان كان العقد جرى بين هذا الذي حضر وبين وكيلها الأجنبي يكتب زوجها من هذا الذي حضر وكيلها  
 فلان بن فلان بن فلان ويدكر الباقي على نحو ما ذكرناه في الأب \* وان كان العقد جرى في حال صغرها  
 بين هذا الذي حضر وبين والدها الصغير وأنه يخصمها بعد ما بلغت يكتب زوجها أوها أو وليها فلان بن  
 فلان بن فلان في حال صغرها بولاية الأبوة أو نحوها المأراة كفؤا لها على صداق كذا وان هذا الصداق  
 صداق مثلها \* وان كان النكاح جرى بين والدي المتداعيين حال صغرها وتخصمها بعد بلوغها ما  
 يكتب ادعى ان هذه المرأة التي أحضرها معه امرأة وحده لاله ومنكوحته زوجها أوها فلان بن  
 فلان بن فلان في حال صغرها بولاية الأبوة من هذا الذي حضر في حال نفاذ تصرفاته في الوجوه كلها  
 بحضور الشهود المقبولين تزويجا صحيحا وان أباه هذا الذي حضر وهو فلان بن فلان بن فلان قبل هذا  
 التزويج الموصوف لانه هذا الذي حضر حال صغرا بيه هذا الذي حضر في مجلس التزويج هذا بولاية  
 الأبوة حال نفاذ تصرفاته جميعها في الوجوه كلها بحضور أولئك الشهود الحاضرين في مجلس التزويج هذا  
 قبولا صحيحا شرعيا ويتم المحضر وحضور الصغير في مجلس التزويج ليس بشرط

✽ وسجل هذه الدعوى يكتب الموثق في صدر السجل ✽

على ما هو الرسم المتعارف وتعاد فيه الدعوى من نسخة المحضر بتمامها ويدكر أسماء الشهود ولفظ الشهادة  
 الى موضع الحكم ثم يكتب في موضع الحكم وحكمته هذا الذي حضر مسئلة على هذه المرأة التي أحضرها  
 معه بجميع ما ثبت عندي من كونها منكوحته وحده لاله هذا الذي حضر بشهادة الشهود المسلمين المذكورين  
 في هذه الدعوى بسبب هذا النكاح الصحيح المذكور المدين فيها بحضور هذين المتخاصمين وقضيت بذلك  
 كله في مجلس قضائي بناحية كذا حكما أبرمته وقضاء نفذته مستحكما شرطا صحته ونفاذه وألزمته المحكوم  
 عليها طاعة هذا الذي حضر في أحكام النكاح ويتم السجل على حسب ما تعرف فعمل من هذا المحضر وما  
 بعده انه لا بد في صحة الدعوى ان يذكر في الدعوى انها امرأته أو نحوها بنكاح صحيح وانها زوجت نفسها منه في  
 حال طوعها وانها خالية من نكاح الغير وعده وقد علمت مما قدمناه في هذه الرسالة ان عمل القضاء الآن  
 بالاكتفاء بقوله بنكاح صحيح الخ كما كاله الامام قاضي خان فلا تغفل ولا بد ان يقول في دعواها ولزوجها أوها  
 أو نحوها كذا ويسميه وينسبه الى الجد ان كان غائبا عن مجلس المرافعة لانه لا يشترط حضوره فيه  
 ويشير اليه ان كان حاضرا ولا يحتاج لان ينسبه بحضر من الشهود الرجال الاحرار المسلمين اللباسين السامعين  
 لا يجاب والقبول معا مجلس العقد والفاهمين لعناه على صداق قدره كذا ويدكر جنسه ونوعه وصفته  
 ويدكر أنه صداق المثل ان كان المراد القضاء به والزوج ينكره ويدكر الكفاءة أيضا ثم يذكر امتناعها  
 عن طاعته ويطلبها بذلك ويسأل مسئلة الخ ولا يمكن هذا على رواية الحسن عن الامام من ان النكاح  
 لا يصح وهي خلاف ظاهر الرواية عن الامام من ان الكفاءة على روايته في ابتداء النكاح شرط لصحته ولا يصح

زوالها بعده قالوا وعلم الفتوى وانها أحوط وذلك بأن زوجت الحرة المكفأة نفسها بالرضا وليها العاصب قبل العقد أو زوج الصغيرة غير الأب والجدة من الأب وليا أو زوجها الأب أو الجد وهو ما جن سب الاختيار مشهور بذلك قبل العقد في شرط على هذه الرواية لصحة النكاح أن يكون الزوج في ابتداء النكاح كفؤا للمرأة وقد نظم الكفاءة العلامة الحموي بقوله

ان الكفاءة في النكاح تكون في \* ست لهايت بديع قد ضبط  
نسب واسلام كذلك حرقة \* حرية وديانة مال فقط

فان كان الزوج غير مساو للمرأة في شرط من الست المذكورة فالنكاح غير صحيح على رواية الحسن ولكنه ذكر في البحر وغيره ان ظاهر الرواية عن الامام صحة النكاح والكفاءة انما هي شرط للزوم فقط فللولي أن يرفع الأمر ان شاء للقاضي ليفرق بينهما لان الكفاءة حقه لان الناس يتفخرون بالنسب ويتعابرون بعدم وجود أحد الشروط الست المذكورة كما ثبت له حق التفريق لوزوجت نفسها باقل من مهر مثلها فانه بمنزلة عدم الكفاءة بل أولى عيني على الكثر وأما قبل ان يرفع الأمر للقاضي ويفرق فاحكام النكاح ثابتة بينهما من ارث وطلاق الى ان يحصل التفريق \* وذكر في البحر وغيره ان كثير من المشايخ قد أفتوا بظاهر الرواية وقالت عليه عمل القضاء الآن ولذا لم يذكرها في الكثر وغيره من متون المذهب في كتاب النكاح من شروط الخاصة التي هي شرط صحة وانعقاده كما ذكر واقبه غيرهما من الشروط الخاصة مثل حضور الشاهدين الحرين أو الحر وحرين الى آخر الشروط الخاصة المارة فتنبه

محضر في دفع دعوى النكاح

مطلب في دفع دعوى  
النكاح

حضرت فلانة هذه وأحضرت معها فلانا هذا وأدعت المكفأة هذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته معها في دفع دعواه قبلها ان هذا الذي أحضرته كان ادعى على هذه التي حضرت وتعييد الدعوى من أولها الى آخرها ثم تقول ان دعوى هذا الذي أحضرته قبلها النكاح ساقطة وباطلة من جهة ان هذه التي حضرت كانت خلعت نفسها حال نفاذ تصرفاته في الوجوه كلها من هذا النكاح المذكور في هذه الدعوى من هذا الذي أحضرته معها بتطبيق واحدة أو أكثر على صداقها ونفقة عدها وكل حق يجب للنساء على الأزواج قبل الخلع وبه ادخلت وعلى براءة كل واحد منهما عن صاحبه من جميع الدعاوى والخصومات وان هذا الذي أحضرته معها خالعهما من نفسه حال نفاذ تصرفاته في الوجوه كلها بتطبيق واحدة على الشرائط المذكورة في هذه الدعوى فوراً في مجلس الاختلاع هذا خلعا صحيحا خاليا عن الشروط المفسدة له والمعاني المبطله وان هذا الذي أحضرته معها في دعوى هذا النكاح قبلها مبطل في دعواه وغير محقق بعد ما جرت هذه المحالة الموصوفة بينهما وبينه وواجب على هذا الذي أحضرته معها الكف عن هذه الدعوى وطالبته بذلك وسألته المسئلة فسأل كذا في الظهيرية \* وسجل هذه الدعوى على نسق ما تقدم \* ويكتب عند الحكم ثبت عندي بشهادة هؤلاء الشهود المسمين في هذه الدعوى ان هذه التي حضرت اختلعت نفسها على صداقها ونفقة عدها وكل ما يجب للنساء على الأزواج قبل الخلع وبه من هذا الذي أحضرته بتطبيق واحدة وان هذا الذي أحضرته معها خالعهما من نفسه على الدل المذكور في هذه الدعوى بتطبيق واحدة في مجلس الخلع هذا وان المحالة هذه جرت بين هذين المتخالعين في حال جواز تصرفاتهما في الوجوه كلها فحكمت بذلك كله لهذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته وقضيت بكون هذه التي حضرت محرمة على هذا الذي أحضرته بتطبيق بائنة بسبب المحالة المذكورة في الدعوى في وجه هذين المتخالعين حكما أبرمته وقضاء نفقته مستحقة بشرائط الصحة والجواز ويتم السجل كذا في الذخيرة

محضر في دعوى الدفع لدعوى العين

مطلب في دعوى الدفع  
لدعوى العين

صورته ادعى عينا في يد رجل انه اشتراها من فلان وكل منهما في صحة عقله وبدنه وطوعه وينسبه الى الجد في يوم كذا من سنة كذا وتجدوا اليد واقام المدعى بينة على دعواه فتوجه الحكم عليه فادعى المدعى عليه حينذاك في دفع دعواه ان الذي ادعيت تلقى الملك من جهته أقرب قبل تاريخ شرائك أو قبل شرائك بسنة مثلا طائعا ان

هذه العين ملك أخى فلان وحق من حقوقه وان أخى صدقه فى ذلك وأنا اشتريت هذه العين من أخى ذلك المقر له وان دعواك على بها باطلة بهذا السبب فانفتحت أجوبة المفتين ان هذا الدفع صحيح ثم استفتى بذلك ان المدعى عليه بالدفع لو طلب من مدعى الدفع بيان وقت ذلك الاقرار أى انه متى كان أو فى أى شهر كان فالقاضي هل يكلفه بيان ذلك فانفتحت الاجوبة أيضا ان القاضي لا يكلفه ذلك لانه قد تبين مرة واحدة بقدر ما يحتاج اليه حيث قال قبل تاريخ شرائك بسنة مثلا كذا فى فصول الاستروشى

﴿محضر فى اثبات العسوية﴾

مطلب فى اثبات العسوية

حضر مجلس القاضي فى ناحية كذا الذى القاضى فيها فلان جل ذكره انه يسمى أحمد بن عمر بن عبد الله بن عمرو وأحضر مع نفسه رجلا ذكر انه يسمى أبابكر بن محمد بن عمرو وأشار اليه فادعى هذا الذى حضر المدعى كلف طائعا على هذا الذى أحضره معه ان اسمه بن أحمد بن عبد الله بن عمرو وفى وخلف من الورثة زوجة له تسمى سارة بنت فلان بن فلان وبناته تسمى سعادة وابنة عم له هذا الذى حضر الذى هو المدعى لما انه ابن عمر وأسعد المتوفى كان ابن أحمد وأحمد والد هذا المتوفى مع عمرو والد هذا الذى حضر كانا اخوين لاب أبوهما عبد الله ابن عمرو وفى وخلف من التركة فى يد هذا الذى أحضره معه من الدنانير المصرية الجيدة الاربعة اثني عشر ديناراً وصار ذلك بموته ميراثا عنه هؤلاء على فرائض الله تعالى للمرأة الثمن وللبنت النصف والباقي لابن العم هذا وان هذا الذى أحضره معه فى علم من ذلك فواجب عليه تسليم نصيبه من ذلك المال اليه وذلك تسعة أسهم من أربعة وعشرين سهماً وطالبه بذلك وسأل مسئلة فسئل فاجاب بقوله لا علم لى بورثة هذا المدعى وأنا مقر بباقي دعواه فطلب من هذا المدعى بيته فاحضر المدعى هذا نفر اذ كر انهم شهوده وسألتى الاستماع الى شهادتهم فاجبته اليه وهم فلان وفلان وفلان هؤلاء ﴿وسجل هذه الدعوى﴾ يقول القاضي فلان بن فلان الى قوله فشهد هؤلاء الشهود عندي بعدما استشهدوا عقب دعوى هذا المدعى وانكار المدعى عليه هذا شهادة صحيحة متفقة الالفاظ والمعنى أوجب الحكم سماعها من نسخة قرئت عليهم وهذا مضمون تلك النسخة أشهد أن أسعد هذا ابن أحمد بن عبد الله بن عمر مات وخلف ورثته وهم امراته سارة بنت فلان بن فلان وبنته سعادة وابنة عمه هذا المدعى أحمد بن عمر بن عبد الله بن عمرو وهو ابن عم لأب بسبب ان أحمد هذا أشار الى المدعى بيده ابن لعمرو وأسعد المتوفى ابن لأحمد وعمرو أبو هذا المدعى كان أخا لأب مع أحمد والد هذا المتوفى وأبوها عبد الله بن عمرو ولا أعلم له وارثا غير هؤلاء الثلاث فأتوا بالشهادة هذه على هذه الصورة على وجهها ويستوفى السجل الى قوله فسألتى هذا المدعى أحمد بن عمر بن عبد الله الحكم له بما ثبت له من ذلك عندي وكتابة وذكرك ذلك والشهادة عليه حجة له فى ذلك فاجبته الى ذلك واستخرت الله تعالى الى قوله وحكمت لهذا المدعى أحمد بن عمر بن عبد الله على هذا المدعى عليه ابن أبى بكر بن محمد بن عمر وفى وجهه بمحضر من هذين المتخاصمين جميعا فى مجلس حكى بناحية كذا بشبوت وفاء أسعد بن أحمد بن عبد الله بن عمرو وبخليفه من الورثة هذا المدعى ابن عم له وامرأة تسمى سارة وينسبها الى الجد وبناته تسمى سعادة وبأداء نصيب المدعى كذا فى دعواه بشهادة هؤلاء الشهود المدعين سرائم علمنا حكم البرمته وقضاء نفذته الى آخره ﴿وان كان المدعى﴾ ابن ابن عم الميت فصورة المحضر فى ذلك حضر محمود بن طاهر بن أحمد بن عبد الله بن عمر بن على وأحضر مع نفسه رجلا ذكر انه يدعى الحسن بن على بن عبد الله بن عمر بن على فادعى هذا الذى حضر على هذا الذى أحضره ان عمر بن محمد بن عبد الله بن عمر بن على وفى وخلف من الورثة ابن عم له محمود هذا الذى حضر ابن طاهر بن أحمد وعمرو المتوفى ابن محمد ومحمد والد المتوفى هذا واحد هذا الذى حضر كانا اخوين لاب أبوهما عبد الله بن عمرو ولا وارث لهذا المتوفى سوى هذا الذى حضر وفى يد هذا الذى أحضره من تركة المتوفى كذا ديناراً محمودية جيدة راجعة وصارت هذه الدنانير الموصوفة بموته ميراثا لهذا الذى حضر وهذا الذى أحضره فى علم من ذلك فواجب على هذا الذى أحضره معه أداء جميع ذلك اليه وطالبه بذلك وسأل مسئلة فاجاب بقوله لا علم لى بورثة هذا المدعى واعترف بباقي دعواه فعند ذلك طلب القاضي منه البينة فاحضر هذا المدعى نفرا وذكرا انهم شهوده وطلب من القاضي سماع شهادتهم والحكم له الى آخره ﴿وسجل هذه الدعوى على نسق السجل المتقدم﴾ فان كان المدعى ابن ابن

قوله عبد الله هو جد المتوفى اه منه



ابن عم الميت فصوره المحضر فيها حضر محمد بن محمود بن طاهر بن احمد بن عبد الله بن عمر بن علي واحضر مع نفسه رجلا ذكر انه يسمى الحسن بن علي بن عبد الله بن عمر بن علي فادعى هذا الذي حضر علي هذا الذي حضره معه ان عمر بن محمد بن عبد الله بن عمر بن علي توفي وخلف من الورثة ابن ابن عم له لا ب هذا الذي حضره ان هذا الذي حضره ابن محمود بن طاهر وطاهر والد والد هذا الحاضر كان ابن احمد وعمر المتوفى كان ابن محمد ومحمد والد هذا المتوفى واحمد والد والد هذا الذي حضره كان اخوين لابن ابوهما عبد الله بن عمر بن علي لا وارث له سوى هذا الذي حضره وخلف من التركة في يده هذا الذي حضره كذا دينارا بحسب يدية جديدة رائجة وصارت هذه الدناير الموصوفة بموته ميراثا له وان هذا الذي حضره في علم من ذلك فواجب عليه الى آخره على نسق ما سبق \* وسجل هذه الدعوى على منوال السجل المتقدم \* فان ادعى عليه في دفع دعوى المدعى في هذه الصورة انه اقر له او لانه من ذوى الارحام كان هذا دفعا لدعوى العسوبة للتناقض

قوله أبوهما عبد الله لانه  
جد عمر المتوفى كما  
لا يخفى اه منه

مطلب في اثبات العنة لاجل ان يفرق القاضي بين الزوجين \*

مطلب في اثبات العنة

فالمرأة اذا خاصمت ورافعت زوجها عند القاضي تقول في دعواها عليه مكافئة طائفة انه لم يصل الى الزوج يدعى الوصول اليها فان كانت بكر او وقت النكاح فالقاضي يريها النساء والواحدة تكفي والاثنين أحوط \* فان قلن هي بكر فالقاضي يؤجلها سنة \* وان قلن هي ثيب يحلف الزوج على الوصول اليها وهذا استحسان \* والقياس ان يكون القول قول المرأة مع اليمين ثم اذا حلف الزوج استحسانا ثبت وصوله اليها فلا يؤجل \* وان نكل صار مقررا بعد الوصول اليها فيؤجل سنة \* وان كانت وقت النكاح ثيبا وادعت بما ذكر فالقول للزوج وان اراد كتابة ذكر التأجيل يكتب هذا ما مهل القاضي فلان بن فلان بن فلان المتولى لعمل القضاء والاحكام بناحية كذا أو يقول القاضي فلان فيكفي لانه معلوم بالوظيفة نافذ الاذن والقضاء والفصل والامضاء بها بين أهلها يومئذ حين رفعت اليها المسماة فلانة بنت فلان بن فلان ان الزوج فلانا تزوجها نكاحا صحيحا وانها وجدته عنينا لا يصل اليها وثبت ذلك عندي بما هو طريق الثبوت في هذا الباب فحكمت بما أوجبته الشرع في حق العنين من الامهال سنة واحدة من وقت الخصومة رجاء الوصول اليها في مدة الامهال فامهلته سنة واحدة بالايام على ما عليه اختيارا كثر المشايخ من وقت تاريخ هذا الذي هو يوم الخصومة فامهالها صححها وأمرت بكتابة هذا الذكر ليكون حجة في ذلك وفي يوم كذا وفي شهر كذا وفي سنة كذا ثم اذا تمت السنة من وقت التأجيل وادعى الزوج الوصول اليها في مدة التأجيل وأنكرت المرأة ذلك فان كانت المرأة بكر او وقت النكاح فالقاضي يريها النساء على ما تقدم \* فان قلن هي بكر ثبت انه لم يصل اليها فيخير القاضي المرأة بين المقام معه وبين الفرقة فإيهما اختارت حكم به \* وان قلن هي ثيب فالقول قول الزوج مع يمينه فيحلف على الوصول اليها على ما تقدم \* فان حلف فلا خيار لها وهي امرأته \* وان نكل فلها الخيار كما تقدم \* وان كانت ثيبا في الاصل فالقول قوله مع يمينه لانه منكر استحقاق الفرقة عليه والاصل في الجبلة هو السلامة وان كان مدعيا للدخول صورة \* ثم ان حلف فلاحق لها \* وان نكل يؤجل سنة فان تمت السنة فان ادعت عدم الوصول اليها \* فان صدقها حلفت لثبوت حقه بابا بصادق \* وان أنكر فالقول قوله مع يمينه \* ثم ان حلف بطلبها فهي امرأته وان نكل حلفت \* وحاصلها في مسألة البكر عند العقد والثيب عند العقد انها ان كانت ثيبا فالقول قوله ابتداء وانتهاء مع يمينه \* فان نكل في الابتداء يؤجل سنة \* وان نكل في الانتهاء تخير بين ان تختار زوجها أو التفريق فيفرق القاضي بطلبها بعد ان أمر الزوج بان يطلقها وأبى ذلك \* والفرقة طلاق بائن لأنها فرقة قبل الدخول حقيقة وكانت بائنة ولها كمال المهر وعليها العدة لوجود الخلو الصحيح كما في البحر \* وان كانت بكر اثبتت العنة فيهما أي في الابتداء والانتهاء بقولهن فيؤجل أو يفرق كما في شرح الزيلعي على الكنز

ومحضر الدفع في هذه الدعوى هكذا \*

مطلب في دفع دعوى  
العنة

ادعى هذا الذي حضره المكلف طائفة على هذه المرأة التي أحضرها معه في دفع دعواها عليه العنة ومطالبة

اياها بالتفريق بعد مضي مدة التأجيل لانهما بطلان في المطالبة بالتفريق بعد مضي مدة التأجيل لما انهما  
اختارتا المقام معه بعد تأجيل القاضي ورضيت بالعتة الموجودة فيه بلسانها رضاهما صحيحا او يقول انه وصل اليها  
في مدة التأجيل وقد أقرت بوصولها اليها ويشتهر ان أنكرت ذلك

محضر في دعوى شركة العنان وصورتها

مطلب في دعوى شركة  
العنان

أدعى هذا الحاضر المدعى كاف طائعا على هذا المحضر معه ان هذا الحاضر اشترك مع هذا المحضر معه شركة عنان في  
تجارة كذا على رأس مال كل واحد منهما كذا على ان يتصرفا في مال الشركة ويتصرف ويتصرف كل واحد منهما  
برأيه على ان ما حصل من الربح فهو بينهما نصفان وما كان من خسران فهو عليه ما على قدر رأس  
المال لكل واحد منهما وأحضر كل واحد منهما رأس ماله في مجلس الشركة وخطاها حتى صار المالان مالا  
واحد وجميع مال الشركة في يدها المحضر وانه تصرف فيه ويربح كذا فواجب عليه الخروج من رأس  
ماله ومن حصته من الربح وذلك كذا وان كان في الشركة صلح يكتب في الصلح على مثال ما تقدم تم يكتب في  
صورة الصلح ادعى عليه بجميع ما تضمنه الصلح من الشركة في المال المبين قدره في الدعوى بالربح المشروط  
فيها وخط كل واحد رأس ماله برأس مال صاحبه على ما ينطبق به الصلح من اوله الى آخره بتاريخه وجعل  
جميع مال الشركة في يدها الذي أحضره معه وان هذا الذي أحضره ربح كذا فواجب عليه مرد رأس مال  
هذا الذي حضر مع حصته من الربح الى هذا الذي حضر ورأس ماله كذا وحصته من الربح كذا ويتم  
المحضر (وأما محضر دفعها) فهو لن يدعى هذا الذي حضر مكافا طائعا على هذا الذي أحضره معه في دفع  
دعوى هذا الذي أحضره معه وهو يقول انه مبطل في هذه الدعوى لما انه قد قاسمه قبل هذه الدعوى ودفع  
رأس ماله الى يده مع حصته من الربح وانه قد أخذ جميع ذلك منه بتسليمه جملة ذلك اليه ويتم المحضر (محضر  
في اثبات الوقفية) حضر فلان هذا وأحضره فلان هذا وادعى فلان هذا الذي حضر المدعى كاف طائعا على من  
أحضره معه فلان هذا بقوله ان فلانا بن فلان بن فلان الغائب عن هذا المجلس وكان عن نفسه طائعا في حال  
صحته الشرعية وأقامني مقامه في طلب حقوقه من الناس وقبضها له من هذا الوقف الذي تحت يده هذا المدعى  
عليه بان موكل من المستحقين فيه توكيلا شرعيا وقبلت منه هذا التوكيل انفسى وبمالي من الوكالة  
المذكورة اطالب هذا المدعى عليه بدفعه مبلغ كذا الذي يستحقه موكل من ربيع هذا الوقف المذكور ولا حوزة  
له وأسلمه الى موكل الغائب المذكور بمان مورث موكل فلان بن فلان بن فلان وقف في صحته المعتبرة شرعا  
طائعا هذا المحل الفلاني وبين حدوده على أخيه موكل فلان المذكور وعلى أخته فلانة فقط بشرائط وهي كذا  
وكذا وسلمه الى المتولى الذي كان ولاه في يوم وقفه وصارت وقفية هذا المحل مستفيضة ومشهورة وصار هذا الوقف  
من الاوقاف القديمة المشهورة وبمدان اثبت وكالته المذكورة ادعى بما ذكر أو اثباته مدعى المدعى المذكور  
اذ لم تكن حاصلة لدى القاضي المترافع لديه لانه يلزم اثبات التوكيل بالخصوصة بالبينة عند غيبة الموكل ولو  
كان الخصم أي المدعى عليه مقرا به ليمتنع الوكيل المدعى من اثبات الحق المدعى به بالبينة ما لم يكن التوكيل  
مسلما بين يدي القاضي المترافع لديه بحضور الخصم أي الوكيل المدعى بان حضر الموكل لدى هذا القاضي  
أو ما أذونه مع الخصم أي الوكيل المدعى ووكيل الوكيل المذكور لديه فيما ذكر حسب الجاري فلا يحتاج حينئذ  
لاثباته توكيله المذكور كما قاله شيخنا وشيخ الاسلام ومفتي الديار المصرية الشيخ محمد العباسي الحنفي الأزهرى  
المصرى المهدى نعمة الله برحمته بنبذة (٤٩٧) أربع مائة وسبعة وتسعين من فتاويه المهدية في الوقائع  
المصرية وسأل المدعى القاضي ان يسأل المدعى عليه سواء كان من المستحقين أو وكيلا أو ناظرا عن المستحقين فعليه  
وأجاب المدعى عليه بقوله نعم ان فلانا وكل وكالة معلومة على الوجه الذي تدعيه بالشرط الذي ذكرته ولكن  
ليس لي علم بوقفية هذا المحل الذي ذكرته في دعوائك ولا أعلم شهرتها واستفاضتها فليس لك على شيء من هذا الوجه  
الذي تدعيه فعند ذلك طلب القاضي منه بيينة فاحضر المدعى نفرا ذكر انهم شهوده يشهدون له وطلب منه  
أخذ شهادتهم فاجابه القاضي لذلك وشهد الشهود بالوقفية كما ذكر هذا المدعى على وجهها وساقوا الشهادة على  
طريقها وذكر وان فلانا بن فلان بن فلان وقف هذا المحل المذكور في هذه الدعوى على كذا بشرائطه

مطلب في اثبات  
الوقفية

مطلب لا بد من اثبات  
التوكيل عند غيبة  
الموكل ولو أقر به الخصم

كذا وكذا وسلم للمتولى حين الوقف والتحقق شرط الو كالة باثباتها وتحقيق لزوم المال المذكور على المدعى عليه  
 بشهادة الشهود المذكورين كلف القاضي المدعى عليه بإدعاء المبالغ المدعى به إلى المدعى بعد تزكية الشهود سراً  
 ثم علمنا وأمر القاضي بكتابة هذا المحضر والسجل وتسليم المحجة للمدعى عند طلبها منه فكتب الموثق ما ذكر ووقع  
 القاضي على صدره وكتب في آخره على ما هو المعتاد في كل زمان ثم استفتوا عن صحة السجل المذكور كما هو  
 فاجاب بعض مشايخنا بصحته وأجاب المحققون بفساده واختلوا فيما بينهم في علة الفساد فيه منهم قال لان  
 الشهود وشهودا على أصل الوقف وهي جائزة وعلى شرائطه لا تصح وإذا لم تقبل الشهادة على الشرائط والشهود  
 شهدوا بهم ما لا تقبل على أصل الوقف أيضا لان الشهادة إذا بطلت في البعض بطلت في الكل أولان الشهود  
 لما لم تحمل لهم الشهادة على الشرائط بالشهرة فاذا شهدوا بها فقد أتوا بما لا يحمل لهم ان يأتوا به فهو وجب ذلك  
 فسقهم والفسق يمنع قبول الشهادة وجهلهم ذلك لا يكون عذرا لانهم إذا من الأحكام والجهل بالحكم في دار  
 الاسلام لا يكون عذرا لان الدار مذكرة لهم فيه لشيوع الخطاب وبعضهم قال انما فسد المحضر لانهم ذكروا  
 المتولى المتولى ولم يسموه ولم يذكر واسمه للجمع انه يلزم ذلك في الغائب بل ذكره مجهولا والتسليم الى  
 المجهول لا يتحقق والتسليم شرط لصحة الوقف عند الامام (وأنا أقول) ولا يعتمد على هذه العلة لان الفتوى على  
 قولهما في ان التسليم غير شرط في صحة الوقف وانما الاعتماد على العلة الاولى وعندى ان الدعوى من الوكيل  
 على وقفية تلك المحل على الوجه الذي ذكره لا تصح وان كانت الدعوى خالصة عما ذكره من وجه آخر لان  
 الوكيل بهذه الدعوى يثبت شرطاً حقه باثبات فعل على الغائب وفيه ابطال حق الغائب عما هو مملوك له  
 والانسان لا يصلح خصماً في اثبات شرط حقه باثبات فعل الغائب اذا كان فيه ابطال حقه ألا يرى ان من علق  
 عتق عبده بطلاق فلان امرأته فالقاضي لا يسمع دعوى العبد ولا تقبل بينته والمعنى فيه ما ذكرناه هكذا ذكر  
 المسئلة في طلاق الجامع الاصغر وقد أفتى بعض المتأخرين بسماع هذه الدعوى وقبول بينة العبد والاول  
 أصح هندية وعلمه الفتوى طحاوي عن الهندية في غير هذا الموضع عن السراجية ولكن عمل  
 القضاة اليوم على ما أفتى به بعض المتأخرين من قبول الشهادة بالشهرة لأجل اثبات شرائط الوقف وانه  
 المختار كما في المجتبى واعتمده في المعراج وأقره الشرنبلالي وقواه في الفتع بقوله لم يسلك بمنقطع الثبوت المجهولة  
 شرائطه وصار يفهم بما كان عليه في دواوين القضاة يعني للضرورة كما في شرح الدر المختار للعلامة الاملائي  
 وأيده في رد المختار بما نقله عن الفتاوى الخيرية فارجع اليه ان أردته والذي عليه عمل القضاة الآن انه لا بد من  
 اثبات التوكيل أولاً بعد صحة الدعوى قبل سؤال الخصم المدعى عليه ليعلم كون المدعى خصماً من أول الامر  
 أو اخبار نفس القاضي بمحصول التوكيل لديه لان خبره بمحصول حال قيام ولايته كالأخبار بمحصوله في امثله  
 المرافعة لديه وكذا اذا شهد الشاهد بذلك فانه بعد شهادة منه بذلك ولا يحتاج الى قوله أشهد بان فلان بن فلان  
 ابن فلان وكل فلان بن فلان بن فلان بكذا وانه قبله منه بان يذكر صيغة التوكيل بتسامها وكذا أيضا اخباره  
 بتزكيته للشاهد فانه يقبل ذلك منه وان لم يذكر صيغة التزكية ولا يشترط ذلك في كلام المدعى وغيره بل الاولى  
 ذكره ليعلم التوكيل وصحته أو عدمه صراحة ان لم يخبر القاضي بمحصوله منه لديه

محضر في اثبات الوصايا

ادعى هذا الذي حضر مكلفاً طاعاً على هذا الذي حضر معه ان اخاهذا الذي حضر فلان بن فلان بن فلان توفي  
 وترك من الورثة أباه فلان المذكور وأمه فلانة بنت فلان بن فلان ومن البنين فلان وفلان وفلان من البنات فلانة  
 وفلانة وزوجته تدي فلانة بنت فلان بن فلان فقط ولا وارث له غيرهم وانه أوصى الى هذا الذي حضر في صحة  
 عقله وبدنه وجوار امره طاعاً في جميع تركته وما يخلفه بعده من المال القليل أو الكثير وانه قبل منه هذه  
 الوصاية وتولى القيام بها بعد وفاته وأن لاختيه الميت على هذا الذي حضر معه كذا درهما ووزنه سبعة مثاقيل  
 نقد بلد كذا حالة وأن له البينة على ما ادعى هكذا ذكر صاحب الاقضية فقصد بدا بقول المدعى ان البينة على  
 ما ادعى ولم يبدأ بقوله المدعى عليه لانه وان أقرب الوصاية لا تثبت الوصاية بأقراره على ما اختاره صاحب  
 الاقضية وهو قول محمد أخيراً حتى لا يبرأ المدعى عليه من الدين بالدفع له ولان الجواب انما يستحق بعد دعوى

قوله في غير هذا الموضع  
 أفتى في غير محاضر  
 الفتاوى بل ذكره  
 في وقف الهندية لافي  
 محاضرها انتهى منه

مطلب في اثبات  
 الوصايا



ايام بالتفريق بعد مضي مدة التأجيل لانهما بطالة في المطالبة بالتفريق بعد مضي مدة التأجيل لما فيها  
اختارت المقام به بعد تأجيل القاضي ورضيت بالعنة الموجودة فيه بلسانها رضاه صحيحا او يقول انه وصل اليها  
في مدة التأجيل وقد اقرت بوصولها اليها ويشته ان انكرت ذلك

﴿ محضر في دعوى شركة العنان وصورته ﴾

مطلب في دعوى شركة  
العنان

ادعى هذا الحاضر المدعى كاف طائعا على هذا المحضر معه ان هذا الحاضر اشترك مع هذا المحضر مع شركة عنان في  
تجارة كذا على رأس مال كل واحد منهما كذا على ان يتصرفا في مال الشركة ويتصرف ويتفرد كل واحد منهما  
برأيه على ان ما حصل من الربح فهو بينهما نصفان وما كان من ضيعة أو خسران فهو عليه ما على قدر رأس  
المال لكل واحد منهما وأحضر كل واحد منهما رأس ماله في مجلس الشركة وخطاها حتى صار المالان مالا  
واحد وجعل جميع مال الشركة في يده هذا المحضر وانه تصرف فيه ويرجى كذا فواجب عليه الخروج من رأس  
ماله ومن حصته من الربح وذلك كذا وان كان في الشركة صلح يكتب في الصلح على مثال ما تقدم ثم يكتب في  
صورة الصلح ادعى عليه بجميع ما تضمنه الصلح من الشركة في المال المبين قدره في الدعوى بالرجوع المشروط  
فيها وخط كل واحد رأس ماله برأس مال صاحبه على ما ينطبق به الصلح من اوله الى آخره بتاريخه وجعل  
جميع مال الشركة في يده هذا الذي أحضره معه وان هذا الذي أحضره ربح كذا فواجب عليه مرد رأس مال  
هذا الذي أحضره مع حصته من الربح الى هذا الذي أحضره ورأس ماله كذا وحصته من الربح كذا ويتم

المحضر ﴿ وأما محضر دفعها ﴾ فهو لن يدعى هذا الذي أحضره مكافا طائعا على هذا الذي أحضره معه في دفع  
دعوى هذا الذي أحضره معه وبقول انه مبطل في هذه الدعوى لانه قد قاسمه قبل هذه الدعوى ودفع  
رأس ماله الى يده مع حصته من الربح وانه قد أخذ جميع ذلك منه بتسليمه جملة ذلك اليه ويتم المحضر ﴿ محضر  
في اثبات الوقفية ﴾ حضر فلان هذا وأحضره معه فلان هذا وادعى فلان هذا الذي أحضره المكلف طائعا على من  
أحضره معه فلان هذا ببقوله ان فلانا بن فلان بن فلان الغائب عن هذا المجلس وكفى عن نفسه طائعا في حال  
صحته الشرعية وأقامني مقامه في طلب حقوقه من الناس وقبضها له من هذا الوقف الذي تحت يده هذا المدعى  
عليه بما ان موكل من المستحقين فيه توسل ككلا شرعا وقبلت منه هذا التوكيل انفسى وبما لي من الوكالة  
المذكورة طالب هذا المدعى عليه بدفعه لي مبلغ كذا الذي يستحقه موكل من ربيع هذا الوقف المذكور ولا حوزة  
له وأسلمه الى موكل الغائب المذكور بربما ان موكل فلان بن فلان بن فلان وقف في صحته المعبرة شرعا  
طائعا هذا المحل الفلاني وبين حدوده على أخيه موكل فلان المذكور وعلى أخته فلانة فقط بشرائطها وهي كذا  
وكذا وسلمه الى المتولى الذي كان ولاه في يوم وقفة وضارت وقفية هذا المحل مستفيضة ومشهورة وصار هذا الوقف  
من الاوقاف القديمة المشهورة وبما ان اثبت وكالته المذكورة ادعى بما ذكر أو اثبت به مدعى المدعى المذكور

مطلب في اثبات  
الوقفية

اذ لم تكن حاصلة لدى القاضي المترافع لديه لانه يلزم اثبات التوكيل بالخصومة بالبينه عند غيبة الموكل ولو  
كان الخصم أي المدعى عليه مقرا به ليمكن الوكيل المدعى من اثبات الحق المدعى به بالبينه ما لم يكن التوكيل  
مسلما بين يدي القاضي المترافع لديه بحضور الخصم أي الوكيل المدعى بان حضر الموكل لدى هذا القاضي  
أو أذونه مع الخصم أي الوكيل المدعى ووكيل الوكيل المذكور لديه فيما ذكر حسب الجارى فلا يحتاج حينئذ  
لإثباته توكيله المذكور كما قاله شيخنا وشيخ الاسلام ومفتي الديار المصرية الشيخ محمد العباسي الحنفي الأزهرى  
المصرى المهدى تغمده الله برحمته بنبذة (٤٩٧) أربع مائة وسبعة وتسعين من فتاويه المهدية في الوقائع  
المصرية وسأل المدعى القاضي ان يسأل المدعى عليه سواء كان من المستحقين أو وكلا أو ناظر عن المستحقين فعالة  
وأجاب المدعى عليه بقوله نعم ان فلانا وكل وكالة معلومة على الوجه الذي تدعيه بالشرط الذي ذكرته ولكن  
ليس لي علم بوقفية هذا المحل الذي ذكرته في دعواي ولا أعلم شهرتها واستفاضتها فليس لك على شيء من هذا الوجه  
الذي تدعيه فعند ذلك طلب القاضي منه بينة فأحضر المدعى نفرا ذكر انهم شهوده يشهدون له وطلب منه  
أخذ شهادتهم فأجاب القاضي لذلك وشهد الشهود بالوقفية كما ذكر هذا المدعى على وجهها وساقوا الشهادة على  
طريقها وذكر وان فلانا بن فلان بن فلان وقف هذا المحل المذكور في هذه الدعوى على كذا بشرائطها

مطلب لابد من اثبات  
التوكيل عند غيبة  
الموكل ولو اقر به الخصم



كذا وكذا وسلم للمتولي حين الوقف ولتحقق شرط الو كالة باثباتها وتحقق لزوم المال المذكور على المدعي عليه  
 بشهادة الشهود المذكورين كلف القاضي المدعي عليه مبادء المبالغ المدعي به الى المدعي بعد تزكية الشهود سرا  
 ثم علمنا وأمر القاضي بكتابة هذا المحضر والسجل وتسليم المحجة للمدعي عند طلبها منه فكتب الموثق ما ذكره ووقع  
 القاضي على صدره وكتب في آخره على ما هو المعتاد في كل زمان ثم استفتوا عن صحة السجل المذكور كما هو  
 فاجاب بعض مشايخنا بصحته وأجاب المحققون بفساده واختلفوا فيما بينهم في عملة الفساد فيه منهم قال لان  
 الشهود شهدوا على أصل الوقف وهي جائرة وعلى شرائطه لا تصح وإذا لم تقبل الشهادة على الشرائط والشهود  
 شهدوا بهما معا لا تقبل على أصل الوقف أيضا لان الشهادة اذا بطلت في البعض بطلت في الكل أولان الشهود  
 لما لم تحمل لهم الشهادة على الشرائط بالشهرة فاذا شهدوا بها فقد أتوا بما لا يحل لهم ان يأتوا به فيموجب ذلك  
 فسقهم والفسق يمنع قبول الشهادة وجهلهم ذلك لا يكون عذرا لان هذا من الاحكام والجهل بالحكم في دار  
 الاسلام لا يكون عذرا لان الدار مذكرة لهم فيه لشيوع الخطأ وبهضهم قال انما فسد المحضر لانهم ذكروا  
 المتولي المتولي ولم يسموه ولم يذكروا نسبه للجد مع انه يلزم ذلك في الغائب بل ذكره مجهولا والتسليم الى  
 المجهول لا يتحقق والتسليم شرط لصحة الوقف عند الامام (وانا أقول) ولا يعتمد على هذه العملة لان الفتوى على  
 قولهما في ان التسليم غير شرط في صحة الوقف وانما الاعتماد على العملة الاولى وعندي ان الدعوى من الوكيل  
 على وقفية ذلك المحل على الوجه الذي ذكره لا تصح وان كانت الدعوى خالصة عما ذكره من وجه آخر لان  
 الوكيل بهذه الدعوى يثبت شرطاً حقه باثبات فعل على الغائب وفيه ابطال حق الغائب عما هو مملوك له  
 والانسان لا يصلح خصماً في اثبات شرط حقه باثبات فعل الغائب اذا كان فيه ابطال حقه الا يرى ان من علق  
 عتق عبده بطلاق فلان امراته قال القاضي لا يسمع دعوى العبد ولا تقبل بينته والمعنى فيه ما ذكرناه هكذا ذكر  
 المسئلة في طلاق الجامع الاصغر وقد أفتى به بعض المتأخرين بسماع هذه الدعوى وقبول بينة العبد والاول  
 أصح هندية وعلمه الفتوى طعنا وادعى عن الهندية في غير هذا الموضع عن السراجية ولكن عمل  
 القضاة اليوم على ما أفتى به بعض المتأخرين من قبول الشهادة بالشهرة لاجل اثبات شرائط الوقف وانه  
 المختار كما في المجتبى واعتمده في المعراج وأقره الشرنبلالي وقواه في الفتح بقوله لم يسلك بمنقطع الثبوت المجهولة  
 شرائطه ومصاريفه بما كان عليه في دواوين القضاة يعني للضرورة كما في شرح الدر المختار للعلامة العلامة  
 وأيده في رد المختار بما نقله عن الفتاوى الخيرية فارجع اليه ان أردته والذي عليه عمل القضاة الآن انه لا بد من  
 اثبات التوكيل أولاً بعد صحة الدعوى قبل سؤال الخصم المدعي عليه ليعلم كون المدعي خصماً من أول الامر  
 أو اخبار نفس القاضي بحصول التوكيل لديه لان خبره مقبول حال قيام ولايته كما لو أخبر بمحصله في اثباته  
 المرافعة لديه وكذا اذا شهد الشاهد بذلك فانه بعد شهادته منه بذلك ولا يحتاج الى قوله أشهد بان فلان بن فلان  
 ابن فلان وكل فلان بن فلان بن فلان بكذا وانه قبله منه بان يذكر صيغة التوكيل بتمامها وكذا ايضا اخباره  
 بتزكيته للشاهد فانه يقبل ذلك منه وان لم يذكر صيغة التزكية ولا يشترط ذلك في كلام المدعي وغيره بل الاولى  
 ذكره ليعلم التوكيل وصحته أو عدمه صراحة ان لم يخبر القاضي بمحصله منه لديه

محضر في اثبات الوصايا

ادعى هذا الذي حضر مكلفا طائعا على هذا الذي أحضره معه ان اخاهذا الذي حضر فلان بن فلان بن فلان توفي  
 وترك من الورثة اياه فلانا المذكور وأمه فلانة بنت فلان بن فلان ومن البنين فلانا وفلانا ومن البنات فلانة  
 وفلانة وزوجته تدعى فلانة بنت فلان بن فلان فقط ولا وارث له غيرهم وانه أوصى الى هذا الذي حضر في صحة  
 عقله وبدنه وجوار امره طائعا في جميع تركته وما يخلفه بعده من المال القليل أو الكثير وانه قبل منه هذه  
 الوصاية وتولى القيام بها بعد وفاته وان لا يخيه الميت على هذا الذي أحضره معه كذا درهما وزنه سبعة مثاقيل  
 نقد بلد كذا حالة وأن لها البينة على ما ادعى هكذا ذكر صاحب الاقضية فقد بدا بقول المدعي ان البينة على  
 ما ادعى ولم يبدأ به المدعي عليه لانه وان أقرب الوصاية لا تثبت الوصاية بأقراره على ما اختاره صاحب  
 الاقضية وهو قول محمد اخبر احدى لا يبرأ المدعي عليه من الدين بالدفع له ولان الجواب انما يستحق به دعوى

قوله في غير هذا الموضع  
 أفتى في غير محاضر  
 الفتاوى بل ذكره  
 في وقف الهندية لافي  
 محاضرها انتهى منه

مطلب في اثبات  
 الوصايا

الخصم وانما يعرف كون المدعي خصما باثبات الوصاية وله ان يدأ بقوله وان له البيينة على ذلك وطلب من القاضي سؤال المدعي عليه عن دعواه هذه فسأل القاضي المدعي عليه عن جميع ما ادعى به عليه هذا المدعي في دعواه المذكورة فافر المدعي عليه هذا ان فلان بن فلان بن فلان أخى هذا المدعي الذى حضر عليه كذا درهما وزنه سبعة مثاقيل بنقد بلد كذا حالة وانكر ما عد ذلك فعند ذلك كلف القاضي المدعي احضار بيينة تثبت له ما ادعى به فاحضرها وسأل القاضي ان يسميها فسميها القاضي وشهد جماعة هذا المدعي على هذا المدعي عليه بان فلان بن فلان بن فلان أخاه هذا المدعي الذى حضر وقد عرفه معرفة تامة باسمه ونسبه ووجهه توفي الى رحمة مولاه وترك من الورثة أباه فلان بن فلان وأمه فلانة بنت فلان بن فلان ومن البنين فلانا وفلانا ومن البنات فلانة وفلانة وامرأته تسمى فلانة بنت فلان بن فلان لم يحضر وا هذا المجلس وذكروا انهم لا يعرفون له وارثا غيرهم وان المتوفى أشهدهم في صحة عقله وبدنه طائعا انه جعل أخاه هذا الذى حضر وصيه بعد وفاته في جميع ما يخلفه وان هذا المدعي كان حاضرا في مجلس الاشهاد وقبل منه الوصاية المذكورة التي ادعاها بدعواه في هذا المجلس طائعا وقد عرف القاضي الشهود بالعدالة ورضى بشهادتهم أوعد لهم سرا ثم علنا به ان مكن المدعي عليه من الطعن في شهادتهم ولم يأت به فعند ذلك سأل مدعي الوصاية هذا الذى حضر القاضي القضاء له بجميع ما ثبت عنده بشهادة هؤلاء الشهود من وفاة أخيه فلان وعدد ورثته ووصايته اليه والزام المدعي عليه هذا بما أقرب به عنده لفلان من الدراهم الموصوفة فيها والقضاء بذلك كله عليه وأمره بدفعها اليه فانفذ القاضي القضاء بوفاته فلان بن فلان بن فلان أخى المدعي هذا الذى حضر وعدد ورثته وهم فلان وفلان الى آخره على ما اجتمع عليه هؤلاء الشهود ثم أنفذ القاضي القضاء بوصاية فلان بن فلان يعنى الموصى الى أخيه هذا الذى حضر في جميع تركته وقبوله هذه الوصاية بما اجتمع عليه هؤلاء الشهود وذلك بعد ان انتهت عدالته وأمانته وانه موضع لهذه الوصاية وأمره بان يقوم بجميع تركته أخيه فلان المتوفى المذكور ويكون قد أقام مقام الموصى فيما يجب في ذلك لله تعالى والزم القاضي المدعي عليه بما أقرب به عنده لفلان بن فلان بن فلان من الدراهم الموصوفة في الدعوى وأمره بدفعها الى فلان الذى حضر وصى فلان وهو أخوه وقضى بذلك كله على ماسمى ووصف في الدعوى المذكورة بمحض من المدعي والمدعي عليه والشهود كما هو الرسم المعتاد في الدعوى والخصومة وما قدمناه عن فتاوى شيخنا فى الوكيل يقال فى الوصى على قول محمد الذى ذكره صاحب الاقضية فلا تغفل \* وهناك دعوى أخرى وهى ادعى هذا الذى حضر المكلف طائعا على هذا الذى حضر معه ان فلانا أوصى اليه وجعله وصيا بعد وفاته في تسوية أمور أولاده الصغار فلان وفلان وفي احرار الثلث من جميع تركته بعد وفاته وصرف ذلك في الخبز وأبواب البرايصاء ومحجها وان هذا الذى حضر قبل منه هذا الايصاء المذكور قبولا محجها وطائعا وان هذا الايصاء كان آخر وصية أوصى بها اليه وتوفى الموصى وهو ثابت على هذه الوصاية من غير رجوع عنها واليوم هذا الذى حضر وصى في تسوية أمور أولاده هذا المتوفى الصغار وفي احرار الثلث من تركته وصرفه الى ما أوصى هذا الموصى على الوجه الذى ادعى هذا المدعي وان من مال هذا الموصى على هذا الذى حضره كذا وفي يده كذا افواجب عليه دفع ذلك اليه لينفذ وصايا له في ذلك وهو في علم من ذلك وطالبه بذلك وسأل مسئلته عن ذلك فاجاب الى آخر ما هو معلوم

محضر في اثبات الاعدام والافلاس على قول من يرى ذلك

ادعى هذا الذى حضر المكلف طائعا على هذا الذى حضر معه في دفع دعواه قبله بوجه المطالبة له بكذا درهما والزامه الخروج عنها اليه فادعى عليه في دفع دعواه هذه انه مبطل في هذه الدعوى لانه فقير لا مال له ولا عرض ويخرج بذلك عن حالة الاغنياء والشهود يشهدون ويقولون لانعلم له مالا ولا عرضا ويخرج بذلك عن حالة الاغنياء وهو اختيار الخصاص واختيار الفقهاء ابن القاسم وينبئني للشهود ان يقولوا اليوم مفلس ومعدم لانعلم له مالا سوى كسوته اتى عليه وثياب ليله وقد اخترنا أمره في السر والعلانية وسجل هذا المحضر في مكتب في موضع الثبوت وثبت عندى انه مفلس ومعدم فقير لا يملك شيئا سوى ثياب

مطلب في اثبات  
الاعدام والافلاس  
على قول من يرى ذلك

بدنه التي عليه وسقوط مطالبته بما عليه من مال الناس وحكمت بجميع ما ثبت عندي من كونه معدا فقيرا  
لا يملك شيئا الى آخره

### محضر في دعوى الميراث

مطلب في دعوى  
الميراث

صورته رجل مات فجاء رجل وادعى طائعا ميراثه بصوبة بنوة اعم وأقام الشهود بعد الدعوى على النسب  
بذكر النسب الى الجد ثم ان منكر هذا النسب والميراث أقام بينة ان جد الميت فلان وهو غير ما ادعى واثبت  
المدعي به هل تدفع بهذه دعوى المدعي وبينته فكان فيه جواب نجم الدين النسفي رحمه الله انه ان وقع القضاء  
بالبينة الاولى لا تدفع \* وان لم يقع القضاء بالبينة الاولى لم يجز القضاء بما حدى البينتين لوجود التناقض  
قال وهو هذا نظير مسألة طلاق المرأة يوم الحرب بالكوفة من هذه السنة وعنتى العبد يوم الحر بمكة من هذه  
السنة \* وقيل ينبغي أن لا تدفع بينة المدعي ولا تقبل بينة المدعي عليه لوازته عدد الاسم لانها لو قبلت اما ان  
تقبل على اثبات اسم الجد ولا وجه اليه لانه ليس بخصم في ذلك واما ان تقبل لنفي ما ادعاه المدعي ولا وجه اليه  
ايضا لان البينة على النفي غير مقبولة \* وهو نظير ما لو ادعى على غيره انه اقترضه ألف درهم في يوم كذا من  
سنة كذا في بلد كذا أو أقام المدعي عليه البينة انه في ذلك اليوم بعينه كان في مكان كذا أو سمي مكانا آخر  
لا تقبل بينة المدعي عليه لانها قامت في الحقيقة على النفي \* ولكن في الهندية من الباب التاسع في الشهادة  
على النفي والاثبات رجل ادعى على رجل انه كان لابي غليلك مائة دينار وقد مات ابي قبل استيفاء  
شي منها وصارت ميراثا لى بموته وطالبه بتسليم المائة دينار فقال المدعي عليه قد كان لابي مائة دينار  
الا اني أدبت منها ثمانين دينارا الى ابيك في حياته وقد أقر أبوك لي بالقبض ببلدة سمرقند في بيتي في يوم  
كذا بالفاظ فارسية وأقام على ذلك بينة فقال المدعي للمدعي عليه انك مبطل في دعواك اقرار ابي بقبض  
ثمانين دينارا منك لما ان ابي كان غائبا عن بلدة سمرقند في اليوم الذي ادعت اقراره فيه وكان بلدة كبيرة  
وأقام على ذلك بينة هل تدفع بينة المدعي عليه بينة المدعي \* فقول لا الا ان تكون غيبة ابي المدعي  
عن سمرقند في اليوم الذي شهد شهود المدعي عليه على اقراره بالاستيفاء بسمرقند وكونه ببلدة كبيرة طاهرا  
مستقيضا يعرفه كل صغير وكبير وكل عالم وجاهل فحينئذ القاضي يدفع بينة المدعي عليه كذا في الذخيرة  
انتهى \* ونقله في رد المختار من الدعوى وأقره \* وهذه الصور التي كتبناها قد تلخصناها من  
محاضر الفتاوى الهندية \* فهي أصل في جميع الدعاوى لانها لا تحصى ولا يشبه بعضها بعضا الا ان التوثيق  
قد اختلف الآن عما كان لاختلاف الالفاظ والاعادات وتغيير بعض الحوادث بما صدر به أمر مولانا  
السلطان في هذا الزمان وعلم منها ان محضر السجل هو عبارة عن ذكر الدعوى واعادتها من الكاتب مرة  
أخرى من نفس المكتوب في الدعوى مع لفظ الشهادة عقبها ثم بعد الفراغ من ذلك يحكم القاضي على حسب  
ما اقتضته الدعوى والشهادة بالوجه الشرعي الا انه لا بد من ذكر بيان أسباب الحكم من القاضي في كل مرافعة  
من الحوادث التي تسمع لديه لصدر امر ولي الامر بذلك كما هو مذكور بالجملة السلطانية في مادة (١٨٢٧)  
ولا تحمة المحاكم الخديوية في مادة (٧٤)

### خاتمة نسأل الله سبحانه وتعالى حسنها

ولا تقبل شهادة من آدمي وأصر على حلق لحيته سواء كان عادة لاهل بلده أولا \* اذا اصرار على الصغرة  
فسق فالمدعي المصير على حلقها أو بعضها بان كان يتقصها عن القبضة أو يزيد عليها لا تقبل شهادته شرعا لانه  
لم يحبه أحد من اهل المذهب اذا السنة فيها قبضة بأن يقبض الرجل على لحيته بيده ويقطع ما زاد على قبضته  
ولا يكن عمل القضاء الآن على القبول مطلقا بعذر أو بغير عذر اذا كان الخلق عادة لاهل بلده في الديار المصرية  
وغيرها قبل وهو عجيب لمخالفة للنصوص عليه ولا يعلم له وجه وقد قال العلامة العلائي في شرح الدر المختار  
لمن تروى الابصار من كتاب الصوم قبيل فصل عوارضه ان الاخذ من الاحية وهي دون القبضة كما  
يفعله بعض المغاربة ومحنة الرجال لم يحبه أحد \* وأخذ كل هافه ليهود الهند ومجوس الاعاجم \* انتهى  
بلفظه وعليه فلا يوجد في زماننا من يصلح ان يكون شاهدا الا ما ندر \* قلت \* والتحقيق المفتى به ما عليه

عمل القضاة الآن من القبول اذا كان الخلق معتادا في بلد الشاهد كما اُفتي به الحامدي في فتاواه المشهورة  
 بالفتاوى الحامدية من كتاب الشهادات و ذكر ان وجهه هو تصريحهم بأن الخروج للفرجة عند قدوم  
 الأمير ينبغي ان يكون على حسب اعتياد أهل البلد فان كان من عادتهم انهم يفعلون ذلك ولا ينكرونه  
 ولا يستخفون بفاعله فينبغي أن لا يقدح في قبول شهادته يعني ومن حلق لحيته أو قصرها يجرى فيه ذلك وان  
 نازعه فيه خاتمة المحققين العلامة ابن عابدين في تنقيحها ولم يرتضه \* ولا يرد علينا قولهم ان الادماني  
 والاصرار على الصغيرة فسق ان سلمنا الفسق بالاصرار والادمان اذ يمكن أن يقال في الجواب عنه بأن المداومة  
 على الخلق لا تعلم لتفسير الم لازم له وان الاصرار أمر باطن لا اطلاع لنا عليه \* وأما ان علمت مداومته للخلق  
 أو التقصير والاصرار على ذلك لغير الم لازم له بأن صرح به نفسه فقد يقال انه لا يفسق بذلك \* وقد يقال انه  
 يفسق وهو الظاهر \* وعلى كل حال فشهادته مقبولة لان الفاسق أهل للشهادة عندنا فتصح شهادته وتقبل  
 حتى لو قضى بها قاض صرح قضاؤه وتغذ لانه وقع في فصل مجتهد فيه كما نقله العلامة محمد بن عبد الله التمر تاشي  
 مصنف التنوير عن يعقوب باشا ويؤيده ما سنده عن الاشياء والنظائر \* ويؤيد الاول ان العلة في  
 قبول شهادته هي كون الخلق أو التقصير صار عادة للخلق وأهل بلده كما صرحوا به في نظيره \* اذ العادة  
 معتبرة ومحكمة عندنا فالقبول وعدمه دائر ان معها كيفية ادارت \* فان كان عادة كما ذكرنا تقبل شهادته  
 والا فلا \* وللهديثين الشريفين اللذين ذكرهما السيوطي في الجامع الصغير \* مارآه المسلمون حسنا  
 فهو عند الله حسن \* ومارآه المسلمون سيئا فهو عند الله سيئ \* وفي الاشياء من الفن الثالث من الجمع  
 والفرق الفسق لا يمنع أهلية الشهادة \* وفيها أيضا من القواعد الكلية \* القاعدة الرابعة \* المشقة  
 تجلب التسير \* والاصل فيها قوله تعالى \* يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر \* وقوله \* ما جعل  
 عليكم في الدين من حرج \* وفي الحديث \* أحب الدين الى الله تعالى الخفيفية السمحة قال العلماء  
 يخرج على هذه القاعدة جميع رخص الشرع وتخفيفاته \* انتهى وذكر فيها ان أسباب التخفيف  
 في العبادات وغيرها سبعة \* وعدمها عموم البلوى \* ولا شك ان خلق اللحية أو تنقيصها عن القبضة  
 مما عمت به البلوى في هذا الزمان \* ولان الاصل عندنا ان ماضق على الناس أمره اتسع حكمه \* وما عمت  
 بليته \* سقطت قضيته \* وقال فيها من القواعد الكلية القاعدة السادسة \* العادة محكمة \* وأصلها  
 قوله عليه الصلاة والسلام مارآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن \* انتهى قال الحافظ السخاوي في المقاصد  
 الحسنة \* ورواه الامام أحمد في كتاب السنة وقال ان الله نظري في قلوب العباد فاختر له محمد صلى الله  
 عليه وسلم فبعثه برسالة \* ثم نظري في قلوب العباد فاختر له أصحابه فجعلهم أنصار دينه ووزراء نبينه \* فما  
 رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن \* ومارآه المسلمون سيئا فهو عند الله قبيح \* وهو موقوف حسن  
 انتهى \* وذكر في الاشياء أيضا في المبحث الثاني من القواعد الكلية اثنا عشر القاعدة اذا طردت  
 أو غلبت \* اهـ والخالف للحية أو المقصر لها عن قبضة هو الغالب في زماننا لم نقل هو المطرد كما لا يخفى  
 وفي هذا القدر كفاية \* بقي ان هذا اذا كان الخلق أو التقصير بلا عذر شرعي \* وأما ما سنده بأن كان الخلق  
 مرابطا كالعسكري وأمره بالجنود فانهم مستثنون لضرورة ارباب العدو بحلقها فتقبل شهادتهم شرعا وان  
 لم يكن الخلق معتادا لأهل بلده كما استثنى ذلك من حرمة استعمال الذهب والفضة والحرب فانهم صرحوا  
 بأنه يحل للجندى المتأهل للحرب استعمالها عند ما لضرورة ارباب العدو ويرقها ولما علم بأن وضع الجندى  
 نيشان الذهب أو الفضة على ساعده ولدفع الحرا أيضا بلبس الحريرا ولدفع ضرر القمل وضرورة دفع مضرة  
 السلاح أيضا له بسمكه أو طراوتها \* وعند الامام الاعظم لا يجوز ذلك ويكره دليل كل يعلم من كتاب المظن  
 والاباحة من شرح الدرر وحواشيه \* فحصل مما ذكرنا كما حققناه في تقريرنا منع الابرار وتخفيف الاخبار \*  
 على رد المختار \* ان شهادة الخلق للحية أو المقصر لها عن قبضته مقبولة عندنا على المفتي به اذا كان خلقها  
 معتادا عند أهل بلده سواء كان خلقه أو تقصيره بعذر شرعي أولا \* وان لم يكن معتادا فلا تقبل شهادته بدونه  
 الا في الجندى ونحوه للضرورة وهي وجود العذر الشرعي المبيح لذلك \* وان المعتاد الغالب في الديار المصرية



هو التقصير دون الخلق وفي الديار العثمانية كلاهما معتاد وغالب هذا ما ظهر لي تفقها أخذ من كلامهم ولم  
أره صريحا فانظره ولا تغلق فانه يعنى عن ادراك الحقائق \* واغتنم تحسيرا هذا المقام \* فانه واف في المرام  
والسلام الختام \* ولا تقبل شهادة من يعتاد الصياح في الاسواق أو الجامع \* ولا من يلعب بالطاب المشهور في  
زمانه أو بلادنا \* ولا تقبل لو شهد ان الطالب قد أبرأ أباه أو احتال بدنه على فلان اذا كان الطالب منسكرا \* ولا  
الاعى سواء عى قبل العمل أو بعده فيما تجوز فيه الشهادة بالسمع أو لا تجوز \* اما اذا عى بعد الاداء قبل  
القضاء فلا تقبل لان المراد بعدم قبولها عدم القضاء بها لان قيام اهلبيتها شرط وقت القضاء لصيرورتها حجة عنده  
\* ومحمد في ما طريقه السماع أولا \* وزفر في ما طريقه السماع فقط \* وقال أبو يوسف بقضى بشهادته في غير  
الحدود والقصاص وما لا يحتاج فيه الى الاشارة لحصول المقصود بالمعينة \* قال الاتقاني اعلم ان الشاهد اذا  
عنى أو خرس بعد اداء الشهادة قبل الحكم به الم يجوز الحكم به \* عند أبي حنيفة ومحمد \* خلافا لابي يوسف كذا ذكر  
الخصاف الخلاف في أدب القاضى وذكر قول الشافعى مع أبي يوسف في الاسرار ووجه قول أبي يوسف  
انه معنى طرأ بعد اداء الشهادة فلا يمنع الحكم بها كالمومات الشاه \* ان بعد اداء الشهادة أو غابا أو جئنا أو عينا  
بعد الحكم بها انتهى \* وقال صدر الشريعة وقوله أظهر \* ووجه الظهور بان العنى اذا لم يكن مانعا عن  
الاداء اذا تحمل بصيرا عند أبي يوسف فعدم كونه مانعا عن القضاء به \* ادائه بصيرا يكون في غاية الظهور  
عندهما لانه لا تأثير في نفس قضاء القاضى للعنى العارض للشاهد بعد ادائه شهادته \* قاله الملا عبد الحلیم في  
حواشيه على الدرر والغرر \* ولا تقبل شهادة الاخرس \* والمملوك \* ولا المفل \* ولا المعروفون عن قدر الاشخاص  
الذين في مركب التعدية أو السفر \* ولا الوكلاء المفتة له الذين هم على ابواب المحاكم \* ويتوكلون في الدعوى  
والخسومة لدى القاضى الشرعى لدناءتهم وقيل لهم ذلك لان الناس لا يقصدون منهم الا الاعانة على اغراضهم  
الباطلة ولم يقصدوا التوكيل حقيقة فقط \* واما العدل منهم فقبول \* ولا العرفاء هم مشايخ جميع  
البلاد والحرف \* ولا مسلم حذفي قذف وان تاب \* ولا التلميذ الخاص لاستاذ \* ولا الخنثى الذى يؤتى  
\* والمغنى بالاجرة \* والمغنية \* ولا النائمة للغير \* ولا المدوب بسبب الدنيا بان كان يفرح لحزنه \* ويحزن  
لفرحه سواء كان على عدوه أو غيره لانها فسق على ما روى التنبيه الثامن \* ولا معتاد الشتم ولولابة \* ولا  
مانع الزكاة \* ولا الطفيل اذا صار عادة له \* ولا المسخرة \* ولا شديد الجهل \* ولا المترصد لبيع كفان  
الموتى \* ولا الوكيل المتخاصم في حادثة \* ولا النساء في الحدود والقصاص ولا مدمن الشرب لله ومطلقا  
نحوه أو غيرها \* ومن يلعب الغلمان والاحداث في الجامع \* وضارب الطنبور والمزامير \* ومن  
يجلس بحال السقجور \* أو يرتكب ما يوجب الحد \* أو يكشف عورته عند الناس \* ومن يلعب  
بنرد \* أو يمارى بشارنج اذا وجد فيه القمار أو نوت وقت صلاة \* أو أكثر الحلف عليه أو اللعب به على الطريق  
أو يذكر عليه فسقا \* بخلاف الردفاته مسقط لها مطلقا \* ولا آكل الربا اذا اشتهر به \* وآكل مشبع في  
الطريق \* ولا من يستجنى في حضور الناس \* ولا من يظهر سب السلف والخلف \* ولا الوصى بحق لليت  
ولو بعد الزل مطلقا \* وكل من صار خصما في حادثة \* ولا اكل مال اليتيم \* وتارك الجماعة استغفانا  
أو مجانة أو فسقا \* ولا الرقاص \* ولا المشعوذ \* والداغر الفاسق الذى لا يبالى بما يصنع \* ولا مصارع  
الاحداث في الجامع \* والجندى لا ميران كان ممن يحصون \* وان كان ممن لا يحصون تقبل وما لا يحصى ما زاد  
على المائة كذا في الهندية \* ولا محضر القاضى \* ولا الصكالك كاتب القاضى أو غيره اذا لم يكن عدلا بان زاد  
خلاف الواقع في الصكك وكان مضرا \* ولا الافوكا المشهور في زمانه لانه يريد ان يجعل الباطل حقا والحق  
باطلا اذا لم يكن عدلا \* ولا من يطير الحمام لانه يطلع على عورات النساء المخدرات \* ولا الرعية للعامل  
\* ولا الرئيس \* ولا من له نوع ولاية عليه اذا كانوا يحصون مائة قائل كما قيده في الهندية \* ولا الجاهل على  
العالم الشريف لعدم الولاية \* والمراد به من يستخرج المعنى من التركيب كما ينبغي \* ولا من بدأ  
بالشهادة قبل الطلب من صاحبها والمشهود به مالى \* ولا الاقلاف الذى ترك الختان استغفانا بالدين \* أو تركه  
بلا عذر ورضى به \* أما الخاف على نفسه منه فقبول \* ولا سارق ولو لقمة \* ولا قاطع طريق ولو لزان \* ولا من

يعمل عمل قوم لوط \* ولا من يشرب ليسخر منه \* ولا من تفوته الصلاة باللعب \* ولا من يخلف الأيمان بالكاذبة  
 \* ولا من يأكل الحرام ولا يباي من أين اكتسب المال \* ولا تقبل شهادة على فعل أبيه إذا كان فعلا ملزما وكان  
 فيه لايه منفعة ظاهرة اتفاقا والافعلي قولهم لا تقبل \* وعن محمد روايتان \* ولا على كل شيء من فعل الأب من  
 نكاح أو طلاق أو بيع \* وكذا على اقرار أبيه بذلك \* ولا من في كلامه لين ان كان يتعمده تشبها بالنساء \* وان  
 كان خلفه ولا يشبه بهن تقبل شهادته \* ولا شهادة الصديق لصديقه إذا أدت إلى أن يتناول كل منهما من  
 مال الآخر بلا اذنه \* ولا من يؤخر الفرض بعد وجوبه بلا عذر ان كان له وقت معين كالصوم والصلاة \* ولا من  
 يجلس مجالس الغناء أو الفسق أو يتبع صوت المغنية \* ولا من يسمع الغناء \* ولا من تظهر عليه الكرامة  
 مع فسقه لأنها قد تظهر على بدفاسق بل كافر كالسامري فإنه لما رأى فرس جبريل عليه السلام أخذ من تراب  
 حافرها وجعله في العجل فخار \* وقال الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه وارضاه \* لو رأيت صاحب بدعة  
 يطير في الهواء لم أقبله حتى يتوب عن بدعته ذكره أبو نعيم \* ولا أهل السجدة بعضهم على بعض فيما يقع بينهم  
 فيه \* ولا شهادة الصبيان فيما يقع بينهم في اللعب \* ولا النساء فيما يقع منهن في الجماعات على بعضهن وان  
 مست الحاجة اليه \* ولا من يسمع اذان الجمعة فانتظر اقامتها \* ولا المرتد \* ولا الانسان لابن ابنه على ابنه  
 \* والراجح القبول لان اقدامه بالشهادة على ولده وهو اعز عليه من ولد ولده دليل واضح على صدقه فتنتفى  
 التهمة التي ردت لأجلها الشهادة \* ولا شهادة الأب على ولده لابنته أو ابنة الآخر للثمة \* ولا شهادة على ان  
 امرأة أبيه بأنها ارتدت وهي تنكر ان كانت أمه حية ادعت أولا لا تتفاعها \* والا فان ادعى الأب لم تقبل  
 والاقبلت \* ولا تقبل شهادة على أبيه أنه طلق امرأته ثلاثا قبل الدخول ثم تزوجها ان كان أبوه يدعي ذلك  
 والاقبلت \* ولا تقبل اذا شهد على أبيه أنه خالع امرأته على مهرها ان كان أبوه يدعيه دخل بها أولا  
 والاقبلت ادعت هي أولا \* ولا تقبل شهادة ولد الجارية بالخبر ان \* ولا ما أعتقها على ألف درهم \* ان  
 كانت تدعي والافتقبل \* وان شهد ابن المولى وهو يدعي لم تقبل وعنت لاقراره بغير شيء والافتقبل بخلاف  
 ما اذا شهد على عتيق أبيهما بالف فانها لا تقبل مطلقا لان دعواه شرط عنده \* وان شهد ابن المولى فان ادعى  
 المولى لم تقبل \* وان جحدوا دعي الغلام تقبل ويقضي بالعتق وبوجوب المال \* وان أنكر لم تقبل \* ولا  
 تقبل شهادتهم ما لو ادعت الجارية على ذي اليد بانه باعها ألف لان وأعتقها المشتري والمشتري يجحدان  
 ادعى ذلك أبوهما والافتقبل \* ولا تقبل لو شهد ابن البائع لو ادعت هي بذلك منه ان ادعاه وعنت باقراره  
 \* وان كذبها قبلت وثبت الشراء والعتق \* ولو شهد على شهادة أبيه قبلت بخلاف \* ولو قضى  
 القاضي بشهادة ولده وحفيده لفلان على فلان يجوز \* ولا تقبل شهادة أحد الزوجين للآخر \* أما  
 عليه فقبوله الا في مسئلتين قد فها ثم شهدا معا مع ثلاثة لا تقبل \* أو شهد مع آخر عليها باقرارها بالرق لفلان  
 وهو يدعي ذلك \* ولا تقبل شهادة الاجير الخاص سواء كان مشاهرة أو مسانحة أو مياومة بخلاف الاجير  
 العام كالخياط لمن استأجره \* ولا تقبل شهادة المستأجر للاجير بنفس المستأجر والمستعير للمستعير \* وير بالمستعير  
 \* والمودع \* والمستعير \* والمستأجر للدعي قبل الرد \* ولا تقبل شهادته بان فلانا أوصى بالف إلى أهل بيته الفقراء  
 أو لأهل بيته فقط اذا كان هو منهم وكان فقيرا ولو غنيا قبلت \* ولا تقبل شهادة من له أولاد محتاجون فيمن  
 أوصى لفقراء جيرانه وهم من \* مطلقا في حق الأولاد وغيرهم \* ولا شهادة على وقف مكتوب فيه ولد وقيل  
 تقبل وهو الصحيح \* ولا تقبل شهادة لأهل المحلة في وقف المسجد وبناء السبيل \* وشهادة الفقهاء على وقفية  
 وقف على مدرسة كذا وهم من أهلها أو المعتمد القبول في الثلاثة كما تقبل شهادة الناظر في وقف  
 تحت نظره وهي حادثة الفتوى \* ويؤيده صحة قضاء القاضي في وقف تحت نظره أو هو مستحق فيه كما صرحوا  
 به ومعلوم ان القضاء والشهادة يستقيمان من باب واحد عندنا \* ولا شهادة الكفيل بالعهد على البائع بانه  
 قبض الثمن أو أبر المشتري منه \* ولا من ترك الاشتغال بالعلم المفروض يعني الفقه \* ولا من عشي  
 بالسراويل وحدها في السوق أو الجماع لانه يخل بالمروءة وكل فعل فيه ترك المروءة يوجب سقوط الشهادة  
 بخلاف بين الأئمة الأربعة \* ولا من يذرع جليبه نحو القبة له وداوم أو اشهر بذلك وعنه الناس كذلك

\* أو يكشف رأسه في موضع لاعادته ولا غيره في كشفه فيه مما يتجنبه أهل المروآت \* ولا من لا يعرف الإيمان ولا الواجب للصلاة ولا الفرض ولا السنة ولا المستحب لأن معرفة هذا القدر فرض عين \* ولا من سب مطلق مسلم لأن العدالة تسقط بذلك \* ولا شهادة من اشترى بالكذب أو كان يخلف الوعد لودعي واشتهرت مداومته عليه \* ولا شهادة الجاني للظلم \* ولا المصروف الذي يجمع عنده الدراهم ويأخذها طوعا ولان أصلها ظلم \* ولا ضمان الجهات في بلادنا لانهم اعوان على الظلم ولا المزارع لرب الأرض \* ولا من ارتكب ما يوجب التعزير أو الحد حق العبد \* ولا من يشتم أهله وماله ككثير الأحيانا \* ولا تقبل شهادة من يستهزئ بشئ من الشرائع وهذا غير الاستخفاف لانه التواني والتكاسل ذكره عزيم زاده في حاشيته على الدرر \* ولا شهادة الخصي اذا رضيه لنفسه وفعله عن اختياره منه \* ولا شهادة من كان أصله رقيقا بان الثمن كذا اذا اختلف البائع والمشتري فيه بان ادعى البائع أنه بائع درهم والمشتري يدعي الاقل للنفقة باثبات العتق لنفسه اذ لو لا الشهادة لتحالفا وفسخ البيع المقتضي لابطال العتق لكان ذكره وأنه لا تحالف بعد خروج المبيع عن ملكه لانه يشترط قيام المبيع عند الاختلاف في التحالف الا اذا استهلكه في يد البائع غير المشتري كما يعلم من آخر الاقالة \* ولا شهادة من خاصم معه في حادثة اذا شهد له على الخاصم بان كان مع المدعي اخ أو ابن عم بخاصمهم له مع المدعي عليه ثم شهدا لتقبل شهادتهما في الحادثة بعده هذه الخصومة وكذا كل قرابة \* وصاحب تردد في الخصومة سنيين لانه بطول التردد صار بمنزلة الخصم للمدعي عليه لكان ذكر في الخزانة لوتخصص الشهود والمدعي عليه تقبل لوعده ولا \* ويتنبى حمله على ما اذا لم يساعده المدعي في الخصومة أو لم يكثر ذلك توفيقا أو يقال مفهوم قوله لوعده ولا انه لم يوافق مستورين لا تقبل وان لم تمتد الخصومة للثمة بالخصومة \* واذا كان نوعا دول لا تقبل لارتفاع التهمة مع العدالة فحمل الاول على ما اذا لم يكونوا عدولا توفيقا \* والاخير اشبه بالفقه لان المعتمد في باب الشهادة العدالة \* ولا تقبل شهادة الكافر على عبد مسلم مولاه كافر \* وتقبل على وكيل مسلم لم موكله كافر لان الشهادة قامت على اثبات أمر على المسلم قصد أو لم منه الحكم على المولى الكافر ضمنا \* ولو قبلت لزم قيامها على المسلم \* وشهادة أهل الذمة على المسلم لا تقبل \* قال في المنع \* نصراني هلك عن مائة فقط فاقام مسلم شاهدين نصرانيين عليه بمائة ومسلم ونصراني بمائة فالثلاثان له والباقي بينهما أي لان شهادة أهل الذمة على المسلم لا تقبل \* وهنا لا تقبل في مشاركة الذي للمسلم في المائة \* والحاصل انها اثبتت الدين على الميت دون المشاركة مع الغريم المسلم وأن المسلم لما ادعى المائة مع النصراني صار طائبا نصفها والمفرد بطلان بكاهن تقسم عولا عند الامام فلم يدعي الكل الثلاثان لان له نصفين وللمسلم الثلث لان له نصف فقط ولو كن لما ادعاه مع النصراني قسم بينهما لانه لما ادعاه معه صار مقرر له بالمشاركة فيكون لكل واحد منهما السدس \* ولو أن نصراني مات وترك ألف درهم واقام مسلم شهودا من النصارى على ألف على الميت واقام نصراني آخرين كذلك فالألف المتروكة للمسلم عنده وعند أبي يوسف يتخاصمان \* والاصل ان القبول عنده في حق اثبات الدين على الميت فقط دون اثبات الشركة بينه وبين المسلم \* وعلى قول الثاني فيهما \* والحاصل أنه على قول الامام يلزم من اثبات الشركة والمخاصمة الحكم بشهادة الكافر على المسلم ذخيرة \* ولا تقبل شهادة الفلاح لشخص بلده ولا القسم الذي يقسم الزرع عليه مع باقي شركائه \* ولا تقبل شهادة على كل فعل باطل مثل ان يشهد على من يأخذ سوق الخناسين مقاطعة \* أو على وثيقتها \* وقالوا ان شهدوا حل عليهم اللعن بان يقال لعن الله من شهد به مثالا لانه شهادة على باطل فكيف هؤلاء الذين يشهدون من مباشرى السلطان على ضمان الجهات وعلى المحبوسين والذين في ترسيمهم \* ولا شهادة من يشهد على كل اقرار وقع حراما شرعا \* ولا تقبل شهادة خدامه الملازمين له كملازمة العبد لمولاه \* ولا شهادة من عدل عن حرفة آباءه الشريفة بان كان أبوه أو وصيه علمه في صغره هذه الحرفة بلا داع اليه من عجز أو عدم أسباب أو قلة بد أو صغر بيتها عليه لان هذا يدل على رذالته وعدم روعته ومبالاته وهو مما يسقط العدالة \* ولا شهادة البصير اذا تحملها وهو أعمى لان البصر شرط التحمل \* ولا تقبل شهادة الحر اذا كان قد حدث وهو رقيق قبل العتق \* ولا السيد لعبد وأمه وأم ولده \* ولا شهادة أجير أحد الشريكين للآخر فيما هو من شركته ما سواه كانت شركة أملاك أو

مطلب وتقبل الشهادة  
على وكيل مسلم موكله  
كافر

يعمل عمل قوم لوط \* ولا من يشرب ليسهر منه \* ولا من تفوته الصلاة باللعب \* ولا من يخلف الأيمان الكاذبة  
 \* ولا من يأكل الحرام ولا يباي من أين اكتسب المال \* ولا تقبل شهادة على فعل أبيه إذا كان فعلا ملزما وكان  
 فيه لايه منفعة ظاهرة اتفاقا ولا فعلى قولهم لا تقبل \* وعن محمد روايتان \* ولا على كل شئ من فعل الأب من  
 نكاح أو طلاق أو بيع \* وكذا على اقرار أبيه بذلك \* ولا من في كلامه لين ان كان يعمده تشبها بالنساء \* وان  
 كان خلقه ولا يشبه بهن تقبل شهادته \* ولا شهادة الصديق لصديقه إذا أدت إلى أن يتناول كل منهما من  
 مال الآخر بلا اذنه \* ولا من يؤخر الفرض بعد وجوبه بلا عذر ان كان له وقت معين كالصوم والصلاة \* ولا من  
 يجلس مجالس الغناء أو الفسق أو يتبع صوت المغنية \* ولا من يسمع الغناء \* ولا من تظهر عليه الكرامة  
 مع فسقه لأنها قد تظهر على بد فاسق بل كافر كالسامري فإنه لما رأى فرس جبريل عليه السلام أخذ من تراب  
 حافرها وجعله في الجمل فخار \* وقال الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه وارضاه \* لو رأيت صاحب بدعة  
 يطير في الهواء لم أقبله حتى يتوب عن بدعته ذكره أبو نعيم \* ولا أهل السجس بعضهم على بعض فيما يقع بينهم  
 فيه \* ولا شهادة الصبيان فيما يقع بينهم في اللعب \* ولا النساء فيما يقع منهن في الحمامات على بعضهن وان  
 مست الحاجة اليه \* ولا من يسمع اذان الجمعة فانتظر اقامتها \* ولا المرتد \* ولا الانسان لابن ابنة على ابنة  
 \* والراجح القبول لان اقدامه بالشهادة على ولده وهو أعز عليه من ولد ولده دليل واضح على صدقه فتنتفي  
 التهمة التي ردت لأجلها الشهادة \* ولا شهادة الأب على ولده لابنته أو ابنة الآخر للثمة \* ولا شهادة على ان  
 امرأة أبيه بانها ارتدت وهي تنكر ان كانت أمه حية ادعت أولا لا تنفعاها \* والا فان ادعى الأب لم تقبل  
 والاقبلت \* ولا تقبل شهادته على أبيه أنه طلق امرأته ثلاثا قبل الدخول ثم تزوجها ان كان أبوه يدعي ذلك  
 والاقبلت \* ولا تقبل اذا شهد على أبيه أنه خالع امرأته على مهرها ان كان أبوه يدعيه دخل بها أولا  
 والاقبلت ادعت هي أولا \* ولا تقبل شهادة ولد الجارية الحرة ان مولاها أعتقها على ألف درهم ان  
 كانت تدعي والافتقبل \* وان شهد ابن المولى وهو يدعي لم تقبل وعنت لاقراره بغير شئ والافتقبل بخلاف  
 ما اذا شهد على عتيق أبيهما بالف فانها لا تقبل مطلقا لان دعواه شرط عنده \* وان شهد ابن المولى فان ادعى  
 المولى لم تقبل \* وان جحدوا دعي الغلام تقبل ويقضي بالعتق وبوجوب المال \* وان أنكر لم تقبل \* ولا  
 تقبل شهادتهم ما لو ادعت الجارية على ذي اليد بانه باعها ألف لان وأعتقها المشتري والمشتري يجحدان  
 ادعى ذلك أبوهما والافتقبل \* ولا تقبل لو شهد ابن البائع لو ادعت هي بذلك منه ان ادعاه وعنت باقراره  
 \* وان كذبها قبلت وثبت الشراء والعتق \* ولو شهد على شهادة أبيه قبلت بخلاف \* ولو قضى  
 القاضي بشهادة ولده وحفيده لفلان على فلان يجوز \* ولا تقبل شهادة أحد الزوجين للآخر \* أما  
 عليه فقبوله الا في مسئلتين قد فها ثم شهدا مع ثلاثة لا تقبل \* أو شهد مع آخر عليها باقرارها بالرق لفلان  
 وهو يدعي ذلك \* ولا تقبل شهادة الاجير الخاص سواء كان مشاهرة أو مسانعة أو مياومة بخلاف الاجير  
 العام كالخياط لمن استأجره \* ولا تقبل شهادة المستأجر للاجير بنفس المستأجر والمستعير للمستعير  
 \* والمودع \* والمستعير \* والمستأجر للدعي قبل الرد \* ولا تقبل شهادته بأن فلانا أوصى بالف إلى أهل بيته الفقراء  
 أو لأهل بيته فقط اذا كان هو منهم وكان فقيرا ولو غنيا قبلت \* ولا تقبل شهادة من له أولاد محتاجون فيمن  
 أوصى لفقراء جيرانه وهم من مطلقا في حق الأولاد وغيرهم \* ولا شهادة على وقف مكتب له فيه ولد وقيل  
 تقبل وهو الصحيح \* ولا تقبل شهادة لاهل المحلة في وقف المجهود ببناء السبيل \* وشهادة الفقهاء على وقفية  
 وقف على مدرسة كذا وهم من أهلها او المعتمد القبول في الثلاثة كما تقبل شهادة الناظر في وقف  
 تحت نظره وهي حادثة الفتوى \* ويؤيده صحة قضاء القاضي في وقف تحت نظره أو هو مستحق فيه كما مر حوا  
 به ومعلوم ان القضاء والشهادة يستقيمان من باب واحد عندنا \* ولا شهادة الكفيل بالعهد على البائع بانه  
 قبض الثمن أو ابرأ المشتري منه \* ولا من ترك الاشقة قال بالعلم المفروض يعني الفقه \* ولا من يمشي  
 بالسراويل وحدها في السوق أو المجامع لانه يخل بالمروءة وكل فعل فيه ترك المروءة يوجب سقوط الشهادة  
 بخلاف بين الأئمة الاربعة \* ولا من يذرجليه نحو القبة له وداوم أو اشترى بذلك وعند الناس كذلك



\* أو يكشف رأسه في موضع لاعادته ولا غيره في كشفه فيه مما يتجنبه أهل المروآت \* ولا من لا يعرف الإيمان ولا الواجب للصلاة ولا الفرض ولا السنة ولا المستحب لأن معرفة هذا القدر فرض عين \* ولا من سب مطلق مسلم لأن العدالة تسقط بذلك \* ولا شهادة من اشترى بالكذب أو كان يخلف الوعد لودعي واشتهرت مداومته عليه \* ولا شهادة الجاني للظلم \* ولا العراف الذي يجمع عنده الدراهم ويأخذها طوعا ولا انصافا \* ولا ضمان الجهات في بلادنا لانهم اعوان على الظلم ولا المزارع لرب الأرض \* ولا من ارتكب ما يوجب التعزير أو الحد حق العبد \* ولا من يشتم أهله وماله ككثير الأحيانا \* ولا تقبل شهادة من يستهزئ بشئ من الشرائع وهذا غير الاستخفاف لانه التواني والتكاسل ذكره عزيم زاده في حاشيته على الدرر \* ولا شهادة الخصى إذا رضيه لنفسه وفعله عن اختيار منه \* ولا شهادة من كان أصله رقيقا بان النثم كذا إذا اختلف البائع والمشتري فيه بان ادعى البائع أنه بائع درهم والمشتري يدعي الأقل للنفقة باثبات العتق لنفسه إذ لو لا الشهادة لتحالفوا ففسخ البيع المقتضى لإبطال العتق لكن ذكره لأنه لا تحالف بعد خروج المبيع عن ملكه لانه يشترط قيام المبيع عند الاختلاف في التحالف إذا استهلكه في يد البائع غير المشتري كما يعلم من آخر الأقالمة \* ولا شهادة من خاصم معه في حادثة إذا شهد له على الخاصم بان كان مع المدعي أخ أو ابن عم بخاصمهم له مع المدعي عليه ثم شهدا لا تقبل شهادتهما في الحادثة بعده هذه الخصومة \* وكذا كل قرابة \* وصاحب تردد في الخصامة سنين لانه بطول التردد صار بمنزلة الخصم للمدعي عليه لكن ذكر في الخزائن لو تخصص الشهود والمدعي عليه تقبل لوعده ولا \* وينبغي حمله على ما إذا لم يسأع المدعي في الخصومة أو لم يكن ذلك توفيقا أو يقال مفهوم قوله لوعده ولا انه لم لو كانوا مستورين لا تقبل وان لم تمتد الخصومة للثمة بالخصامة \* وإذا كان نوعا لا تقبل لارتفاع التهمة مع العدالة فحمل الأول على ما إذا لم يكونوا عدولا وتوفيقا \* والآخر أشبه بالفقه لان المعتمد في باب الشهادة العادلة \* ولا تقبل شهادة الكافر على عبد مسلم مولاه كافر \* وتقبل على وكيل مسلم لم موكله كافر لان الشهادة قامت على اثبات أمر على المسلم قصدا ولزم منه الحكم على المولى الكافر ضمنا \* ولو قبلت لزم قيامها على المسلم \* وشهادة أهل الذمة على المسلم لا تقبل \* قال في المنع \* نصراني هلك عن مائة فقط فأقام مسلم شاهدين نصرانيين عليه بمائة ومسلم ونصراني بمائة فالثلاثان له والباقي بينهما أي لان شهادة أهل الذمة على المسلم لا تقبل \* وهما لا تقبل في مشاركة الذي للمسلم في المائة \* والحاصل انها اثبتت الدين على الميت دون المشاركة مع الغريم المسلم وأن المسلم لما ادعى المائة مع النصراني صار طائبا نصفها والمفرد يطالب بكافة تقسم عولا عنه إذا الامام قلده الكل الثلاثان لان له نصفين وللمسلم الثلث لان له نصف فقط ولو كن لما ادعاه مع النصراني قسم بينهما لانه لما ادعاه معه صار مقراله بالمشاركة فيكون لكل واحد منهما السدس \* ولو أن نصرانيا مات وترك ألف درهم وأقام مسلم شهودا من النصارى على ألف على الميت وأقام نصراني آخرين كذلك فالألف المتروكة للمسلم عنده وعند أبي يوسف يخاصان \* والأصل ان القبول عنده في حق اثبات الدين على الميت فقط دون اثبات الشركة بينه وبين المسلم \* وعلى قول الثاني فيهما \* والحاصل انه على قول الامام يلزم من اثبات الشركة والمخاصة الحكم بشهادة الكافر على المسلم ذخيرة \* ولا تقبل شهادة الفلاح لشئ بلده ولا القسام الذي يقسم الزرع عليه \* ومع باقي شركائه \* ولا تقبل شهادة على كل فعل باطل مثل ان يشهد على من يأخذ سوق الخناسين مقاطعة \* أو على وثيقتها \* وقالوا ان شهدوا حل عليهم اللعن بان يقال لعن الله من شهد به مثالا لانه شهادة على باطل فكيف هؤلاء الذين يشهدون من مباشري الساطان على ضمان الجهات وعلى المحبوسين والذين في ترسيمهم \* ولا شهادة من يشهد على كل اقرار وقع حراما شرعا \* ولا تقبل شهادة خدامه الملازمين له كملازمة العبد لمولاه \* ولا شهادة من عدل عن حرفة آباءه الشريفة بان كان أبوه أو وصيه علمه في صغره هذه الحرفة بلاداع اليه من عجز أو عدم أسباب أو قلة بد أو ضعف بهت اعليه لان هذا يدل على رذالته وعدم مروءته ومبالاته وهو مما يسقط العدالة \* ولا شهادة البصير اذا تحملها وهو أعى لان البصر شرط التحمل \* ولا تقبل شهادة الحر اذا كان قد حدث وهو رقيق قبل العتق \* ولا السيد اعسده وأمه وأم ولده \* ولا شهادة أجير أحد الشريكين للآخر فيما هو من شركته ما سواه كانت شركة أملاك أو

مطلب وتقبل الشهادة  
على وكيل مسلم موكله  
كافر

شركة عقد عنانا أو مفاوضة أو وجوها أو منافع أما في غير ما هو من شركتهما فتقبل الا في المفاوضة لانه يجوز ان يكون بينهما عروض وعقار اشترى من مال الشركة فرجع اليها \* ولا شهادة أحد الشريكين لأخره ولا أهل القرية أو أهل السكة الغير النافذة على قطعة أرض انهما من قريتهم أو سكنتهم وان كانت نافذة ان ادعى لنفسه حقلا تقبل \* وان قال لا آخذ شيئا تقبل كما في الوجير لا كرجي هندية \* وهذا اذا كانت القرية بملاوكة \* ولا تقبل شهادة المستحق فيما يرجع الى غلة الوقف كشهادته باجرة ونحوها \* ولا تقبل شهادة السكك \* بخلاف الوزان فتقبل شهادته \* ولا شهادة الدائن لمديونه حال حياته اذا كان مفسدا كما في المحيط \* وقال والده شمس الأئمة الحلواني تقبل \* وأما اذا شهد له بعد الموت فلا تقبل قول واحد يتعلق حقه بالتركة كالموصى له \* ولا تقبل شهادة التابع وهو من يتبع من منزل المشهود له من غير خدمة \* كالملازم لبيته \* ولا تقبل شهادة القنوع باهل البيت أى الطالب معاشه منهم من القنوع بالضم وهو السؤال والتذلل \* يقال قنع يقنع قنوعا اذا سأل فالمراد به السؤال لهم والتذلل \* لامن القناعة وهى الرضا والاكتفاء باليسير \* يقال قنع يقنع قناعة وقنعانا اذا رضى \* ولحن البايين أشار الشاعر بقوله

العبد حر ان قنع \* والحر عبد ان قنع

فاقنع ولا تقنع فإ \* شئ يشي سوى الطمع

ولا تقبل شهادة الجاهل على العالم لنفسه بترك ما يجب تعلمه شرعا وعليه فلا تقبل شهادته على مثله ولا على غير مولاهما كم تعز به على تركه \* ولا تقبل شهادة المجازف في كلامه بلامعيار شرعي \* فقد روى ان الفضل بن الربيع وزير الخليفة شهد عند أبي يوسف فرد شهادته فعاتبه الخليفة وقال له لم رددت شهادته فقال له لاني سمعته يوما يقول للخليفة انا عبدك فان كان صادقا فلا شهادة للخليفة وقال له لم رددت شهادته فقال له لاني في مجلسك بالكذب فلا يبالى في مجلسي فعذره الخليفة \* وقال في الفتح \* وعندى ان ردأبي يوسف شهادته ليس هو بالكذب لان قول الحر لغيره انا عبدك انما هو مجاز باعتبار معنى القيام بخدمة لك \* وكوني تحت أمرك بمثابة لاله على اهانة نفسي في ذلك \* والتكلم بالمجاز انما هو على اعتبار الجامع فان وجه الشبهة ليس كذبا محظورا شرعا ولذا وقع في القرآن \* ولكن رده لشهادته لاجل ما يدل عليه خصوص هذا المجاز من اذلال نفسه وطاعته لأجل الدنيا وربما يضرب هذا الكلام اذا قيل للخليفة فعدل عنه الى الاعتذار له بامر يقرب من خاطره انتهى

﴿ تكملة بتوضيح ﴾

ولا تقبل شهادته لو طعن المدعى عليه بان الشاهد تارك للواجب وسأل القاضي الشاهد عما يجب عليه فعله من الفرائض لانه يجب عليه ان يسأله عن ما طعن فان لم يعرفها ثبت فسقه لما في المجتبى من ترك الاشتغال بالفقه لا تقبل شهادته والمراد ما يجب تعلمه منه \* ولا تقبل شهادة من يحلف كثيرا وان كان فيما هو صدق لان جوارحه على ذلك تقضى بقله مبالاة بأمور الدين فيؤدى ذلك الى الكذب فيه \* ولا تقبل شهادة من ترك صلاة الجماعة لانها واجبة كما هو قول عامة المشايخ وبه جزم في التحفة \* قال في البحر وهو الراجح عند أهل المذهب \* وأعدل الأقوال وأقواها وتسميتها سنة لوجوبها بها وهذا اذا كان الامام لا طعن عليه في دين ولا حال \* وان كان متاولا في تركها كان يكون معتقدا أفضلية أول الوقت والامام يؤثر الصلاة أو غير ذلك لا تسقط عدالتها لترك وقيل ان داوم على تركها شهر لا تقبل والا قبلت \* ولا شهادة من يخرج لأجل الفرجة بقدم الامير ان كان غير صالح أو غير معتاد عند أهل بلده \* ولا تقبل شهادة من يشغل الطريق بالجلوس فيه لانه حق العامة ان أضرب بالمارة \* ولا تقبل شهادة من يعظم الفاسق لان تعظيمه محظور شرعا وهو العلة في القدح في العدالة فحرم من هذا ان الامير ان كان غير صالح أو كان الخروج غير معتاد قدح في العدالة \* وان كان صالحا أو معتادا ولم يشغل الطريق لا يقدح \* وان شغل قدح \* وأنت على علم بان الحكم بدور مع العلة والعلة في القدح ارتد كالمحظور \* وشغل الطريق محظور \* وتعظيم الفاسق كذلك \* وعلى ذلك يدور الحكم \* ولا تقبل شهادة من يلبس الحرير في غير الحرب

قوله الخليفة أى هرون  
الرشيد أه منه

لان لبسه لاجل وقايه الحرق في الحرب جائز \* وكذا لو كان لمنع القمل ونحوه يعني اعدا شرعي \* ولا من  
 يستعمل الذهب أو الفضة وكل ما يحرم شرعا ان اشتهر بذلك \* ولا تقبل شهادة من يقول في الطريق لانه  
 يخل بالمرودة \* وكذا الى القبلة أو الشمس أو القمر ان اشتهر به والمراد عنها امالو كانت مستورة ببناء  
 أو حجاب ولم تكن عنهما رئية فتقبل \* ولا تقبل شهادة أشرف أهل العراق لتعصبهم على بعضهم لانه اذا  
 أصاب أحد منهم نائبة يأتي الى سيد قومه فيشفع له فلا يؤمن ان يشهد له بالزور \* بل كل متعصب لا تقبل  
 شهادته بان يبغض الرجل الرجل لانه من بني فلان أو من قبيلة كذا وقال العلامة عبد الحليم في حاشيته  
 على الدرر والغرر لا يذهب عليك أن أكثر طائفة القضاة والموالي في عصرنا يبنونهم تعصب ظاهر لاجل  
 المناصب والرتب فينبغي ان لا تقبل شهادة بعضهم على بعض ما لم تتبين عدالة كما لا يخفى اه \* ولا تقبل  
 شهادة من انتقل من مذهب الى مذهب استخفافا لا بسبب صحيح \* ولا من يبيع الخنوط اذا علم انه يفتي  
 الموت والافه وعدل \* ومثله من يحتكر الخنطة أو غيرها مما يحتكر لتمنيه الغلاء والشدة على الناس \* ولا من  
 يبيع الثياب المصورة أو ينسجها كما في الهندية يعني بصورة ذى روح \* ولا تقبل شهادة الدلال يعني فيما  
 عقده اعدم صحة شهادته على فعل نفسه أو مطلقا لكثرة كذبه والاول هو المراد هنا \* وكذا غيرة من أهل  
 الصناعات الدنيئة \* ومثله الوكيل بالنيكاح أي باثباته لانه فعل نفسه \* وكذا سائر الحقوق التي يباشرها  
 \* قال في شرح الدرر والحيلة في اثباته ان يشهد بالنكاح ولا يذكر الوكالة اه يعني اذا خاف ان الحق يضيع  
 بان كانت أنثى بالغة وزوجها الوكيل في حضرتها وحضرة الزوج ورجل آخر فقط فيعدها الوكيل مباشرة  
 وسفيرا في هذه الحالة فكانها زوجت نفسها بنفسها بحضور الرجلين فقط أحدهما الوكيل فان لم يشهد  
 بهذه الحيلة كان هو السبب في ضياع حقه يعني اثبات النكاح أو المهر ان كان هناك بحجوجه أو في بعضه  
 \* قلت \* ويستأنس له بما نقله في البحر من الملقط ان اشار بالخبر ان يشهد اذا لم يطلع عليه أحد به وأنه  
 لا يحل له ان يهتك ستر نفسه بذكر فسقه وابطال حق المدعى \* ولا تقبل شهادة مدمن شرب الخمر أو غيرها  
 كالعرفي ونحوها من الاشربة المحرمة أما غير المحرم فلا يسقط الشهادة ما لم يكن على جهة اللهو \* ولا تقبل  
 شهادة من فعل المكر وتحريرا اذا داوم على فعله لانه مسقط للعدالة \* ولا تقبل شهادة الساحر ولا الشاعر  
 اذا كان بهجو \* وان كان يمدح وكان أغلب مدحه الصدق قبلت شهادته \* وكذا من يتكلم الشعر لاجل  
 التقوية على العربية وان كان فيه غش اذا لم يداوم عليه بحمله صناعته له وغاب عليه بشدة عن ذكر الله  
 والعلوم الشرعية وبه فسر الحديث المتفق عليه وهو قوله عليه الصلاة والسلام لأن يمتلئ جوف أحدكم قبحا  
 خير من أن يمتلئ شعرا \* ولا تقبل شهادة من يصف بشعره امرأة حية معينة أو غلاما كذلك تهيجا أو  
 يصف الخمر بالمهيج اليها لانه لا يحل \* ويحس ما كان منه في وصف الاطلال والزمان والامم \* ويحرم  
 ما كان في الهجو ولولذمي \* ويكره ما كان منه في وصف الحدود والاصداغ وحسن القدر والقامة والشعور ولا  
 يليق فعله لأهل الديانات ولا يجوز انشاده عنه من غلب عليه الهوى والشهوة لانه يهيج به اعمال فركه  
 فيما لا يحل وكل ما كان سببا لمحظور فهو محظور وأما انشاده للاستشهاد أو لعمل تشبيهات بلفظة أو استعارات  
 بدعيه فلا يضر \* ولا تقبل شهادة أهل الأهواء الكفرة بدعتهم على أحد أصلا لانهم من الكفرة أو أشد منهم  
 لانهم ملاحدة وزنادقة كالدروز والتمامة والنصيرية والاسماعيلية الذين يلقبون بالقرامطة والبطانية  
 الذين ذكرهم صاحب المواقف ونقل عن علماء المذاهب الاربعة انه لا يحل اقرارهم في ديار الاسلام بحزبية  
 ولا غيرها ولا تحل مناكتهم ولا ذبايحهم (وذكر في الخبرية فيهم فتوى بذلك) وان حكمهم حكم المرتدين  
 ومشركي العرب فلا يقبل منهم الا الاسلام أو الشيف \* وأما أهل الذمة فتقبل شهادتهم على بعضهم سواء  
 اتفقت ملتهم أو اختلفت لان عداوتهم دينية لا دنيوية ان كان الشاهد عدلا في دينه بان كان محافظا على  
 ما يعتقد شريعة له وفي لسانه بان يكون صدوقا في معاملته في الدرهم والدينار وان لا يكون مغفلا ولا معتوها  
 وان سكر الذمي لا تقبل شهادته على مثله لفسق ذلك لان السكر محرم في سائر الديان (وقد ذكر) السكر في  
 الانجيل من المحرمات فيكون به فاسقا في دينه فلا تقبل شهادته ولا تقبل شهادة الحادي للابل \* وضارب

القضيب والشباب والدف والطبل اذا خش بالرقص عليه وكذا ضارب الدربك المشهور في زماننا \* ولعب الورق المشهور بالكودشينة في الديار المصرية \* وبالشدة في الديار الشامية \* فان اللعب فيه مسقط للعدالة بل حضور مجلسه وان لم يلعب كذلك \* ولا شهادة من لم يأت بالمعروف عند رؤية منكرا اذا امن على نفسه من ضرر ورجى قبول قوله لانه مسقط لعدالته \* ولا تقبل شهادة من يدخل الحمام بلا ازارا لم يلبس رجوعه عنه \* ولا شهادة من يلعب بالاصينية المشهورة التي يوضع الخاتم تحت ظرف أو فنجان منها يستخرج بالفراسة \* وكذا اللعب الخاتم بأن يوضع في يده ويغمضه ما يخرج منها بالفراسة \* وكذا لا تقبل شهادة من يجلس في هذا المجلس ولم يلعب تورعا باردا لان حضور مجلس الفسق فسق شرعا \* ولا تقبل شهادة من يستخف بالناس \* وكل ما يخجل بالمروءة يمنع قبولها وان لم يكن محرما اذا دام عليه كما قالوه فيمن ارتكب الصغيرة \* ولا تقبل شهادة من ركب بحرا الهند للتجارة في دار الحرب لانه مخاطر بنفسه ودينه من سكنى دارهم وتكثير عددهم لاجل المال \* ومثله لا يبالي بشهادة الزور \* ولا شهادة من يجترى في بلاد من اعتادوا كل الربا لانهم يطعمونه له وهو يعلم به \* ولا تقبل شهادة من يشرب الماء أو يأكل الفواكه على الطريق اذا صدم من بعد ذلك فحافى حقه كما لو استعمله بعض العلماء أو الاعيان من ذوى الوجة فانه قادح في عدالته (والحاصل) ان من لا تقبل شهادته اما ان يكون للفسق وعدم العدالة \* اولانه ارتكب ما يوجب التعزير أو الحد حقا للبعد \* أو عدم الولاية \* اولانه ارتكب ما يخجل بالمروءة \* اولانه ارتكب ما يجرم غمالة \* اولانه يدفع عنه مغرما \* اولاتهمة \* اولاشبهة \* اولاعدارة \* وفي كلها يقبل الطعن لو حصل من المدعى عليه قبل التعديل \* وأما بعده فلا يقبل الا اذا كان موجبه التعزير حقا للبعد فقط \* أو حقه الله تعالى بعد ثبوته لدى القاضي \* أو للبعد مطلقا \* الا اذا عفا عن الغافق فلا يجوز للامام أن يقيم المدعى عليه لان اقامته عليه انما تكون عند طلبه \* وبالعفو قد ترك حقه الا اذا ادعاه وطلبه ثانيا بعد تركه وعفوه عنه \* فحينئذ يقيم القاضي عليه لان العفو صار لغواف كانه لم يخاصم ولم يعف أو كان محدودا في قذف فان شهادته لا تقبل وأن تاب \* أو كان الشاهد شريكا للمدعى في نفس المدعى به \* أو كان عبدا \* أو أجبره حال قيامها \* أو قال هو ابن المدعى أو عملوه أو أحد الزوجين لقيام التهمة \* أو أقام أربعة شهود على انه زنا أو وصفوه الى آخر ما قدمناه في هذه الرسالة بخلاف ما اذا شهد به اثنان لان شهادتهما توجب القذف عليهم ما ولا توجب حقا لله تعالى ولا للبعد \* وكل ما ذكرناه فهو من أدب القضاء للخصاف والمصدر الشهيد \* وشرح الدرر \* وشرح الدرر على القنوبر \* وشرح البحر على الكنز وشرح الزيلعي عليه وحواشها (وهذا آخر ما وقفنا الله سبحانه وتعالى لجمعه) والحمد لله وحده وصلى الله على من لا نبي بعده \* الناطق بالصواب \* وسلم تسليما كثيرا دائما ابدا الى يوم الدين \* ورضي الله عن أصحاب رسول الله أجمعين وعن التابعين وتابعي التابعين \* ومن تبعهم منذك بأحسن الى يوم الدين

آمين آمين لأرضي بواحدة \* حتى يقول جميع الناس آمين

وقد تم تأليفها في غايه شهر ذي القعدة سنة ١٣١٥ هجرية الموافق (٢١) من شهر ابريل سنة (١٨٩٨) ميلادية والصلاة والسلام على صاحب الشرع الشريف وآله وصحبه وذوى القدر المنيف ومن تبعهم بأحسن الى يوم الدين وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين

وحيث تمام التأليف ورد من حضرة الفاضل العلامة الشيخ نافع خفاجي التلياني الحنفي بالدقهلية تقريرا لهذا الكتاب مشوبا بأبيات شعرية تنوف عن المائة بيت بعضها طبع بعنوان المؤلف وهو فضيلة تلو قاضي أفندي محكمة مركز المنصورة الشرعية واسم المقرظ المذكور أعلاه وهو واحد وأربعون بيتا بأخذ الحرف الاول من صدر كل بيت والاول أيضا من الهجز وباقي الأبيات من الكمية الاولى (ولما روي مناسبة الاختصار التزم بالآتي)

الحمد لله الذي زين جواهر الروايات بطواع الآيات البينات وأتاح بكل أمه من يجدد أمر الدين لهذه الأمة وأشكره على نعم لا تنف من عالم الوجود جواهرها ولا تنزوي من خمار السلاغة أزهارها وأهدى صلات الصلاة لناظم عقد الدين بعد نشره المؤيد بآيات لا يزال يتلوها لسان الدهر ولو طار نسر السماء من وكره



وبعد فكنيت أو دلو عثرت على مؤلف صغير في بغرض من يطلب استنتاج الأحكام الشرعية على مذهب أبي حنيفة النعمان بوجه التيسير حتى بدأ طالع سعد كتاب (جواهر الروايات ودرر الدرايات في الدعاوى والبيانات) فسرحت في رياضته الطرف وحظيت من زهره وثمراته بالشحم والقطف في الله أشادة ممانيه واجادة معانية بهر مسائله الأبواب وان مؤلفه أتى فيه بالهيب العجائب وكيف لا وهو الفاضل واللوذعي الكامل الأستاذ الشيخ محمد سليم قاضي أفندي محكمة مركز المنصورة الشرعية والمدرس الآن بالمدرسة القريبة حقها هو من قبل في وصفهم

هم الرجال وغبن ان يقال لمن \* لم يتصف بماني وصفهم رجل  
لا زال جيد الدهر حاليابا عود كوا كبه وفهم الافق فاطقا بسعوده موا كبه آمين

✽ وهذا مطلع الايات المشتملة على عنوان المؤلف والمقرظ ✽

فضيل بدا كالنور في ليلة البدر \* من السلف الاتقي وذو الامر والنهي  
ضياء تلمح لي في سليم طباعه \* تروم له كل السعود مع النصر  
عينا به اني اهمم بـ \* نظمت قواف هـ ذبتها يد الفكر  
له حسن اخلاق وفضل وسود \* ظريف (سليم) بالكارم والفخر  
تواضعه طبعه اعلى ان خلقه \* محمل السحاب بالطلاقة والبشر  
له الله ما أنداء نفسا وفطرة \* نقي تقي في شمائله الطهر  
ومنصورة السلطان تسمو بقدره \* اذا ما اعتلى في مجلس الحكم كالبدر  
قوام لدين الله حافظ شرعه \* فما برحت عليه طيبة النشر  
امام هم تابع الحق دائما \* على كل حال لا يسام من الاجر  
ضياء مديحي في محاسن وصفه \* اذا جال في مـني شمائله فذكرى  
يسوس بشرع الله دين نبينا \* لكشف ملات تالت مع الدهر  
أديب أريب المـي مـذب \* جلال ظلم بالعدالة والبشر  
فانصاف مظـوم وارغام ظالم \* وارشاد ذي جهل وجبر لذى كسر

✽ الى آخر القصيدة التي هي من بحر الطويل ✽

✽ ومطلع الايات الاخرى التي هي من بحر البسيط ✽

بالحمد والحمد أبواب السعادات \* قد فتحت بفاتح الهدايات  
كم بات دهرى بريني بهج تربيتي \* فينتني بقبولي وامتنالاتي  
عتبت نفسي على ماضع من زمـني \* في ملهيات وزلات وغفلات  
✽ الى أن قال مدحاني المؤلف ✽

مذهب القول لا أحصى شمائله \* ولو بذلت بـدحه مقالاتي  
هو الأديب بحـل الله معتصم \* مؤيدا ومعان بالعنايات  
(محمد) الفهم عذب القول مستقم \* (سليم) ذوق بلاشين وغايات  
فيا أولى العلم فاجنوا من الطائفة \* أزهاره بجواهر الروايات  
سفر تفرد بالاتقان منبدا \* مصباح نور مشكاة الهدايات  
فهو الدليل الذي يرجى الرشاد به \* الى سبيل القضايا والشهادات  
✽ ومنها مؤرخا لتمام التأليف ✽

لك المحاسن قد قالت مؤرخة \* هادت حلاها جواهر الدرايات

٦٤٧ ٢١٥ ٤٥ ٤١٠

١٣١٧

٢ أقول قوله لتمام  
التأليف الخ قد ذكر  
تاريخ التأليف فيما  
تقدم أنه في ١٣١٥ وهذا  
سنة ١٣١٧ اعل هذا  
تمام التهذيب والتحرير  
اه

﴿ يقول مصححه الراجي عفوره الكريم ابن الشيخ حسن الفيومي ابراهيم ﴾

نحمدك أن منحت خالص عبادك من جواهر الروايات والآيات البينات ونشكرك أن أرسلت أفضل الرسل  
القائل الحلال بين والحرام بين وبينهم ما مشتهيات ونصلي ونسلم على صاحب المجهزات الباهرة وآله وصحبه  
ذوي الطباع السليمة الطاهرة ﴿وبعد﴾ فقد تم طبع (جواهر الروايات ودرر الدراري في الدعاوى  
والبينات) كتاب لم ينسج على منواله ولم يسمح للزمان أن يأتي بشأله فقد اشتمل على ما يهدي المختار  
وجاء كالشمس في رابعة النهار رافلا في ثياب براهينه النواضر كالأعلام مع صغر حجمه بما في كتب  
الأوائل والأواخر كيف لا وهو نسج محمد زمانه وأبي يوسف عصره وأوانه القاضي  
الشرعي بمحكمة مركز المنصورة الآن محمد سليم البشتاوي السالك طريقة أبي حنيفة  
النعمان لا زال ثغرا الدهر باسمه بأقواله مكملا بابائين تأليفه مدى أزمانه  
وذلك بالمطبعة العامة الشرفية الثابت محل إدارتها بشارع  
الخرنفش من مصر المحمية وقد انتهت هذا الطبع الفائق  
وتم تمثيل هذا الشكل الرائق أوائل الثاني من  
الجماديين من عام سنة ١٣١٩ من هجرة  
سيد الكونين عليه الصلاة والسلام  
وآله وصحبه ما تعاقب  
الليالي والأيام آمين  
آمين  
آمين



﴿فهرست جواهر الروايات ودر الدرايات في الدعاوى والبيانات﴾  
 ﴿للامامة الشيخ محمد سليم البشتاوى﴾

مصحفه	مصحفه
الواحد العدل بخلاف ما في حق العبد اذا كان فيه الزام محضر	٢ المقدمة في شهادة الحسبة
٧ مطلب في المسائل التي تقبل فيها خبر الفرد	٣ مطلب كل ما كان من باب الاخبار لا يشترط فيه لفظ الشهادة
٧ مطلب فيما ثبت به الشهرة عندنا	٣ مطلب التعزير ينبنى على ما هو الغالب
٨ مطلب تقبل الشهادة على الجرح المجرد قبل التعديل	٣ مطلب لو اخبر القاضي بان فلانا طلق زوجته
٨ مطلب قولهم ان التعزير لا يسقط بالتوبة محمول على ما اذا كان للعبد خاصة	٣ مطلب لا بد من حضور الزوج لقبول الشهادة عليه حسبة بطلاقة لزوجه
٩ مطلب في تعريف الجرح لغة واصطلاحاً	٤ كل من ارتكب معصية ليس فيها حد مقدر وثبت عليه عند الحاكم فانه يجب التعزير
١٠ مطلب في التنبيه الاول للنظر في الجرح مطلقاً انما يكون بعد التزكية	٤ مطلب فيما يجوز للقاضي ان يعززه لنفسه
١٠ مطلب في التنبيه الثاني للنقص - يل في الجرح يكون بمدد دعوى الخصم له جهرًا	٤ مطلب للقاضي العفو عن التعزير في الواجب حقا لله تعالى بخلاف غيره
١٢ مطلب سؤال القاضي للشاهد وواجب عليه لاشترط لصحة حكمه	٤ مطلب يجوز الهجوم على المفسد في بيته
١٣ مطلب المعتمدان القضاء على الغائب بحضور وكيل عنه لا يجوز الا ضروره وهى في خمس مسائل	٤ مطلب يحل قتل الزاني بشرطه المعلوم
١٣ مطلب التنبيه الثالث ان قولهم اذا تضمن الجرح حقان حقوق الله لم يكن مجرد اشامل لتضمنه التعزير	٥ مطلب الافضل اعلام القاضي بفعل العاصي ليزجره ان كان متهنكا
١٤ مطلب في التنبيه الرابع في جعلهم من الجرح المجرد قولهم هم زناة ومن غيرهم هم زناونحوه	٥ مطلب يجوز ان يثبت فسق من ارتكب الضرر العام في حق العبد باليمين على طريق الشهادة الشرعية
١٤ مطلب في التنبيه الخامس لا يدخل تحت الجرح برهان المدعى عليه بان المدعى أجبر للشاهد ونحوه	٥ مطلب لا بد ان يدعى الشاهد ما يشهد به ان لم يدعه غيره
١٤ مطلب في التنبيه السادس الخصاص لم يفرق في قبول الجرح بين المجرد وغيره	٥ مطلب لا تسمع دعوى الموقوف عليه الا من المتولى او باذن القاضي
١٤ مطلب في التنبيه السابع في قولهم ان المدعى عليه لو برهن على ان الشاهد شريك للمدعى بحمل على شركة العبد	٦ مطلب في مسائل شهادة الحسبة
١٥ مطلب في التنبيه الثامن يقبل الطعن من المدعى عليه بان الشاهد ابن المدعى ونحوه	٦ مطلب فيما لو اخر الشاهد بعد التمكن لا تقبل شهادته
١٥ مطلب في شهادة العدو وعلى عدوه	٦ مطلب في قبول شهادة الفرض في رؤية هلال رمضان وغيره
١٦ مطلب في تعريف المرواة	٦ مطلب لا يشترط شئ من شروط صحة الدعوى في شهادة الفرض
	٧ مطلب في اثبات شهر رمضان
	٧ مطلب الدين يقضى بماله لا بيمينه عندنا
	٧ مطلب كل ما كان من باب البيانات يكتب فيه بخبر



مطلبه	مطلبه
٢١	١٦ لا تقبل الشهادة حتى يشهد بالمعاشرة والملك معا
٢١	عندنا في كل موضع
٢١	١٦ مطلب يشترط في التزكية ثمانية شروط
٢١	١٦ مطلب في تزكية السر
٢٢	١٧ مطلب يشترط ان يقدم القاضى تزكية السر
٢٢	على العلانية
٢٣	١٧ مطلب فيما اذا تعارض الجرح مع التعديل
٢٣	١٧ مطلب فيما اذا عدل في قضية عند القاضي
٢٣	المترافع لديه ثم شهد عنده في أخرى ان بعدت
٢٣	المدة أعيد التعديل والا فلا
٢٧	١٧ مطلب التزكية على ثلاث مراتب
٢٧	١٧ مطلب فيما ردت شهادته لعلة فيه ثم زالت
٢٧	لا يقبل الا في أربع
٢٧	١٨ مطلب في الفرق بين الشهادة والتهمة
٢٨	١٨ مطلب في القنبه التاسع الجرح المجرد يقبل
٢٨	اذا تضمن ضررا عاما
٢٨	١٨ مطلب في التنبيه العاشر اذا طعن المدعى عليه
٢٨	في الشاهد بانه كان ادعى المشهود به لنفسه وأراد
٢٨	ان يحلفه لا يجاب الى ذلك ولو برهن يقبل منه
٢٨	١٨ مطلب في التنبيه الحادى عشر اذا طعن المدعى
٢٨	عليه بانه دفع من ماله للشاهد مالا لئلا يشهد
٢٨	بالباطل وطلب رده اليه بعد ان شهد عليه
٢٨	وبرهن على ذلك يقبل منه
٢٩	١٨ مطلب في التنبيه الثاني عشر الطعن برق
٢٩	الشاهد لا يتوقف على دعوى سمع العبد
٢٩	١٨ مطلب في تعريف الشهادة لغة واصطلاحا
٢٩	١٩ مطلب يشترط في اداء جميع أنواع الشهادات
٢٩	احدى وعشرون شرطا
٢٩	٢٠ مطلب في تعريف الدعوى لغة وشرعا
٢٩	مطلب فيما اذا تعددت القضاء في بلدة واحدة
٢٩	وفيه اذا تعدد المدعى عليهم
٢٩	٢٠ مطلب في دعوى المنقول
٢٩	٢٠ مطلب لا يشترط بيان القيمة في دعوى الغصب
٢٩	والرهن
٢٩	٢٠ مطلب في المسائل التي يحلف القاضى فيها
٢٩	الخصم مع أن المدعى به مجهول
٢٩	٢١ مطلب لا يمكن ان يقضى للمدعى بالقيمة بعد ان
٢٩	يتفق عليها مع المدعى عليه
٢٩	مطلب في الدعوى بالدية وكل من لا تصح الا
٢٩	اذا بين المدعى شروطا صحيحة
٢٩	٢١ مطلب فيما اذا ادعى باعيان مختلفة الجنس
٢٩	٢٢ مطلب يشترط بيان القيمة لصحة الدعوى في
٢٩	السرقه
٢٩	٢٣ مطلب في الجواب عما أوردته الامتان السيد
٢٩	أحمد الطحطاوى وابن عابدين في حواشى الدر
٢٩	المختار وفي الجواب عنه
٢٩	٢٧ مطلب فيما تصح فيه الدعوى والشهادة مع
٢٩	الجهالة عندنا وفي وجه ذلك
٢٩	٢٨ مطلب في الدعوى بالعقار وما يشترط فيها
٢٩	٢٨ مطلب لا يشترط بيان الحدود في الدعوى بمن
٢٩	العقار
٢٩	٢٨ مطلب الدعوى بالمسحيل باطلة
٢٩	٢٩ مطلب فيما اذا كان للعقد شروط كثيرة
٢٩	٢٩ مطلب فيما قدر وابه مدة السفر من الساعات
٢٩	الفلكية
٢٩	٢٩ مطلب في المسائل المنفرقة
٢٩	٢٩ مطلب فيما اذا كان في المسئلة أقوال ثلاثة وفي
٢٩	عدم سماع الدعوى بعد مضي ثلاثة وثلاثين سنة
٢٩	٢٩ مطلب لا تسمع الدعوى بعد مضي خمسة عشر
٢٩	سنة مع التمكن من اقامتها
٢٩	٢٩ مطلب في تخصيص القضاء بالزمان وبطلانه
٢٩	بموت السلطان
٢٩	٣٠ مطلب تسمع الدعوى بمال اليتيم والغائب وان
٢٩	طالت المدة
٢٩	٣٠ مطلب لا يتحقق نزل الدعوى المدة المعلومه الا
٢٩	بعد ثبوت حق طلبها للمدعى
٢٩	٣٠ مطلب فيما باع واحد أقاربه حاضر
٢٩	٣٠ مطلب لو كان الاجنبي حاضرا وقت بيع ماله
٢٩	ولم يتعرض لاتنعه واه ولا بد من سكونه عند
٢٩	تصرف المشتري ونحوه ليمنع
٢٩	٣٠ مطلب التناقض كما يمنع الدعوى لنفسه بمنها
٢٩	لغيره
٢٩	٣١ مطلب لا تسمع دعوى الموقوف عليه انه وقف
٢٩	عليه كما لا تسمع دعواه بغلته

مطلب	مطلب
٣١	٣١
مطلب لا يشترط الاقرار لا يصح سبباً للملك	مطلب لا يشترط الاقرار لا يصح سبباً للملك
٣١	٣١
مطلب لا يصح دعوى الاقرار من طرف الدافع للحكم	مطلب لا يصح دعوى الاقرار من طرف الدافع للحكم
٣١	٣١
مطلب في بيان الدعوى بالموروث	مطلب في بيان الدعوى بالموروث
٣٢	٣٢
مطلب لا تسمع دعوى الارث بعد مضي المدة المعلومه	مطلب لا تسمع دعوى الارث بعد مضي المدة المعلومه
٣٢	٣٢
مطلب في ما يمنع دعوى الملك او الارث	مطلب في ما يمنع دعوى الملك او الارث
٣٢	٣٢
مطلب الصلح من أحد الزوجين لا يمنع الدعوى بالطلاق	مطلب الصلح من أحد الزوجين لا يمنع الدعوى بالطلاق
٣٢	٣٢
مطلب لو قسم مع باقي الورثة ثم ادعى ان اياه جعل هذا له في صفه تسمع دعواه	مطلب لو قسم مع باقي الورثة ثم ادعى ان اياه جعل هذا له في صفه تسمع دعواه
٣٣	٣٣
مطلب الضروريات لا يدخلها الشك عندنا	مطلب الضروريات لا يدخلها الشك عندنا
٣٣	٣٣
مطلب لا تسمع دعوى المرأة بجميع مقدم صداقها بعد ان دخل بها الزوج	مطلب لا تسمع دعوى المرأة بجميع مقدم صداقها بعد ان دخل بها الزوج
٣٣	٣٣
مطلب لا بد من دعوى الذكورة والانوثة في الدابة مع بيان الجنس والنوع على المختار بخلاف اللون والشبه فلا حاجة اليه	مطلب لا بد من دعوى الذكورة والانوثة في الدابة مع بيان الجنس والنوع على المختار بخلاف اللون والشبه فلا حاجة اليه
٣٣	٣٣
مطلب ذكر الصفة في المعين لغو عندنا في غير البيوع والأيمان	مطلب ذكر الصفة في المعين لغو عندنا في غير البيوع والأيمان
٣٣	٣٣
مطلب لا بد من الجرف في دعوى الشيء ميراثا وكذا في الشهادة الا في مسألة واحدة	مطلب لا بد من الجرف في دعوى الشيء ميراثا وكذا في الشهادة الا في مسألة واحدة
٣٣	٣٣
مطلب فيما يشترط ذكره في الوديعة والهبة وغيرها	مطلب فيما يشترط ذكره في الوديعة والهبة وغيرها
٣٣	٣٣
مطلب لا بد في دعوى الرهن من ذكر القبض أو التخلية	مطلب لا بد في دعوى الرهن من ذكر القبض أو التخلية
٣٤	٣٤
مطلب يشترط في دعوى الغصب بيان مكان الغصب ان كان للغصب حمل ومؤونة والا فلا وان كان قيميا بين قيمته يوم غصبه	مطلب يشترط في دعوى الغصب بيان مكان الغصب ان كان للغصب حمل ومؤونة والا فلا وان كان قيميا بين قيمته يوم غصبه
٣٤	٣٤
مطلب يشترط في الدعوى بقيمة المثل بيان السبب في السلم والاستهلاك والقرض	مطلب يشترط في الدعوى بقيمة المثل بيان السبب في السلم والاستهلاك والقرض
٣٤	٣٤
مطلب في الدعوى بشئ من المبيع وغيره	مطلب في الدعوى بشئ من المبيع وغيره
٣٤	٣٤
مطلب فيما لو اختلفت النقود في بلد العقد	مطلب فيما لو اختلفت النقود في بلد العقد
٣٥	٣٥
مطلب لا بد في دعوى المثل من بيان السبب لصحة الدعوى مع باقي الشروط	مطلب لا بد في دعوى المثل من بيان السبب لصحة الدعوى مع باقي الشروط
٣٥	٣٥
مطلب في تعريف المثل	مطلب في تعريف المثل
٣٥	٣٥
مطلب في العقد الذي كثرت شروطه	مطلب في العقد الذي كثرت شروطه
٣٦	٣٦
مطلب النكاح عندنا له حكمان	مطلب النكاح عندنا له حكمان

مطلب	مطلب
٣٦	٣٦
مطلب لا يشترط الاشهاد على التوكيل بالنكاح	مطلب لا يشترط الاشهاد على التوكيل بالنكاح
٣٦	٣٦
مطلب لا ينعقد النكاح بالنعاطي عندنا	مطلب لا ينعقد النكاح بالنعاطي عندنا
٣٦	٣٦
مطلب يشترط لاقتراض أداء الشهادة ثمانية شروط	مطلب يشترط لاقتراض أداء الشهادة ثمانية شروط
٣٧	٣٧
مطلب في الفرق بين فرض الكفاية والعين	مطلب في الفرق بين فرض الكفاية والعين
٣٧	٣٧
مطلب في بيان متون المذهب عند الاطلاق	مطلب في بيان متون المذهب عند الاطلاق
٣٨	٣٨
مطلب في بيان المتقدمين والمتأخرين من المشايخ	مطلب في بيان المتقدمين والمتأخرين من المشايخ
٣٨	٣٨
مطلب يشترط في كل من الدعوى وفي المدعى عليه والشهادة خمسة شروط	مطلب يشترط في كل من الدعوى وفي المدعى عليه والشهادة خمسة شروط
٣٨	٣٨
مطلب في تعداد شروط من تقبل شهادته وهي احدى وعشرون شرطا	مطلب في تعداد شروط من تقبل شهادته وهي احدى وعشرون شرطا
٣٨	٣٨
مطلب تقبل الشهادة ان تلقاها عن غيره في خمسة بشروطها المعلومه	مطلب تقبل الشهادة ان تلقاها عن غيره في خمسة بشروطها المعلومه
٣٨	٣٨
مطلب التناقض لا يضري في النسب	مطلب التناقض لا يضري في النسب
٣٨	٣٨
مطلب يحتاج الى الاشارة في ثلاث مواضع من الشاهد	مطلب يحتاج الى الاشارة في ثلاث مواضع من الشاهد
٣٨	٣٨
مطلب لا بد في الشهادة على الغائب من ذكر الجد	مطلب لا بد في الشهادة على الغائب من ذكر الجد
٣٨	٣٨
مطلب لا يشترط في غير اعقار ان يشهد الشاهد بان المدعى به في يد المدعى عليه	مطلب لا يشترط في غير اعقار ان يشهد الشاهد بان المدعى به في يد المدعى عليه
٣٨	٣٨
مطلب لو ادعى فساد البيع لا بد من بيان سبب فساد	مطلب لو ادعى فساد البيع لا بد من بيان سبب فساد
٣٩	٣٩
مطلب لا بد من قبول الكفول له في محاسن الكفالة	مطلب لا بد من قبول الكفول له في محاسن الكفالة
٣٩	٣٩
مطلب لا يصح دعوى النكاح بناء على اقرار المرأة له به وتصادقها على ما قاله في دعواه	مطلب لا يصح دعوى النكاح بناء على اقرار المرأة له به وتصادقها على ما قاله في دعواه
٣٩	٣٩
مطلب في بيان وزن القرش في زماننا	مطلب في بيان وزن القرش في زماننا
٣٩	٣٩
مطلب لا بد في دعوى البيع ونحوه من ان يقول باعها لي وهو يملكها	مطلب لا بد في دعوى البيع ونحوه من ان يقول باعها لي وهو يملكها
٤٠	٤٠
مطلب يشترط للضمان في دعوى تجهيل الوديعة ان يقول مات فلان وهو مجهول لها ولا بد من تحليفه عين الاستظهار بعد الاتيان قبل القضاء له بالمال	مطلب يشترط للضمان في دعوى تجهيل الوديعة ان يقول مات فلان وهو مجهول لها ولا بد من تحليفه عين الاستظهار بعد الاتيان قبل القضاء له بالمال
٤٠	٤٠
مطلب فيما يشترط فيه بيان الموضع	مطلب فيما يشترط فيه بيان الموضع
٤٠	٤٠
مطلب لا يحلف القاضي بلا طالب الا في خمس مسائل	مطلب لا يحلف القاضي بلا طالب الا في خمس مسائل

صحيحة	صحيحة
٤٣ مطالب يشترط حضور الصغير عند نصب وصي عليه	٤١ مطالب في الشيء المفوض الى اثنين لا يملك أحدهما
٤٣ مطالب لا يشترط حضور الصغير لفرض النفقة له في ولاية القاضي	٤١ مطالب ويستثنى من عدم انفرد أحد الناظرين ست عشر مسألة
٤٣ مطالب لا تقام البينة على المقر الا في بعض المواضع	٤١ مطالب لا يعتمد على الخط والختم الا في مسائل
٤٣ مطالب بيان السبب في دعوى العين شرط	٤١ مطالب من عليه الحق اذا امتنع من قضائه لا يضرب الا في مسائل
٤٣ مطالب اذا مات الخليفة لا تنزل قضائه وولاه	٤١ مطالب لا يحلف القاضي على حق مجهول الا في مسائل
٤٣ مطالب في الفرق بان الوكيل عامل للموكل خلاف غيره	٤١ مطالب القضاء يقتصر على المحكوم عليه الا في مسائل فيتعدى فيها
٤٣ مطالب الوكيل المقام من طرف الوكيل الاول المفوض وكيل عن الموكل لاعنه	٤٢ مطالب يوم الموت لا يدخل تحت القضاء بخلاف يوم القتل
٤٣ مطالب لا تقبل شهادته لنفسه الا في مسألة	٤٢ مطالب لو أخرش هادة الحسبة بلا عذر لا تقبل شهادته
٤٣ مطالب لا يقضى بالقريضة وظاهر الحال الا في مسائل معدودة	٤٣ مطالب لا يجبر احد الشريكين على العمارة الا في مسائل
٤٤ مطالب في طرق القضاء وفرضه على الفور	٤٢ مطالب المقضى عليه لا تنهع دعواه ولا يبيته الا في مسائل
٤٤ مطالب في الردة وحكمها	٤٢ مطالب الدفع يصح قبل القضاء وبعده
٤٥ مطالب فيما يبيطه الاختلاف بالزمان والمكان وما لا يبيطه	٤٢ مطالب تسمع البينة بعد الحلف
٤٥ مطالب في المفتي والقاضي المجتهد وفي المقلد أيضا	٤٢ مطالب التناقض في محل الخفاء عفو
٤٦ مطالب في مسائل ترجح البينات وكتاب النكاح	٤٢ مطالب اذا بطلت الشهادة في البعض بطلت في الكل
٤٧ مطالب كتاب الطلاق	٤٢ مطالب لا تقبل بينة النفي الا في مسائل
٤٨ مطالب باب النفقات	٤٢ مطالب الابراء العام انما يعتبر عند عدم الاقرار بالحق لدعيه الا في مسائل
٤٨ مطالب باب النسب	٤٢ مطالب لا يجوز تاخير الحكم الا في مسائل
٤٩ مطالب كتاب الشركة	٤٢ مطالب كل من عمل اقراره تقبل بيته الا في مسائل
٤٩ مطالب كتاب الوقف	٤٢ مطالب لا تقبل شهادة كافر على مسلم الا بتعاو
٥٠ مطالب كتاب البيوع	٤٢ مطالب لا تقبل شهادة كافر على مسلم الا بتعاو
٥٢ مطالب باب السلم	٤٢ مطالب لا يصح قضاء القاضي لنفسه الا في مسألة
٥٢ مطالب كتاب الكفالة	٤٢ مطالب أمين القاضي لا تلحقه العهدة بخلاف الرمي
٥٣ مطالب كتاب الشهادات	٤٢ مطالب وينصب القاضي الرمي في ثمان مواضع فقط
٥٤ مطالب بينة مدعي الارث أو زباده مقدمة على بينة من يدعي خلاف ذلك	
٥٦ مطالب كتاب الوكالة	
٥٦ مطالب كتاب الرهن	
٥٧ مطالب كتاب الوصايا	





مطالبة	مطالبة
٦٤	مطلب يلزم الأب بأجرة المسكن للصغير لأجل أن يحضن فيه إذا لم يكن للحاضنة ملك
٦٤	مطلب إذا تحقق ضرب الزوج لزوجته وخرجت من منزلها بسبب ذلك لا تعد ناشزة
٦٤	مطلب ليس للزوجة الامتناع من السكنى مع ولده الصغير وأمه وأمه ولده
٦٤	مطلب يلزم الولد نفقة أصوله
٦٤	مطلب يلزم الولد نفقة زوجة واحدة لا ينفق فقط
٦٤	مطلب نفقة مادون الشهر الماضية تجب بدون قضاء ولا رضاء فلا تسقط
٦٤	مطلب الحاضنة لو سافرت بالاولاد لا تسقط نفقتهم ولا حضانتهم وإن كان لأجل لها السفر بلا إذن والدم أو واهيم
٦٤	مطلب في الشروط المختصة للحاضنة
٦٤	مطلب لا يجب للأب على دفع أجرة الداية وأجرة الحكيم عند عسار الأب
٦٤	مطلب ليس للام السفر بالولد المحضون وفيه تفصيل حسن
٦٥	مطلب الاصل في المحاضر أن يبالغ الكاتب في بيانها صراحة
٦٥	مطلب فيما يحتاج فيه الى الإشارة وما لا يحتاج
٦٥	مطلب في دعوى الوقف لا يشترط بيان الدعوى الصادرة من المتخاصمين تفصيلا فيها
٦٥	مطلب لا بد في صحة الدعوى من ذكر الملك ولو في الحدود وكذا الشاهد
٦٥	مطلب في تعريف المحضر
٦٥	مطلب لو كان المطالب ثبوت عقد الاجارة لا الحكم بصحة العقد فلا حاجة الى بيان من ولي الناظر عليه من القضاة
٦٦	مطلب يقدم القاضي القضاء بالوضاية أو الوكالة أو الوراثية على القضاء بالدين
٦٦	مطلب في بيان نفس المحضر في الحرمة الغليظة
٦٧	مطلب لو كان المدعى به على الغائب منه مددا وكان واحدا منه شرط الثبوت المدعى به لا ينصب المحاضر خصما فيه عن الغائب
٦٧	مطلب في محضر دعوى الرجل ببقية صداق بنته على زوجها بسبب وقوع الطلاق عليها
٦٧	مطلب في الشهادة بالحرمة الغليظة
٦٧	مطلب طلب التفريق لهرط أمام الشاهد أو من المدعى بالطلاق
٦٧	مطلب العبرة بالتعريف في الشاهد لا بالكثير الحروف
٦٨	مطلب في محضر دعوى الدين على الميت
٦٩	مطلب في محضر اثبات الدفع بعد الحكم بهذه الدعوى في الدفع المعتبر شرعا
٦٩	مطلب في محضر دعوى النكاح إذا لم يكن للمرأة زوج ولم تكن في يد أحد
٧٠	مطلب في سجل هذه الدعوى
٧١	مطلب في محضر دفع دعوى النكاح
٧١	مطلب في محضر دعوى الدفع بدعوى العين
٧٢	مطلب في محضر اثبات العصبية
٧٣	مطلب في محضر اثبات العنة لأجل أن يفرق القاضي بين الزوجين
٧٣	مطلب في محضر الدفع لهذه الدعوى
٧٤	مطلب في محضر دعوى شركة العنان
٧٤	مطلب في اثبات الوقفية
٧٤	مطلب لا بد من اثبات التوكيل عند غيبة الموكل ولو أقر به الخصم
٧٥	مطلب في محضر اثبات الوصايا
٧٦	مطلب في محضر اثبات الاعدام والافلاس على قول من يرى ذلك
٧٧	مطلب في دعوى الميراث
٧٧	مطلب في الخاتمة
٨١	مطلب وتقبل الشهادة على وكيل مسلم موكله كافر

V. 2









